الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(506)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	22
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	24
الانتخابات البلدية	77
حقوق افنسان فى العالم	97

"زار الثلاجة الرئيسيّة لجثثهم في "طوارئ المعيصم

فريق حقوق الإنسان: ضحايا "تدافع منى" لم يدفنوا في مقابر جماعية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1087865

مكة المكرمة - نوف الغامدي

أكد فريق من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أن المتوفين في حادثة التدافع بمنى لم يدفنوا في مقابر جماعية، بل دفن كل متوفى في قبر مستقل وحده بعد تجهيزه والصلاة عليه.

وقد زار الفريق يوم الجمعة مجمع الطوارئ بالمعيصم في العاصمة المقدسة الموجود به الثلاجة الرئيسيّة لجثث المتوفين في حادثة منى، وقابل عدداً من العاملين في الإدارات المشتركة في المجمع، وعاين ثلاجة الموتى، وصالات الفرز وصالات تجهيز الموتى، ومكاتب الجهات الحكومية والخيرية المشاركة، والمرافق التابعة للثلاجة، والمقابر التي يتم الدفن فيها لمن طلب ذووهم أو تقرر دفنهم في مكة المكرمة.

وأشاد الفريق بالجهود الكبيرة المبذولة والتي تنفذ بمهنية عالية، وبمحافظة أمينة على حرمة الموتى، وأثنى على أداء العاملين في المجمع خاصة من منسوبي وزارة الداخلية، والجمعيّات الخيريّة، وأمانة العاصمة.

وأوضح أن كل متوفى يدفن في قبر مستقل وحده بعد تجهيزه والصلاة عليه، ولا يجمع الموتى في قبور جماعية كما أشيع من قبل، وتقوم الفرق المسؤولة عن المتوفين بعمل فني توثيقي متميز لحفظ حقوق المتوفين من خلال أخذ كامل المعلومات عن كل متوفى قبل تجهيزه بثلاثة أساليب علمية تقنية (البصمة، الصورة، DNA) وتودع المعلومات في ملفه للعودة لها عند طلبها.

وذكر الفريق في تقريره أن أمانة العاصمة المشرفة على مجمع الطوارئ تتولى تجهيز المقابر وترقيمها، وتوفير سيارات خاصة لنقل الموتى من صالة التّجهيز إلى المقبرة، وتوفير العمال الذين يشاركون في التجهيز، والذين يقومون بالدّفن، وقد انتهى الفريق الزائر الى عدد من التوصيات سترفع للجهات ذات العلاقة.

وقال د. مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إن الجهود التي تقوم بها حكومة المملكة لخدمة حجاج بيت الله تعجز عنها عشرات الدول مجتمعة مما مكن قاصدي بيت الله من قضاء نسكهم بيسر وسهولة، ومن يزايد على ذلك فعليه مراجعة دوافعه وأهدافه السياسية.

وشدد على أن محاولة استغلال إيران لما حدث من تدافع في منى سياسياً وإنكار ما تقوم به المملكة من وفاء بحقوق ضيوف الرحمن وتسهيلات لتأدية نسكهم دليل على أن حكومة هذه الدولة تسعى لتحقيق مآربها السياسية.

ودعا د. القحطاني الدول الإسلامية إلى تثقيف حجاجها وتدريبهم قبل سفرهم للمملكة، مطالباً بعثات الحج وسفارات الدول التي لها متوفون أو مصابون في حادثة منى المساعدة في التعرف على مواطنيها ونقل المعلومات الخاصة بهم إلى ذويهم في بلادهم.

"حقوق الإنسان": قبور منفردة لشهداء "حادثة التدافع"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11456206

مكة المكرمة - «الحياة»
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن كل متوفى في حادثة التدافع التي وقعت في منى أخيراً، يدفن في قبر مستقل وحده، بعد تجهيزه والصلاة عليه، مؤكدة عدم جمع الموتى في قبور جماعية كما أشيع، مشيرة إلى أن الفرق المسؤولة عن المتوفين تقوم بعمل فني توثيقي لحفظ حقوق المتوفين، من خلال أخذ كامل المعلومات عن كل متوفى قبل تجهيزه بثلاثة أساليب علمية تقنية، شملت البصمة والصورة والحمض النووي، وتودع المعلومات في ملفه لأجل العودة إليها عند طلبها.
وقام فريق من فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة أمس، بزيارة الثّلاجة الرئيسة لجثث المتوفين بحادثة تدافع منى، في مجمع الطوارئ بمكة المكرمة، والتقى عاملين في الإدارات المشتركة في المجمع، وعاين المرافق التابعة للثلاجة، والمقابر التي يتم الدفن فيها لمن طلب ذووهم أو تقرر دفنهم بمكة المكرمة.
وتحدّث الفريق مع العاملين، ووقف على الجهود المبذولة في تجهيز الموتى وتكفينهم ثم الصلاة عليهم ودفنهم في مقبرة المعيصم. كما تحدث الفريق مع منسوبي الجهات المعنية والمغاسل التابعة للجمعيات الخيرية، وشاهد الفريق الدور التعاوني المشترك بين مؤسسات الدولة والقطاع الخيري، إذ تضافرت الجهود في فرز وتجهيز الجثث للصلاة عليها ودفنها، وأسهمت الجمعيات مع القطاع الحكومي بفعالية في إنهاء إجراءات المتوفين.
وقال الفريق في تقريره: «إن أمانة العاصمة المشرفة على مجمّع الطوارئ تتولى تجهيز المقابر وترقيمها، وتوفير سيارات خاصة لنقل الموتى من صالة التّجهيز إلى المقبرة، وتوفير العمال الذين يشاركون في التجهيز، والذين يقومون بالدّفن». وانتهى الفريق الزائر إلى عدد من التوصيات سترفع إلى الجهات ذات العلاقة. وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن «الجهود التي تقوم بها المملكة لخدمة حجاج بيت الله تعجز عنها عشرات الدول مجتمعة، ما مكّن قاصدي بيت الله من الحجاج والمعتمرين من قضاء نسكهم بيسر وسهولة، ومن يزايد على ذلك فعليه مراجعة دوافعه وأهدافه السياسية.»
وأوضح القحطاني أن «محاولة استغلال إيران ما حدث من تدافع في منى سياسياً وإنكار ما تقوم به المملكة من وفاء بحقوق الحجاج وتسهيلات لتأدية نسكهم دليل على أن حكومة هذه الدولة تسعى إلى تحقيق مآربها السياسية». ودعا الدول الإسلامية إلى تثقيف حجاجها وتدريبهم قبل سفرهم إلى المملكة، مؤملاً من بعثات الحج وسفارات الدول، التي لها متوفون أو مصابون في حادثة منى، المساعدة في التعرف على مواطنيها، ونقل المعلومات الخاصة بهم إلى ذويهم في بلادهم.

"جمعية حقوق الإنسان" تنفي إشاعة دفن ضحايا تدافع منى في قبور جماعية

المصدر: جريدة ازد الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://alazd.net/news.php?action=show&id=50903

أزد - حسن الشهري :

نفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ما تمت إشاعته من أن ضحايا حادث تدافع منى يتم دفتهم في قبور جماعية، مؤكدة أن كل متوفى يدفن في قبر مستقل بعد تجهيزه.
وأضافت بأن الفرق المسؤولة عن المتوفين تأخذ كامل المعلومات عنهم قبل تجهيزهم للدفن عن طريق أخذ البصمات والصور و عينات من الحمض النووي.(DNA)
وأكدت الجمعية أنها وقفت على الثلاجة الرئيسية لجثث المتوفين والمرافق التابعة لها، بالإضافة إلى معاينتها للمقابر، وإجراءها مقابلات مع منسوبي الجهات ذات العلاقة. وفق "أخبار 24."
وأشادت الجمعية بالجهود التي تقوم بها الجهات الحكومية بالتعاون مع الجمعيات الخيرية في تجهيز الموتى وتكفينهم والصلاة عليهم، ودفنهم وفقاً لرغبات ذويهم.

صحيفة يومية شاملة
الشرق
http://www.alsharq.com

قبر خاص لكل مُتوفًّى في التدافع .. وتوثيق معلومات عن كل حالة

المصدر: جريدة الشرق السبت 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
https://www.alsharq.net.sa/2015/10/04/1414411

الرياض – واس
أبدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ارتياحها لما عاينته من إجراءاتٍ لتجهيز وتكفين المتوفِّين في حادث تدافع مِنَى ممن تقرَّر دفنهم في مقبرة المعيصم في مكة المكرمة، في وقتٍ أدانت محاولاتٍ إيرانية لإنكار جهود المملكة في خدمة الحجاج.
وأكد فريقٌ من أعضاء الجمعية عدم صحة ما أشيع عن تخصيص مقابر جماعية لدفن المتوفِّين في التدافع، مشيراً إلى تخصيص قبر مستقل لكل مُتوفًّى بعد تجهيزه والصلاة عليه.
ووصف الفريق، الذي زار مجمع الطوارئ في المعيصم أمس الأول وعاين الثلاجة المخصصة لاستقبال الموتى، إجراءات الجهات المعنيَّة بـ «المتميزة» كونها تحفظ حقوق المتوفِّين في الحادث من خلال أخذ كامل المعلومات عن كل حالة بـ 3 أساليب علمية تقنية هي «البصمة» و«الصورة» والـ «دي إن آيه.«
وتودَع هذه المعلومات في ملف الحالة للعودة إليها عند طلبها.
وخلال زيارتهم مجمع الطوارئ في المعيصم؛ عاين أعضاء فريق الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الثلاجة الرئيسة المخصصة لاستقبال الموتى والمرافق التابعة لها وصالات الفرز والتجهيز، واطَّلعوا على المقابر المخصصة لدفن من تقرَّرت مواراتهم الثرى في مكة المكرمة أو من طلب ذووهم ذلك.
وأفاد الفريق، بحسب بيانٍ للجمعية أمس السبت، ببذل الجهات المعنيَّة، الحكومية والخيرية، جهوداً كبيرة في فرز الجثامين وتجهيزها للصلاة عليها قبل مواراتها الثرى، ملاحظاً تنسيقاً فاعلاً بين الجهات العاملة في مجمع الطوارئ خصوصاً منسوبي وزارة الداخلية وأمانة العاصمة المقدسة وأفراد الجمعيات الخيرية.
وتتولى الأمانة المشرفة على المجمع تجهيز المقابر وترقيمها وتوفير سيارات خاصة لنقل الموتى من صالة التجهيز إليها وعمال للمشاركة في التجهيز والدفن.
ولفت تقريرٌ صدر عن الفريق الزائر إلى الارتياح للجهود المبذولة بمهنية عالية بما يضمن محافظةً أمينةً على حرمة الموتى.
ووفقاً للتقرير؛ انتهى أعضاء الفريق إلى عددٍ من التوصيات التي ستُرفَع إلى الجهات ذات العلاقة.
إلى ذلك؛ حذَّر رئيس جمعية حقوق الإنسان، الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، من محاولات إيرانية لاستغلال حادث التدافع في تحقيق مآرب سياسية وإنكار وفاء المملكة بحقوق الحجاج وتوفيرها تسهيلاتٍ لهم لتأدية نسكهم. ودعا القحطاني

الدول إلى تثقيف الحجاج وتدريبهم قبل السفر إلى المملكة، مؤمِّلاً من بعثات الحج والسفارات المساعدة في تعرف مواطنيها ممن أصيبوا أو تُوفُّوا جراء التدافع ونقل المعلومات الخاصة بهم إلى ذويهم في بلادهم.
ووفقاً لتصريحاته؛ فإن على مَنْ يزايد على جهود خدمة الحجاج والمعتمرين مراجعة دوافعه وأهدافه السياسية، لأن المملكة بقيادة الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده وولي ولي العهد تبذل ما تعجز عنه عشرات الدول مجتمعة ما مكَّن قاصدي الحرمين الشريفين من قضاء مناسكهم بيسرٍ وسهولة.

البلاد ALBILAD

جمعية حقوق الإنسان : لا قبور جماعية للمتوفين في حادث تدافع منى

المصدر: جريدة البلاد الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
https://www.albiladdaily.com

لرياض -واس
قام فريق من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أمس الأول بزيارة مجمع الطوارئ بالمعيصم في مكة المكرمة الموجود به الثّلاجة الرئيسة لجثث المتوفين – رحمهم الله – في حادث تّدافع منى ، والتقى عدداً من العاملين في الإدارات المشتركة في المجمع.
وعاين الوفد ثلاجة الموتى ، وصالات الفرز وصالات تجهيز الموتى،ومكاتب الجهات الحكومية والخيرية المشاركة ، والمرافق التابع للثلاجة ، وعاين المقابر التي يتم الدفن فيها لمن طلب ذويهم أو تقرر دفنهم في مكة المكرمة.
وتحدث الفريق مع عدد من العاملين، ووقف على الجهود المبذولة في تجهيز الموتى وتكفينهم ثم الصلاة عليهم ودفنهم في مقبرة المعيصم , كما تحدث الفريق مع بعض العاملين من منسوبي الجهات ذات العلاقة والمغاسل التابعة للجمعيات الخيرية.
وشاهد الفريق الدور التعاوني المشترك بين مؤسسات الدولة والقطاع الخيري ، حيث تضافرت الجهود في فرز وتجهيز الجثث للصلاة عليها ودفنها ، وأسهمت الجمعيات مع القطاع الحكومي بفعالية في إنهاء إجراءات المتوفين.
وأشاد الفريق الزائر بالجهود الكبيرة المبذولة التي تنفذ بمهنية عالية ، وبمحافظة أمينة على حرمة الموتى، وأثنى على أداء العاملين في المجمع خاصة من منسوبي وزارة الداخلية ، والجمعيّات الخيريّة، وأمانة العاصمة.
وأوضح الفريق أن كل متوفى يدفن في قبر مستقل لوحده بعد تجهيزه والصلاة عليه ،ولا يجمع الموتى في قبور جماعية كما أشيع من قبل ، مشيرا إلى أن الفرق المسؤولة عن المتوفين تقوم بعمل فني توثيقي متميز لحفظ حقوق المتوفين من خلال أخذ كامل المعلومات عن كل متوفى قبل تجهيزه بثلاثة أساليب علمية تقنية (البصمة – الصورة – الـ DNA) وتودع المعلومات في ملفه للعودة لها عند طلبها.
وقال الفريق في تقريره : إن أمانة العاصمة المشرفة على مجمع الطوارئ تتولى تجهيز المقابر وترقيمها ، وتوفير سيارات خاصة لنقل الموتى من صالة التّجهيز إلى المقبرة ، وتوفير العمال الذين يشاركون في التجهيز ، والذين يقومون بالدّفن. وقد انتهى الفريق الزائر إلى عدد من التوصيات سترفع للجهات ذات العلاقة.
وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن الجهود التي تقوم بها حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ، وسمو ولي عهده الأمين ، وسمو ولي ولي العهد لخدمه حجاج بيت الله تعجز عنها عشرات الدول مجتمعة مما مكن قاصدي بيت الله من الحجاج والمعتمرين من قضاء نسكهم بيسر وسهولة ومن يزايد على ذلك فعليه مراجعة دوافعه وأهدافه السياسية.
وأوضح أن محاوله استغلال إيران لما حدث من تدافع في منى سياسياً وإنكار ما تقوم به المملكة من وفاء بحقوق الحجاج وتسهيلات لتأدية نسكهم لهو دليل على أن حكومة هذه الدولة تسعى لتحقيق مآربها السياسية.

ودعا الدول الإسلامية لتثقيف حجاجها وتدريبهم قبل سفرهم للمملكة مؤملاً من بعثات الحج وسفارات الدول التي لها متوفين أو مصابين في حادث منى المساعدة في التعرف على مواطنيها ونقل المعلومات الخاصة بهم إلى ذويهم في بلادهم.

• حقوق الإنسان" تثني على أداء مجمع الطوارئ

المصدر: جريدة عكاظ السبت 19 ذو الحجة 1436هـ - 3 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151004/Con20151004800020.htm

عكاظ (مكة المكرمة)
قام فريق من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أمس الأول بزيارة مجمع الطوارئ بالمعيصم في مكة المكرمة الموجود به الثلاجة الرئيسية لجثث المتوفين - رحمهم الله - في حادث تدافع منى، والتقى عددا من العاملين في الإدارات المشتركة في المجمع.
وعاين الوفد ثلاجة الموتى وصالات الفرز وصالات تجهيز الموتى ومكاتب الجهات الحكومية والخيرية المشاركة والمرافق التابعة للثلاجة، وعاين المقابر التي يتم الدفن فيها لمن طلب ذووهم وتقرر دفنهم في مكة المكرمة.
وتحدث الفريق مع عدد من العاملين، ووقف على الجهود المبذولة في تجهيز الموتى وتكفينهم ثم الصلاة عليهم ودفنهم في مقبرة المعيصم، كما تحدث الفريق مع بعض العاملين من منسوبي الجهات ذات العلاقة والمغاسل التابعة للجمعيات الخيرية.
وشاهد الفريق الدور التعاوني المشترك بين مؤسسات الدولة والقطاع الخيري، حيث تضافرت الجهود في فرز وتجهيز الجثث للصلاة عليها ودفنها، وأسهمت الجمعيات مع القطاع الحكومي بفعالية في إنهاء إجراءات المتوفين.
وأشاد الفريق الزائر بالجهود الكبيرة المبذولة التي تنفذ بمهنية عالية، وبمحافظة أمينة على حرمة الموتى، وأثنى على أداء العاملين في المجمع خاصة من منسوبي وزارة الداخلية، والجمعيات الخيرية، وأمانة العاصمة.
وأوضح الفريق أن كل متوفى يدفن في قبر مستقل لوحده بعد تجهيزه والصلاة عليه ولا يجمع الموتى في قبور جماعية كما أشيع من قبل، مشيرا إلى أن الفرق المسؤولة عن المتوفين تقوم بعمل فني توثيقي متميز لحفظ حقوق المتوفين من خلال أخذ كامل المعلومات عن كل متوفى قبل تجهيزه بثلاثة أساليب علمية تقنية (البصمة - الصورة - الـ DNA) وتودع المعلومات في ملفه للعودة لها عند طلبها.
وقال الفريق في تقريره: أمانة العاصمة المشرفة على مجمع الطوارئ تتولى تجهيز المقابر وترقيمها، وتوفير سيارات خاصة لنقل الموتى من صالة التجهيز إلى المقبرة، وتوفير العمال الذين يشاركون في التجهيز، والذين يقومون بالدفن. وقد انتهى الفريق الزائر إلى عدد من التوصيات سترفع للجهات ذات العلاقة.
وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن الجهود التي تقوم بها حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد لخدمه حجاج بيت الله تعجز عنها عشرات الدول مجتمعة مما مكن قاصدي بيت الله من الحجاج والمعتمرين من قضاء نسكهم بيسر وسهولة ومن يزايد على ذلك فعليه مراجعة دوافعه وأهدافه السياسية.
وأوضح أن محاولة استغلال إيران لما حدث من تدافع في منى سياسيا وإنكار ما تقوم به المملكة من وفاء بحقوق الحجاج وتسهيلات لتأدية نسكهم لهو دليل على أن حكومة هذه الدولة تسعى لتحقيق مآربها السياسية.
ودعا الدول الإسلامية لتثقيف حجاجها وتدريبهم قبل سفرهم للمملكة مؤملا من بعثات الحج وسفارات الدول التي لها متوفون أو مصابون في حادث منى المساعدة في التعرف على مواطنيها ونقل المعلومات الخاصة بهم إلى ذويهم في بلادهم.

أساليب تقنية لحفظ حقوق المتوفين بحادثة التدافع

المصدر: جريدة الوطن الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=237465&CategoryID=5

الطائف: نورة الثقفي

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الجهود التي تقوم بها حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده، وولي ولي العهد، لخدمة الحجاج، تعجز عنها عشرات الدول مجتمعة، ما مكّن قاصدي الحجاج والمعتمرين من قضاء نسكهم بيسر وسهولة.

وأضاف "ومن يزايد على ذلك فعليه مراجعة دوافعه وأهدافه السياسية، ومحاولة استغلال إيران لما حدث من تدافع في منى سياسيا وإنكار ما تقوم به المملكة من وفاء بحقوق الحجاج وتسهيلات لتأدية نسكهم، دليل على أن حكومة هذه الدولة تسعى إلى تحقيق مآربها السياسية حتى لو ترتب على ذلك الإضرار بالشعوب الإسلامية وبالحجاج على وجه الخصوص."

تثقيف الحجاج

ودعا القحطاني الدول الإسلامية إلى تثقيف حجاجها وتدريبهم قبل سفرهم إلى المملكة، ودعا بعثات الحج وسفارات الدول التي لها متوفون أو مصابون في حادث منى إلى المساعدة على التعرف على مواطنيها ونقل المعلومات الخاصة بهم إلى ذويهم في دولهم.

وكان فريق من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة زار مجمع الطَوارئ في المعيصم بالعاصمة المقدسة الموجودة به الثّلاجة الرئيسة لجثث المتوفين في حادث التدافع الذي حدث بمنى.

وقابل الفريق عددا من العاملين في الإدارات المشتركة في المجمع، وعاين ثلاجة الموتى، وصالات الفرز وصالات تجهيز الموتى، ومكاتب الجهات الحكومية والخيرية المشاركة، والمرافق التابع للثلاجة، وعاين المقابر التي يتم الدفن فيها لمن طلب ذووهم ذلك أو تقرر دفنهم في مكة المكرمة.

وتحدث الفريق مع عدد من العاملين، ووقف على الجهود المبذولة في تجهيز الموتى وتكفينهم ثم الصلاة عليهم ودفنهم في مقبرة المعيصم، كما تحدث الفريق مع بعض العاملين من منسوبي الجهات ذات العلاقة والمغاسل التابعة للجمعيات الخيرية.

وشاهد الفريق الدور التعاوني المشترك بين مؤسسات الدولة والقطاع الخيري، إذ تضافرت الجهود في فرز وتجهيز الجثث للصلاة عليها ودفنها، وأسهمت الجمعيات مع القطاع الحكومي بفعالية في إنهاء إجراءات المتوفين.

3أساليب تقنية

وأشاد الفريق الزائر بالجهود الكبيرة المبذولة التي تنفذ بمهنية عالية، وبالمحافظة الأمينة على حرمة الموتى، وأثنى على أداء العاملين في المجمع، خصوصا من منسوبي وزارة الداخلية، والجمعيات الخيرية، وأمانة العاصمة، وأوضح الفريق أن كل متوفى يدفن في قبر مستقل وحده بعد تجهيزه والصلاة عليه، ولا يجمع الموتى في قبور جماعية، كما أشيع من قبل.

وأبان أن الفرق المسؤولة عن المتوفين تقوم بعمل فني توثيقي مميز لحفظ حقوق المتوفين، من خلال أخذ كامل المعلومات عن كل متوفى قبل تجهيزه بثلاثة أساليب علمية تقنية "البصمة- الصورة- الـ DNA"وتودع المعلومات في ملفه للعودة إليها عند طلبها.

وقال الفريق في تقريره إن أمانة العاصمة المشرفة على مجمع الطوارئ تتولى تجهيز المقابر وترقيمها، وتوفير سيارات خاصة لنقل الموتى من صالة التجهيز إلى المقبرة، وتوفير العمال الذين يشاركون في التجهيز، والذين يقومون بالدفن، وانتهى الفريق الزائر إلى عدد من التوصيات سترفع إلى الجهات ذات العلاقة.

من جهة أخرى، زار وفد مغربي مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي، وذلك للاطمئنان على صحة حجاج من الأشقاء المغاربة أصيبوا في حادثة التدافع، وأشاد بالجهود التي تقدمها المملكة للحجيج، وكذلك العناية التي وجدها المصابون.

قالت: كل متوفى يتم دفنه في قبر مستقل وحده بعد تجهيزه والصلاة عليه

"حقوق الإنسان بمكة": لا مقابر جماعية لضحايا حادث التدافع في منى

المصدر: جريدة سبق الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://sabq.org/K1Igde

سبق- مكة المكرمة :
أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني؛ أن الجهود التي تقوم بها حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمير محمد بن نايف وسمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لخدمه حجاج بيت الله؛ لهي جهود تعجز عشرات الدول مجتمعة عن تقديمها.
وقال "القحطاني": "من يزايد على ذلك فعليه مراجعة دوافعه وأهدافه السياسية ، وإن محاولة ايران استغلال ما حدث من تدافع في منى سياسياً وإنكار ما تقوم به المملكة من وفاء بحقوق الحجاج وتسهيلات لتأدية نسكهم؛ لهو دليل على أن حكومة هذه الدولة تسعى لتحقيق ماربها السياسية حتى لو ترتب على ذلك الإضرار بالشعوب الإسلامية وبحجاج بيت الله."
دعا الدول الإسلامية إلى تثقيف حجاجها وتدريبهم قبل سفرهم للمملكة، وطالب بعثات الحج وسفارات الدول التي لها متوفون أو مصابون في حادث منى بالمساعدة في التعرف على مواطنيها ونقل المعلومات الخاصة بهم إلى ذويهم في بلادهم.
وكان فريق من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة قد زار أمس مجمع الطَوارىء بالمعيصم بالعاصمة المقدسة الذي توجد به الثّلاجة الرئيسة لجثث المتوفين في حادث تّدافع منى.
والتقى الفريق خلال الزيارة عدداً من العاملين في الإدارات المشتركة في المجمع، وعاين ثلاجة الموتى، وصالات الفرز، وصالات تجهيز الموتى، ومكاتب الجهات الحكومية والخيرية المشاركة، والمرافق التابع للثلاجة.
وعاين الفريق الزائر المقابر التي يتم الدفن فيها لمن طلب ذويهم أو تقرر دفنهم في مكة المكرمة، ووقف على الجهود المبذولة في تجهيز الموتى وتكفينهم ثم الصلاة عليهم ودفنهم في مقبرة المعيصم ، كما تحدث أفراد الفريق مع بعض العاملين من منسوبي المغاسل التابعة للجمعيات الخيرية.
وشاهد فريق حقوق الانسان مدى التعاون بين مؤسسات الدولة والقطاع الخيري، حيث تضافرت الجهود لفرز وتجهيز الجثث للصلاة عليها ودفنها ، وساهمت الجمعيات مع القطاع الحكومي بفعالية في إنهاء إجراءات المتوفين.
وقال "القحطاني": "كل متوفى يدفن في قبر مستقل لوحده بعد تجهيزه والصلاة عليه ، ولا يجمع الموتى في قبور جماعية كما أشيع من قبل ، وإن الفرق المسؤولة عن المتوفين تقوم بعمل فني توثيقي متميز لحفظ حقوق المتوفين من خلال أخذ كامل المعلومات عن كل متوفى قبل تجهيزه بثلاثة أساليب علمية تقنية هي (البصمة- الصورة- الـ DNA) وتودع المعلومات في ملفه للعودة لها عند طلبها."
وأضاف: "أمانة العاصمة المشرفة على مجمع الطوارىء تتولى تجهيز المقابر وترقيمها، وتوفير سيارات خاصة لنقل الموتى من صالة التّجهيز إلى المقبرة، وتعمل على توفير العمال الذين يشاركون في التجهيز، والذين يقومون بالدّفن".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

• حقوق الإنسان" في مكة المكرمة تنفي وجود قبور جماعية للمتوفين في حادثة منى

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
https://www.aleqt.com/2015/10/04/article_995437.html

»الاقتصادية« من الرياض
قام فريق من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أمس بزيارة مجمع الطوارئ بالمعيصم في مكة المكرمة الموجود به الثلاجة الرئيسة لجثث المتوفين، في حادث تدافع منى، والتقى عددا من العاملين في الإدارات المشتركة في المجمع.
وعاين الوفد ثلاجة الموتى، وصالات الفرز وصالات تجهيز الموتى، ومكاتب الجهات الحكومية والخيرية المشاركة، والمرافق التابعة للثلاجة، كما عاين المقابر التي يتم الدفن فيها لمن طلب ذووهم أو تقرر دفنهم في مكة المكرمة.
وتحدث الفريق مع عدد من العاملين، ووقف على الجهود المبذولة في تجهيز الموتى وتكفينهم ثم الصلاة عليهم ودفنهم في مقبرة المعيصم، كما تحدث الفريق مع بعض العاملين من منسوبي الجهات ذات العلاقة والمغاسل التابعة للجمعيات الخيرية.
وشاهد الفريق الدور التعاوني المشترك بين مؤسسات الدولة والقطاع الخيري، حيث تضافرت الجهود في فرز وتجهيز الجثث للصلاة عليها ودفنها، وأسهمت الجمعيات مع القطاع الحكومي بفعالية في إنهاء إجراءات المتوفين.
وأشاد الفريق الزائر بالجهود الكبيرة المبذولة التي تنفذ بمهنية عالية، وبمحافظة أمينة على حرمة الموتى، وأثنى على أداء العاملين في المجمع خاصة من منسوبي وزارة الداخلية، والجمعيات الخيرية، وأمانة العاصمة.
وأوضح الفريق أن كل متوفى يدفن في قبر مستقل وحده بعد تجهيزه والصلاة عليه، ولا يجمع الموتى في قبور جماعية كما أشيع من قبل، مشيرا إلى أن الفرق المسؤولة عن المتوفين تقوم بعمل فني توثيقي متميز لحفظ حقوق المتوفين من خلال أخذ كامل المعلومات عن كل متوفى قبل تجهيزه بثلاثة أساليب علمية تقنية (البصمة - الصورة - الـDNA) وتودع المعلومات في ملفه للعودة لها عند طلبها.

اليوم

جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة تزور ثلاجة جثث المتوفين في حادث التّدافع

المصدر: جريدة اليوم الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://www.alyaum.com/article/4092292

واس ـ مكة المكرمة
قام فريق من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أمس بزيارة مجمع الطوارئ بالمعيصم في مكة المكرمة الموجود به الثّلاجة الرئيسة لجثث المتوفين ـ رحمهم الله ـ في حادث تّدافع منى، والتقى بعدد من العاملين في الإدارات المشتركة في المجمع.

وعاين الوفد ثلاجة الموتى، وصالات الفرز وصالات تجهيز الموتى، ومكاتب الجهات الحكومية والخيرية المشاركة، والمرافق التابع للثلاجة، وعاين المقابر التي يتم الدفن فيها لمن طلب ذووهم أو تقرر دفنهم في مكة المكرمة.
وتحدث الفريق مع عدد من العاملين، ووقف على الجهود المبذولة في تجهيز الموتى وتكفينهم ثم الصلاة عليهم ودفنهم في مقبرة المعيصم، كما تحدث الفريق مع بعض العاملين من منسوبي الجهات ذات العلاقة والمغاسل التابعة للجمعيات الخيرية.
وشاهد الفريق الدور التعاوني المشترك بين مؤسسات الدولة والقطاع الخيري، حيث تضافرت الجهود في فرز وتجهيز الجثث للصلاة عليها ودفنها، وأسهمت الجمعيات مع القطاع الحكومي بفعالية في إنهاء إجراءات المتوفين.
وأشاد الفريق الزائر بالجهود الكبيرة المبذولة التي تنفذ بمهنية عالية، وبمحافظة أمينة على حرمة الموتى، وأثنى على أداء العاملين في المجمع خاصة من منسوبي وزارة الداخلية، والجمعيَّات الخيريّة، وأمانة العاصمة.
وأوضح الفريق أن كل متوفى يدفن في قبر مستقل وحده بعد تجهيزه والصلاة عليه، ولا يجمع الموتى في قبور جماعية كما أشيع من قبل، مشيرا إلى أن الفرق المسؤولة عن المتوفين تقوم بعمل فني توثيقي متميز لحفظ حقوق المتوفين من خلال أخذ كامل المعلومات عن كل متوفى قبل تجهيزه بثلاثة أساليب علمية تقنية (البصمة - الصورة - الـ (DNAوتودع المعلومات في ملفه للعودة لها عند طلبها.
وقال الفريق في تقريره: إن أمانة العاصمة المشرفة على مجمع الطوارئ تتولى تجهيز المقابر وترقيمها، وتوفير سيارات خاصة لنقل الموتى من صالة التّجهيز إلى المقبرة، وتوفير العمال الذين يشاركون في التجهيز، والذين يقومون بالدّفن. وقد انتهى الفريق الزائر إلى عدد من التوصيات سترفع للجهات ذات العلاقة.
وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن الجهود التي تقوم بها حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد لخدمة حجاج بيت الله تعجز عنها عشرات الدول مجتمعة، مما مكن قاصدي بيت الله من الحجاج والمعتمرين من قضاء نسكهم بيسر وسهولة ومن يزايد على ذلك فعليه مراجعة دوافعه وأهدافه السياسية.
وأوضح أن محاوله استغلال إيران لما حدث من تدافع في منى سياسياً وإنكار ما تقوم به المملكة من وفاء بحقوق الحجاج وتسهيلات لتأدية نسكهم لهو دليل على أن حكومة هذه الدولة تسعى لتحقيق مآربها السياسية.
ودعا الدول الإسلامية لتثقيف حجاجها وتدريبهم قبل سفرهم للمملكة مؤملاً من بعثات الحج وسفارات الدول التي لها متوفون أو مصابون في حادث منى المساعدة في التعرف على مواطنيها ونقل المعلومات الخاصة بهم إلى ذويهم في بلادهم.

تصدّع جدران الأسرة يوفّر بيئة خصبة لظهور أبناء منحرفين فكرياً وأخلاقياً..ولديهم نزعة للجريمة

العنف الأُسري.. "نواة المجتمع" في خطر !

المصدر: جريدة الرياض السبت 19 ذو الحجة 1436هـ - 3 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1087547

تشكل الأسرة اللبنة الأولى والأساس في بناء المجتمع ومتى ما صلح أهم مخرجات هذه الأسرة وهم الأبناء أخلاقياً وتربوياً وفكرياً ووعياً صلح المجتمع الذي يقوم عليهم ويعتمد أساسا على هذه اللبنة الأساسية في بنائه.
منصور الجفن

ولم نكن إلى وقت قريب نعطي القضايا الأسرية على اختلافها تلك الأهمية بالبحث والنقاش والتحليل والدراسات العلمية لكشف أسبابها ومايؤثر فيها ونتاج ذلك حتى طغت على السطح في الآونة الأخيرة الكثير من القضايا والمشاكل المجتمعية التي تطورت إلى افرازات خطيرة وأصبحت ذات تأثير أمني وديني وأخلاقي وثقافي خطير ينعكس على المجتمع ككل، لنعود بعد ذلك في البحث والنقاش عن المسببات ونجدها في تكوين الأسرة وفي قضايا الأسرة التي كما قلنا هي المكون الرئيس والمنتج لمكونات المجتمع، ومتى ما صلحت وتقوم بناؤها بالشكل السليم صلح المجتمع.

تفريط الأسرة في دورها الأساس في التنشئة السليمة لأفرادها يقود لنتائج خطيرة على المجتمع

قضية العنف الأسري إحدى القضايا المهمة وإحدى أوجه الخلل داخل محيط الأسرة وقد برزت في الآونة الأخيرة الكثير من فصول المعاناة التي تجرعها المجتمع من سطوة العنف الأسري التي يقف خلفها العديد من المسببات منها تعاطي المخدرات، أو الفكر المنحرف أو اللا وعي والتربية الخاطئة وانعكاسها على السلوك العام للشخص وكذلك عدم استشعار القيمة الإنسانية للمحيطين به حتى وإن كان من ضمن المتضررين الوالدين أو الأبناء أو الزوجة وهي التي تكون دائماً الواقعة بين مطرقة الخوف من تفكك الأسرة وسندان تضرر الأطفال، لكنها في النهاية ومع استنفاد كل محاولات العلاج والإصلاح والصبر الطويل والمعاناة والمكابدة تصل إلى طريق مسدود ليس له مخرج سوى الانفصال وتشتيت الأسرة وتحطيم كيانها والأضرار به، مما سينعكس في كثير من الأحوال على توريث هذه المأساة لأحد الأبناء أو معظمهم كردة فعل لتلك المشاهد القاسية التي عاناها شخصياً او صبت جام غضبها على أحد أطراف الأسرة.

وتأتي المشكلة في مرحلة توريث هذا العنف لدى أحد الأبناء في أن الضرر لن يتوقف داخل دائرة الأسرة بل ستكون هناك نقمة تقفز إلى خارج محيط الأسرة الصغيرة إلى المقربين منها وتتسع الدائرة لتشمل كافة أركان المجتمع ليتحول هذا الشخص الذي عاش مرحلة قاسية من التعنيف إلى قنبلة موقوتة ومهيأة لتقذف بجام غضبها على القريب والبعيد، مختلقاً الأسباب التي تبرر له هذه القسوة العارمة وغير المنضبطة تجاه المجتمع، وحينما يحاول هذا الشخص ممارسة العنف يكون أكثر قسوة وأكثر دموية، وفي حالة لا شعورية يحاول تقمص شخصية المدافع عن الفضيلة والعقيدة، فتراه ناقماً على كل مظاهر الحياة بزينتها، وتارةً يمنح نفسه سلطة تغيير الأوضاع العامة والخاصة للمجتمع، ومنها إلى أمور أكبر وكذا قضايا الولاء والبراء مردداً عبارات وأطروحات الفكر التكفيري المتطرف ومنفذاً لتعليماته بدون أدنى وازع من ضمير أو من دين يضبط سلوكه، ليكون في النهاية ضحية تتبرأ من أفعاله أسرته والمقربون منه وكأنه هم انزاح عن كاهلهم.

فشل عملية التنشئة

في البداية يقول د. دخيل البهدل- استاذ علم النفس- بأن العنف الأسري ظاهرة اجتماعية نفسية تعاني منها كل المجتمعات، كما يعد من الظواهر القديمة الحديثة في المجتمعات الإنسانية إلا أن الجديد فيها هو ارتفاع معدلاتها ومدى انتشارها واتخاذها أشكالا جديدة في المجتمع الحديث، لافتا إلى أن المجتمع العالمي شهد تغيرات حاسمة وشاملة على كافة الأصعدة والنظم المختلفة ومن بينها النظام الأسري وهذه التغيرات تؤثر في المجتمع، وتتأثر الأسرة بدورها بأية تغيرات تطرأ، ومجتمعنا شهد تحولات اقتصادية واجتماعية سريعة أدت إلى تحولات في طبيعة العلاقات الاجتماعية، بجانب بعض المشكلات التي يعاني منها وأهمها العنف الأسري الذي يعد نتاجاً لما اعتبر وظيفة التنشئة الاجتماعية في النظام الأسري، حيث يعتبرها الباحثون والمختصون قياساً لفشل عملية التنشئة الاجتماعية التي تمثل حجر الأولوية في البناء الأسري، مشيراً إلى أن العنف والاعتداء على الآخرين من الأشياء التي حظيت باهتمام علماء الدين والاجتماع والتربية وعلماء النفس إذ حرصت الشريعة الإسلامية على ترسيخ مبادئ القيم الأخلاقية والشيم التربوية في نفوس المسلمين، يقول عليه الصلاة والسلام: "إن الله رفيق ويحب الرفق في الأمر كله"، مضيفا بأن العنف الأسري من منظور علماء النفس، يمثل سلوكاً قاهراً عنيفاً ضد المعتدى عليه.

وأكد أن لظاهرة العنف الأسري آثاراً سلبية تلقي بظلالها على المجتمع (نفسياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً وأمنياً) فمن الآثار الاجتماعية حدوث الطلاق وتشتت الأبناء وانحراف الأحداث ومعاقرة المخدرات وشرب المسكر ومن الآثار السلبية النفسية إصابة احد أفراد الأسرة بالاكتئاب والاضطرابات والضغوط النفسية والتوتر الذي ربما يؤدي إلى الانتحار، ومن الآثار الصحية الإصابات الجسدية والعاهات وأمراض الضغط والسكر والقولون وغيرها، ومن الآثار الأمنية انتشار سلوك الجريمة والسرقات والاغتصاب وجنوح الأحداث كنتيجة حتمية لما اعترى جدران الأسرة من تصدعات رهيبة بسبب العنف الأسري ومن الآثار أيضا تمزق الروابط الاجتماعية وتدمير العلاقات الأسرية، وبالتالي تهديد كيان المجتمع بأسره إذا استقلت هذه الظاهرة توسعت آثارها وامتدت مخاطرها، لذا لابد من تضافر الجهود للحد من قضايا العنف الأسري بالمجتمع، فللإعلام ومكوناته دور مهم في توجيه السلوكيات وتقويمها من خلال تخصيص قنوات إعلامية تساعد الأسرة في تخطي العنف الأسري وإرهاصاته وبث رسائل توعوية وتنويرية حول مخاطر وآثار هذا الداء الخطير على وعي وسلوك الأسرة وكذلك نشر الثقافة الأسرية حول احترام الجنس الآخر مع تعريف الرجل بحقوق المرأة وتكريس الاحترام المتبادل، وإشاعة لغة الحوار الأسري وتدريب الأسرة على كيفية مواجهة المشكلات مع توعية

الأمهات بضرورة مراعاة المراحل العمرية للطفل من خلال البرامج الموجهة وقيام المؤسسات الدينية بدورها الفاعل في تكريس مفهوم الوعظ والإرشاد وفتح مكاتب استشارية أسريه نفسية واجتماعية في الأحياء ووضع خطط إستراتيجية وطنية متكاملة مكونة من الجهات المعنية لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة بمشاركة أكاديمية من المؤسسات التعليمية ونشر الوعي الأسري وأهمية التوافق والتفاهم بين الوالدين وأهمية دورها في قيام الأسرة وسلامتها وكذلك استخدام أساليب التنشئة الاجتماعية السلمية ومضامينها المناسبة وتقديم ندوات علمية ومحاضرات ثقافية وورش عمل من الجهات المدنية المعنية تبين مخاطر العنف المنزلي وانعكاسه على البناء الأسري.

نبذ العنف

وقال د. أحمد العجلان -رئيس قسم الاجتماع بجامعة القصيم-: ينظر إلى العنف على أساس أنه نمط من أنماط السلوك، وأن له عدة أشكال منه البسيط الذي لا يتعدى إثارة الغضب، ومنه الشديد الذي يصل إلى حد إنهاء الآخر، وحماية أفراد الأسرة من العنف سمة للمجتمعات الحديثة ومعلم من معالم المجتمعات الإنسانية المتحضرة، والعنف ضد الحلم والرفق، لافتا إلى أن الشرائع السماوية تجمع على نبذ العنف بكل أشكاله وصوره سواء داخل نطاق الأسرة أو في محيط المجتمع وسواء كان ضد النساء أو الأطفال أو الكبار وأن هناك عددا من الإرشارات تخبرنا بها الشريعة الإسلامية السمحة حول هذا الموضوع على سبيل المثال ورد عن الرسول ﷺ قوله " عليك بالرفق وإياك والعنف..."، وروي عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله "علموا ولا تعنفوا فإن المعلم خير من المعنف."

وأضاف: بأن الخلاف والعقاب والتسلط والفجوة بين الزوجين يؤدي إلى سوء التوافق لدى الأطفال الذي قد يؤدي إلى اضطراب سافر يجعل الأسرة على حافة الانهيار أو قد يؤدي فعلا إلى الانفصال، بينما أساليب المعاملة الزوجية القائمة على الحب والتعاون بين الزوجين في مواجهة مشكلات الأولاد تؤدي إلى شعورهما بالأمن والاطمئنان مع الآخرين وعلى هذا تقوم أساليب المعاملة الزوجية بين الزوجين بدور كبير في مدى توافق الزوجين ومن ثم الأطفال فالأساليب غير السوية القائمة على التسلط والقسوة والنبذ والإهمال والتدليل والحماية الزائدة تلعب دوراً كبيراً في سوء توافق الزوجين مما يؤدي إلى قلقهما واضطرابهما النفسي والاجتماعي وفي الواقع هناك أساليب غير سوية تمارس في تنشئة الأبناء، وأغلب تلك الأساليب تتمثل في الإهمال، والتسلط، واختلاف المعاملة الوالدية، والقسوة، والعقاب، والنصح، والتدليل.

مؤثرات التنشئة

وأشار د. العجلان إلى أن الإنسان في أخلاقه وسلوكه وتفكيره صورة عن البيئة الذي يعيش فيها والمحيط الاجتماعي الذي تربى فيه فإذا كانت البيئة الاجتماعية التي عاش فيها الإنسان يسود فيها مبادئ سلوكية سليمة مستمدة من الدين الحنيف والعقل الرشيد فان عملية التنشئة تكون سليمة وبقدر ما تكون المبادئ والأسس غير صالحة أو فاسدة بقدر ما تنعكس صورتها على تصرف وسلوك الانسان وتدلل بعض الدراسات إلى أن الأسر التي يحدث فيها عنف أسري غالباً مايكون بها اختلال وظيفي مثل القلق الأسري والاضطرابات الزوجية وسوء التكيف وإهانة وضرب الأطفال كما أن توتر العلاقات داخل الأسرة ينعكس على جميع الأطفال في الأسرة، وليس على المشاركين في النزاع فقط.

تأثيرات الأسرة

ولفت إلى أن بعض الدراسات أظهرت أن الأفراد الذين يعيشون داخل أسر يسودها العنف أكثر قابلية أن يكونوا عدوانيين في تصرفاتهم والأزواج الذين يشبون في أسر يسودها العنف يكون احتمال ضربهم لزوجاتهم عشرة أضعاف الرجال الذين يشبون في أسر لا يسودها العنف Nonviolent Families ولفت إلى أن نظرية التعلم تقودنا إلى ضرورة تشخيص العلاج للعنف الأسري قبل وضع الحلول والتدابير والسياسات العامة وَمن ذلكَ أن العنف الأسري يتم تعلمه داخل الأسرة والمدرسة ومن وسائل الإعلام، والعديد من الأفعال الأبوية العنيفة تبدأ كمحاولة للتأديب والتهذيب، والعلاقة المتبادلة بين الآباء والأبناء، والخبرات التي يمر بها الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، تشكل شخصية الفرد عند البلوغ لذلك فإن سلوك العنف ينتقل عبر الأجيال، وإن إساءة معاملة الطفل يؤدي إلى سلوك عدواني تبدأ بذوره في حياته المبكرة ويستمر في علاقته مع أصدقائه وإخوته، وبعد ذلك مع والديه ومدرسيه وأسرة المستقبل، وهناك عدد من استراتيجيات التدخل العلاجي الأسري للحالات التي تتعرض للعنف منها الاستراتيجية الإعلامية والتي تهدف إلى زيادة وعي أفراد المجتمع وأفراد الأسرة والوالدين، كما تشمل هذه الاستراتيجية القيام بالرسائل الإعلامية التوجيهية والإرشادية التي تبين خطورة وحجم الظاهرة وتأثيرها السلبي.

وأشار إلى أن تلك الاستراتيجية تشمل بعض الخطوات للحالات التي تتعرض للعنف كخدمات التدخل السريع وخدمات الرعاية الصحية وخدمات الرعاية النفسية.

الحماية القانونية

وفي إطار الحماية القانونية من العنف الأسري قال د. سليمان العجاجي-وكيل معهد الدراسات والخدمات الاستشارية بجامعة القصيم-، بأنه يجدر بالمنظم أن يتخذ تدابير وقائية للحد من جرائم العنف الأسري قبل وقوعه من باب السياسة الجنائية، وتطبيقاً لقاعدة الدفع أولى من الرفع ؛ فاللجوء إلى القانون لاستيفاء الحقوق الأسرية قد يكون سبباً لانعدام الثقة، وتفكك الروابط الأسرية، فالأصل أن يُصار إليه عند استيفاء الوسائل البديلة لإيقاف العنف الأسري كدوائر الصلح والتحكيم، واللجان المتخصصة بالشأن الأسري في الجمعيات الخيرية، ويضيف بأن الإحصائيات التي تنشرها الجهات ذات الاختصاص كوزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية، وهيئات حقوق الإنسان المتعلقة بقضايا العنف الأسري تكشف ضرورة تدخل المنظم ممثلاً بالجهات التشريعية لسن الأنظمة ذات القواعد الآمرة التي تسهم في الحد من قضايا العنف الأسري؛ كون الأسرة تمثل نواة المجتمع السعودي كما نصت عليها المادة التاسعة من النظام الأساسي للحكم والتي جاء فيها: " الأسرة هي نواة المجتمع السعودي " فأي تهديد لها يشكل تهديداً للمجتمع.

وأشار د. العجاجي، بأن نظام الحماية من الإيذاء أتى لمعالجة الفراغ التشريعي تجاه جرائم العنف التي تسجل تزايداً ملحوظاً في الآونة الأخيرة دون وجود النص التجريمي الذي يتناول الحماية الجنائية للأسرة سوى ما يطبقه القضاة من نصوص القواعد العامة في التشريع الإسلامي للتجريم والعقاب، وفي هذا المقام يمكن التطرق لنظام الحماية من الإيذاء من خلال قراءة نقدية سريعة تتمثل في أن النظام اشتمل على عموميات في جانب التجريم ولم يفصل فيها ولو على سبيل المثال كما في نص المادة الحادية عشرة منه، فلو أن المنظم عدد بعض الجرائم الكبيرة المتعلقة بالعنف كالعضل والضرب المبرح أوالاستيلاء على المال دون وجه حق أو التهديد بالسلاح أو الاحتجاز لكان أقوى في جانب الردع، وبالانتقال إلى الفقرة الأولى من المادة الرابعة نجدها نصت على عدم قبول البلاغات من مجهولي الهوية ليقف هذا الإجراء عثرة أمام من يتحفظ عن الإفصاح بالاسم لاعتبارات اجتماعية، كما يتبين خلو نصوص نظام الحماية من الإيذاء من تجريم الإيذاء المالي للطرف الأضعف في معادلة العنف الأسري، إضافة إلى إسناد صلاحية الحكم بتسليم الولد لوالده الآخر لوحدة الحماية الاجتماعية.

دوائر التبليغ عن العنف

أما من الناحية الإجرائية لتقديم البلاغات المتعلقة بالعنف الأسري أشار د. العجاجي إلى أن المنظم السعودي وسع دائرة الاختصاص ليتمكن المعنف من التبليغ في أي مكان من خلال الجهات التالية مركز تلقي البلاغات على الرقم المجاني (1919) التابع للإدارة العامة للحماية الاجتماعية، ولجان الحماية الاجتماعية بالمناطق، وإمارات المناطق، وبرنامج الأمان الأسري الوطني، والمستشفيات الحكومية والأهلية، وأقسام الشرط، والمؤسسات التعليمية، وهيئة حقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

قال: إذا نظرنا للجهات المختصة بتلقي البلاغات نجد بعضها من الجهات التنفيذية، وبعضها جهات شبه قضائية، والبعض الآخر جهات خدمية، مما يزيد معه حاجة المنظم السعودي لترتيب المسؤوليات بين الجهات لتحاشي تنازع الاختصاص سواء لجهات تلقي البلاغات أو لرجال الضبط الجنائي، ويمكن ضبطه بلائحة إجرائية منظمة لرصد قضايا العنف.

كما أشارت سارة علي إلى أن العنف الأسري بات منتشراً في الآونة الأخيرة في مجتمعنا بحيث يجعلنا نستنكر أن يحدث هذا الأمر في بلاد الحرمين ومهبط الوحي، حتى أصبح يجر معه الكثير من الأشخاص المحيطين به، كقنبلة موقوتة بعثرت مساحة كبيرة من المكان الذي زرعت فيه، فعندما يكون الأب مدمناً فالمتوقع والأكيد سيطال هذا الضرر الكثير من الأشخاص حوله مروراً بالزوجة التي وضعتها الظروف في هذا المكان الذي تفوح منه رائحة الألم والخراب وقد تتطاول شظايا هذا الإدمان إلى الأطفال الذين لا ذنب لهم إلا إنهم وجدوا انفسهم بين أبوين أحدهما يتعاطى المخدرات، والآخر متحمل الإهانة والضرب كي تستمر الأسرة إلى آخر رمق، ولكن ما نراه في هذا الموضوع إن الأذى تعدى الزوجة والأبناء لينحدر أحياناً إلى الأب ذلك الرجل المسن الذي لم يكن ينتظر من ولده إلا الجزاء الحسن ولكنه بعد كل هذه السنوات يفاجأ بأن ابنه يعتدي عليه بالضرب كما يضرب الأب الابن ليؤدبه.

وأشارت إلى أنها ومن خلال حديثها مع إحدى السيدات المعنفات تحت وطأة العنف الأسري نتيجة تعاطي الزوج للمخدرات وهو أحد أهم الأسباب الرئيسية للعنف الأسري، تقول صدمتني تلك السيدة حينما روت لي قصتها فأخبرتني بمشوار زوجها مع تعاطي المخدرات وكيف تجرد من مشاعر الأخلاق ليتحول إلى وحش لا يهتم إلا بما يسكن ألم هذا السم في جسده حتى لو يضطر إلى ضرب الأم وأخذ ما يريد منها، وعندما لم يعد يجد عندها ضالته بدأ في ضرب والديه ومن حوله غير آبهٍ بالعقوق وما يترتب عليه من غضب الرب، فأي كبيرة اقترفها وأي سم دمر عقله وجعله لا يدرك أفعاله.

وتقول: تعرفت من تلك السيدة عن فترة تعاطي زوجها للمخدرات وهل كان سيئاً معهم قبل التعاطي وما سبب تعاطيه لهذا السم فأخبرتني والدموع في عينيها: زوجي لم يكن هكذا ولكن رفقاء السوء هم من دفعوه إلى الإدمان وإلى تعاطي هذا السم، فزوجي برغم من تعاطيه للمخدرات إلا إنه لم يكن يترك الصلاة حتى صلاة الضحى كان يصليها، هنا أصابني

الذهول كيف استطاع أن يحافظ على الصلاة بالرغم من هذا الإدمان، لماذا لم تنه الصلاة عن الفحشاء والمنكر، لماذا لم تردعه عن فعل الخطأ، فأدركت إن البيئة المحيطة بنا لها دور في تغيير بذرة الخير داخلنا.
وتضيف سارا خلال حواري مع تلك السيدة لم يخطر على بالي إنها لم تتجاوز الأربعين من العمر أو إنها دخلت مدارس، فقد لعبت فيها الظروف وجعلتها أكبر من سنها بعشرات السنين، بل لوهلة خطر في بالي إنها قد تكون من سن والدتي ولكن تفاجأت بعد نصف ساعة من الحوار إنها متخرجة من الكلية بمعدل جيد جدا مرتفع، وأصبحت أم لثلاث ابناء أكبرهم في خامس ابتدائي وزوجة لرجل مدمن لقد نبت لأحلامها ريش وطارت قبل أن ينبلج ضوء النهار، إلا أنها وبالرغم من هذه الحالة حاولت مساعدة زوجها لإخراجه من كبوته حيث أخذته إلى عدد من المصحات وباعت كل ما تملك لكي تنقذه وتنقذ بيتها من التفكك، ومع هذه الرحلة الطويلة من المعاناة تعافى، لكنها لا تخفي مخاوفها من أن يعود إلى تعاطي المخدرات والعودة إلى دوامة الألم والمعاناة نتيجة كونه عاطلا عن العمل وهي أيضاً بدون وظيفة ووالديه لم يعودا يملكان المال كالسابق، ولذلك تبدي مخاوفها بأن يدفعه الفراغ إلى العودة إلى هذا الطريق الموحش.
ومن هنا تؤكد الباحثة سارا علي، بأن الفراغ من الممكن أن يؤدي بمثل هذا الشخص إلى الانضمام لعناصر غير صالحة في المجتمع وتدفع به إلى اقتراف الجرائم بأنواعها وفي مقدمتها تعاطي المخدرات التي تحرف مسار أي شخص إلى الهاوية ليكون أداة في يد الأعداء او قاتلا ينفذ مخططاتهم تجاه الوطن والمجتمع.
الضبط الاجتماعي وسبل معالجة الظاهرة
أكد د. أحمد العجلان أن هناك عدداً من السياسات العامة والمهمة التي تهدف إلى حماية الأسرة من العنف، ومن أهمها: إنشاء محاكم أسرية تختص بشؤون الأسرة، وبذل عناية خاصة ببرامج تنمية الأسرة ورعايتها لإشباع حاجة أبنائها الاجتماعية والتربوية والثقافية والترويحية، والتأكيد على التوجيه والإرشاد الاجتماعي والأنشطة الوقائية للحد من انتشار المشكلات والسلوكيات الاجتماعية السالبة، وإنشاء وحدات اجتماعية ميدانية، وتدعيمها بالباحثات، ودعم الجهود الرامية إلى الوقاية من العوامل المسببة للتفكك الأسري، وتوعية الأسرة وإرشادها بدورها الفعال في تنشئة أبنائها، ومساعدتها في حل ما قد يعترض مسيرتها من مشكلات اجتماعية، وإصدار النشرات التوجيهية الإرشادية للإعلام عن الأساليب التربوية الصحيحة، ووضع برامج لتدريب الممارسين على كيفية التعامل مع حالات الإيذاء، إضافة إلى تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في التعامل مع حالات العنف ضد الأطفال، وتدريب العاملين في المؤسسات الصحية والاجتماعية على اكتشاف حالات العنف، وقيام الأسرة بوظيفتها المرتبطة بعملية الضبط الاجتماعي، إلى جانب قيام الأسرة بأداء رسالتها العظيمة في التنشئة الأسرية والاجتماعية بترسيخ القيم الأخلاقية لدى افرادها، وشرط وجود القدوة الصالحة من الأبوين والمحيطين بالأسرة.
وشدد على ان الدور الكبير يقع على المؤسسات الاجتماعية والأمنية والإعلامية والقضائية في التصدي لظاهرة العنف فينبغي على المؤسسات الاجتماعية خاصة أخذ زمام المبادرة في مجال الحماية الاجتماعية، والمؤسسات الأمنية في الإبلاغ عن الحالات، كما أن على المؤسسات الإعلامية دور في زيادة الوعي وتنمية الحس الاجتماعي حول الموضوع، والمؤسسات القضائية في الدفاع عن المعنفين أصحاب القضية.
أسباب العنف الأسري
أوضح د. دخيل البهدل أن أسباب انتشار ظاهرة العنف الأسري تعود إلى عدة عوامل رئيسية منها "التربية الخاطئة" وهي التنشئة التي يتلقاها الفرد منذ صغره التي تصور له فعل العنف كأنه أمر طبيعي، فالكثير من الأشياء تغرس في النفوس منذ الصغر مثل أن الرجل هو من لا يخنع لزوجته، وأن ضرب الزوجة هو إصلاح لها، أو أنه يرتبط بالرجولة وفرض الهيبة ويجعلها أكثر احتراما له، وثاني الأسباب هي "العوامل النفسية"، وهي تفريغ الانفعالات النفسية لدى الشخص القائم بسلوك العنف نتيجة ما يلاقيه من ضغوط في حياته اليومية، والشعور بالغيرة العمياء تجاه الزوجة، مثلاً، وغيرها من الأسباب التي يغلب عليها الطابع النفسي كالشخصية "السيكوباتية" وهي ما يعرف بحالة التخلق النفسي أو الروحي، وثالث الأسباب"العوامل الاقتصادية" التي ساهمت أيضاً في تفشي العنف الأسري بالمجتمع كالفقر والبطالة فضلا عن انتشار مظاهر الحياة المادية مما نتج عن هذا التحول العولمة التي اجتاحت العالم وواجهت بعض الأسر غير القادرة على مجاراة هذا التحول، مما يدفع إلى استخدام العنف تفريغاً لشحنة الخيبة والفقر نتيجة استمرار الضغط الاقتصادي وتواتره على الأسرة، وكذلك "الانحرافات الأخلاقية" مثل شرب الخمور والمسكرات مما يؤجج الخلافات العائلية واللجوء للعنف ضد أفراد الأسرة، وخامس الأسباب هي "وسائل الإعلام المختلفة" وخاصة المرئية منها بما تقدمه من مشاهد تشجع على العنف كالأفلام العنيفة التي تدفع بالزوج إلى تطبيق ما يشاهده على أفراد أسرته.

مسؤول أوروبي يزور حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=237717&CategoryID=5

الطائف: الوطن

زار رئيس مندوبية الاتحاد الأوربي لدى المملكة السفير آدم كولاخ، ترافقه مسؤولة الشؤون السياسية وحقوق الإنسان بالمندوبية لوسيا مانريكي، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الطائف أمس.

وتم نقاش المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان وبعض القضايا الفردية الخاصة، وقضية اللاجئين السوريين والاعتداءات الإسرائيلية في مدينة القدس، وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن آليات العمل الحقوقي والقضائي في المملكة تمكن المتهمين من إبداء دفوعاتهم، وأن آليات طلب العفو في القضايا التي حكم فيها بحق عام لها إجراءاتها النظامية. كما بين قيام المملكة باستضافة ملايين اللاجئين السوريين، وتصحيح أوضاع مئات الآلاف من الوافدين اليمنيين، وتطرق الحديث إلى تعامل الدول الأوروبية مع اللاجئين السوريين وما ترتب على ذلك من إشكالات سياسية وحقوقية، كما تناول الحديث الجوانب الحقوقية لتصرفات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بهدم منازل بعض الأسر والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى.

رئيس المندوبية الأوروبية يزور • حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151006/Con20151006800414.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

قام السفير آدم كولاخ رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة ترافقه السيدة لوسيا مانريكي مسؤولة الشؤون السياسية وحقوق الإنسان بالمندوبية، بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس الاثنين.

ورحب رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني بالضيف الزائر، موضحا أن آليات العمل الحقوقي والقضائي في المملكة تمكن المتهمين من إبداء دفوعاتهم وأن آليات طلب العفو في القضايا التي حكم فيها بحق عام لها إجراءاتها النظامية، كما بين قيام المملكة باستضافة ملايين اللاجئين السوريين وتصحيح أوضاع مئات الآلاف من الوافدين اليمنيين، وتطرق الحديث إلى تعامل الدول الأوروبية مع اللاجئين السوريين وما ترتب على ذلك من إشكاليات سياسية وحقوقية.

كما تناول الحديث الجوانب الحقوقية لتصرفات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بهدم منازل بعض الأسر والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى.

حضر اللقاء من طرف الجمعية الأمين العام للجمعية خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود ومسؤول التدريب بالجمعية الدكتور فيصل السميري.

رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمملكة يزور جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://sabq.org/UAIgde

سبق – الرياض:
زار رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة السفير آدم كولاخ يرافقه مسؤولة الشؤون السياسية وحقوق الإنسان بالمندوبية السيدة لوسيا مانريكي مؤخراً الوطنية لحقوق الإنسان، حيث رحب رئيس الجمعية بالزائر وتم طرح العديد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها بعض القضايا الفردية الخاصة، وقضية اللاجئين السوريين والاعتداءات الإسرائيلية في مدينة القدس.
وأوضح رئيس الجمعية أن آليات العمل الحقوقي والقضائي في المملكة تمكن المتهمين من إبداء دفوعاتهم وأن آليات طلب العفو في القضايا التي حكم فيها بحق عام لها إجراءاتها النظامية، كما بين قيام المملكة باستضافة ملايين اللاجئين السوريين وتصحيح أوضاع مئات الآلاف من الوافدين اليمنيين، وتطرق الحديث إلى تعامل الدول الأوروبية مع اللاجئين السوريين وما ترتب على ذلك من إشكاليات سياسية وحقوقية، وتناول الحديث الجوانب الحقوقية لتصرفات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بهدم منازل بعض الأسر والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى.
حضر اللقاء من طرف الجمعية الأمين العام للجمعية خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود ومسؤول التدريب بالجمعية الدكتور فيصل السميري.

الاتحاد الأوروبي يشيد بآليات العمل الحقوقي والقضائي بالمملكة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 15 سبتمبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/634311

سلوى حمدي - الرياض
قام السفير آدم كولاخ رئيس مندوبية الإتحاد الأوروبي لدى المملكة ترافقه السيدة لوسيا مانريكي مسؤولة الشؤون السياسية وحقوق الإنسان بالمندوبية بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان امس ، حيث رحب رئيس الجمعية بالزائر وتم طرح العديد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها بعض القضايا الفردية الخاصة ، وقضية اللاجئين السوريين والاعتداءات الإسرائيلية في مدينة القدس.
و أوضح رئيس الجمعية أن آليات العمل الحقوقي والقضائي في المملكة تمكن المتهمين من إبداء دفوعاتهم وأن آليات طلب العفو في القضايا التي حكم فيها بحق عام لها إجراءاتها النظامية.

كما بيّن قيام المملكة باستضافة ملايين اللاجئين السوريين وتصحيح أوضاع مئات الآلاف من الوافدين اليمنيين ، وتطرق الحديث إلى تعامل الدول الأوربية مع اللاجئين السوريين وما ترتب على ذلك من إشكاليات سياسية وحقوقية .

انتقادات لتقرير ينتقد أوضاع حقوق الإنسان في السعودية

المصدر: جريدة العربى الجديد الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alaraby.co.uk/society/2015/10/6

الرياض ـ خالد الشايع
اعتبرت جمعية القسط لحقوق الإنسان السعودية، أن الحالة الحقوقية في السعودية متدنية، وأن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد تشهد انتهاكات متكررة في مجالات عدة.
وقالت الجمعية، التي أسسها السعودي يحيى عسيري من مقر إقامته في العاصمة البريطانية لندن، في تقرير بعنوان "ملخص الحالة الحقوقية في السعودية منذ بداية العهد الجديد حتى أغسطس 2105"، إن "الوضع داخل السعودية زاد سوءاً في الفترة الأخيرة"، دون أن يوضح التقرير حالات محددة للتدليل على تقييمه، لكنه انتقد المحاكمات التي جرت لبعض الناشطين، والأحكام القضائية التي صدرت بحقهم، وبعضهم تهمته الوحيدة إنشاء جمعيات حقوقية دون موافقة رسمية.
وأضاف التقرير: "من وقت لآخر يتم القبض على نشطاء ويواجه بعضهم محاكمات مطولة وغير عادلة وتحقيقات واستدعاءات لمجرد تعبيرهم عن آرائهم"، دون أن يوثق التقرير حالات هؤلاء الناشطين.
وأورد التقرير واقعة استدعاء الأكاديمي السعودي زهير كتبي، من قبل وزارة الإعلام لمساءلته حول مقال كتبه قبل أشهر ولقاء تلفزيوني له على قناة روتانا خليجية، وزعم أن كتبي تم التحقيق معه بعد أن "وجه نقداً لتصرفات جهاز المباحث وطرح بعض أفكار الإصلاح السلمي في السعودية."
وانتقد التقرير المطول، ارتفاع عدد حالات الإعدام في السعودية، مؤكداً على أنه منذ يناير/كانون الثاني وحتى يونيو/حزيران 2015، تم إعدام أكثر من 100 شخص، مشيراً إلى أن غالبية الحالات خضعت لاجتهاد القاضي.
كما انتقد التقرير أوضاع حقوق المرأة السعودية، معتبراً أنه لازال متدنياً، وأن الانتخابات البلدية التي سُمح للنساء بالمشاركة فيها ليست سوى "تطور شكلي فقط، فالمناصب لا تعطي الفائزين من الذكور والإناث أية صلاحيات حقيقية"، كما أكد على أن النساء في السعودية "لازلن عاجزات عن أداء كثير من احتياجاتهن الحياتية بدون محرم من الذكور، حتى عند محاولتهن ممارسة التجارة أو التوظيف أو إجراء العمليات الجراحية، أو حتى في المحاكم عند رغبتهن في أن يشتكين المحرم نفسه."
ولم يتطرق كاتب التقرير لمجموعة من القرارات التي ألغت شرط المحرم عند ممارسة المرأة للتجارة، في أكتوبر/تشرين الأول 2011، والتقاضي مطلع العام الجاري.
"انتقد التقرير أوضاع حقوق المرأة السعودية، معتبراً أنه لازال متدنياً، وأن الانتخابات البلدية التي سُمح للنساء بالمشاركة فيها ليست سوى تطور شكلي فقط، فالمناصب لا تعطي الفائزين من الذكور والإناث أية صلاحيات حقيقية
واستنكرت جمعية حقوق الإنسان السعودية الرسمية، التقرير الحقوقي الذي نشرته جمعية القسط، معتبرة أنه "لم يكن حيادياً، وتطرق للسلبيات فقط وبشكل إنشائي وبلا حالات محددة وشهود."
وأكد نائب رئيس الجمعية السعودية لحقوق الإنسان، خالد الفاخري، أن التقرير: "افتقد لأدنى مقومات التقارير الحقوقية، ولم يكن ملماً بالجوانب القانونية في السعودية بشكل كاف، لكي يقيم ما وصفه بانتهاكات حقوقية، كما أنه أغفل الكثير من الجوانب الإيجابية وركز فقط على الأمور التي يراها سلبية."
وقال الفاخري لـ"العربي الجديد": "مشكلة بعض التقارير أن من يعدها لا يكون لديهم خلفية في إعداد التقارير الحقوقية، والتي تتطلب دراسة واقع الحال والنظام القانوني المعمول به في أي بلد، ثم تطبيقه على أرض الواقع، وبعدها يقيس الحالات الموجودة على مدى تطبيق القانون، ففي أي دولة في العالم يتم معاقبة من يخالف القانون."

ويعتقد الفاخري أن "أهم الأخطاء التي وقع فيها التقرير تمثلت في عدم دراسته للقانون السائد في السعودية حول العمال غير الشرعيين"، مؤكداً على أنه من حق السعودية أن تطبق القوانين والأنظمة الخاصة بها، وتمنع بقاء العمال غير النظاميين، وهذا أمر معمول به في كل الدول. "تعامل السعودية مع هؤلاء العمال كان إنسانياً بالدرجة الأولى، ومنحتهم فرصة لتعديل أوضاعهم، وتم إعفاؤهم من الرسوم والغرامات، مع أنه كان من المفترض أن تقوم بإبعادهم فوراً" على حد قوله.

ووصف تقرير جمعية القسط حملة إبعاد المخالفين لنظام الإقامة بأنها "حملة اعتقالات وترحيل واسعة طاولت الآلاف من العمال المهاجرين غير الشرعيين، ولا تزال مستمرة، وأدت إلى انتهاكات واسعة بحقهم"، ولم يذكر التقرير حالات محددة لمن طاولهم سوء المعاملة، كما اتهم موظفي الجوازات بتلقي رشاوى مقابل السماح لبعض هؤلاء العمال بالبقاء في البلاد.

في شأن آخر، أكد تقرير "القسط" على أنه جرت حملة اعتقالات واسعة لصغار السن: "بسبب علاقاتهم العائلية بمقاتلين لدى جماعات مسلحة، عدد منهم كانوا دون سن الثامنة عشرة، حيث قام عدد من المدنيين المسلحين ترافقهم قوات الطوارئ الخاصة بمداهمة المنازل والمدارس وصادرت عدداً من أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة"، كما انتقد التقرير حملة الاعتقالات التي طاولت منتمين لتنظيم الدولة الإسلامية.

وجاء في التقرير: "وثقنا في أحداث مشابهة عدداً من الانتهاكات الجسيمة من قبل السلطات السعودية ضد أفراد ادعت أنهم أعضاء في جماعات مسلحة، ثم تبين فيما بعد أنه لا علاقة لهم بتلك الجماعات"، دون أن يذكر أسماء أي من تلك الحالات الموثقة.

وقال خالد الفاخري: "الحق في الأمن أمر من واجبات الدولة، وهو مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان، وإذا لم تقم الدولة بتوفير هذا الحق تكون أخلت بحق من حقوق الأفراد، وحق الأمن يشمل القضاء على أي منبع يمكن أن يخل بالأمن، والدولة تقوم بهذا الواجب، وتتعامل مع أي أفراد يثبت انتماؤهم لمنظمات إرهابية، فهناك من يريد إحداث مشكلات، ويهدد حياة المواطنين."

وفي السياق، أكد عضو مجلس الشورى السعودي السابق والناشط الحقوقي، عبد الرحمن العناد، أنه لا يوجد خير محض ولا شر محض، وكان على معد التقرير أن يتطرق للجوانب الإيجابية كما تطرق للجوانب التي يراها سلبية.

وقال العناد: "لم نسجل في جمعية حقوق الإنسان أو هيئة حقوق الإنسان، وهما الجهتان الحقوقيتان المعتمدتان في السعودية، أي اعتقالات لقاصرين، النظام المعمول به في السعودية يؤكد على ضرورة إيداع القصر في دور للملاحظة، ولا يتم الزج بهم في السجون مع البالغين."

وأضاف: "هناك جوانب سلبية في السعودية، مثل أي دولة أخرى، لا ننكر ذلك، ولكن التقرير لم يأت بشيء جديد، أو لم تتضمنه التقارير الحقوقية الرسمية."

جمعية حقوق الإنسان تثير "ازدواجية المعايير" وعقوبة الإعدام مع وفد بريطاني

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1089045

الرياض - راشد السكران

أثارت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مع وفد بريطاني رفيع، «ازدواجية المعايير» التي تتبعها بعض الدول الغربية حينما تهتم كثيراً بقضايا فردية لأشخاص قد يكونون ارتكبوا جرائم وصدرت أحكام على ما ارتكبوه في المملكة، وغياب الاهتمام أو ردة الفعل نفسها عندما ترتكب جرائم وانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان من بعض الدول كحال الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين وما يعانيه الشعب السوري من جرائم وبطش على أيدي النظام.

وكان الوفد البريطاني الذي يضم كل من: مدير إدارة المحللين بوزارة الخارجية البريطانية هايدي منشال، ونائب رئيس إدارة الخليج بوزارة الخارجية البريطانية نيكولاس التون، ومستشارة السفير نيكولا وودجت، زار الجمعية، واستمع من رئيسها د. مفلح القحطاني، إلى شرح موجز عن أنشطتها وإسهاماتها في نشر الثقافة الحقوقية، إضافة إلى مراقبتها الانتخابات البلدية وفق المعايير المتعارف عليها دولياً، وما تمثله الانتخابات البلدية من مشاركة ومساهمة للمواطنين في الحياة العامة.وتطرق رئيس الجمعية، إلى ما وصفه ب»سوء فهم» بعض الدول لعقوبة الإعدام في المملكة القائمة على أحكام الشريعة الإسلامية، مؤكداً أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة، علاوة على أن تطبيق هذه العقوبة لا يكون إلا في الجرائم الكبيرة كما تسمح بذلك بعض الإتفاقات الدولية.وشدد على أن منهج السعودية قائم على الوسطية والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان.

قال لهم: لا يكترثون مع جرائم وانتهاكات فظيعة والدليل "إسرائيل" وبشار

"القحطاني" لوفد بريطاني: معايير الغرب مزدوجة في حقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://sabq.org/oKIgde

بدر الجبل- سبق- الرياض:
أثارت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مع وفد بريطاني قضية "ازدواجية المعايير" فيما يتعلق بالمطالبة بتطبيق حقوق الإنسان التي تتبعها بعض الدول الغربية.
وأكدت الجمعية أن الدول الغربية يكون لديها اهتمام كبير بقضايا فردية لأشخاص قد يكونون قد ارتكبوا جرائم وصدت عقوبات بحقهم بينما لا تكترث عندما ترتكب جرائم وانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان من قبل بعض الدول كما هو الحال فيما يخصّ الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين وما يعانيه الشعب السوري من جرائم وبطش على يد النظام.
وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني للوفد البريطاني: "سوء فهم بعض الدول لعقوبة الإعدام في المملكة والقائمة على أحكام الشريعة الإسلامية، سببه عدم إدراك حقيقة أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو بدلاً من تنفيذ العقوبة."
وأضاف: "تطبيق هذه العقوبة لا يكون إلا في الجرائم الكبيرة كما تسمح بذلك بعض الاتفاقيات الدولية، ومنهج المملكة العربية السعودية قائم على الوسطية والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان."
وكان وفد بريطاني يضم مديرة إدارة المحللين بوزارة الخارجية البريطانية هايدي منشال، ونائب رئيس إدارة الخليج بوزارة الخارجية البريطانية نيكولاس التون، ومستشارة السفير نيكولا وودجت؛ قد زار الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
وقدم رئيس الجمعية شرحاً موجزاً للوفد الزائر عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية، وطبيعة عمل فروعها ، والدور الذي تقوم به في مراقبة الانتخابات البلدية وفق المعايير المتعارف عليها دولياً.

فيما يتعلق بالمطالبة بتطبيق حقوق الإنسان

• حقوق الإنسان" تثير مع وفد بريطاني إزدواجية المعايير

المصدر: جريدة الوئام الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.alweeam.com.sa/362106

الرياض-الوئام:
قام وفد بريطاني بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وقد ضم الوفد كلاً من: والسيدة/هايدي منشال مديرة إدارة المحللين بوزارة الخارجية البريطانية والسيد/ نيكولاس التون نائب رئيس إدارة الخليج بوزارة الخارجية البريطانية والسيدة/ نيكولا وودجت مستشارة السفير.
وفي بداية اللقاء قدم سعادة رئيس الجمعية شرح موجز للوفد الزائر عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية , وكيفية عمل فروعها , والدور الذي تقوم به في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة.
وقد تطرق الحديث لقيام الجمعية بمراقبة الإنتخابات البلدية وفق المعايير المتعارف عليها دولياً وما تمثله الإنتخابات البلدية من مشاركة ومساهمة للمواطنين في الحياة العامة في البلاد.
كما تطرق الحديث إلى إزدواجية المعايير التي تتبعها بعض الدول الغربية حينما يكون هناك إهتمام كبير بقضايا فردية لأشخاص قد يكونوا ارتكبوا جرائم وصدرت أحكام بتقرير عقوبة على ما ارتكبوه في المملكة وعدم حدوث نفس الإهتمام أو ردة الفعل عندما ترتكب جرائم وانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان من بعض الدول كما هو الحال في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينين وما يعانيه الشعب السوري من جرائم وبطش على أيدي النظام.
وقد أوضح سعادة رئيس الجمعية سوء فهم بعض الدول حول عقوبة الإعدام في المملكة والقائمة على أحكام الشريعة الإسلامية.
كما أوضح أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة كما أن تطبيق هذه العقوبة لا يكون إلا في الجرائم الكبيرة كما تسمح بذلك بعض الإتفاقيات الدولية, وأكد رئيس الجمعية أن منهج المملكة العربية السعودية قائم على الوسطية والإهتمام بقضايا حقوق الإنسان , حضر اللقاء طرف الجمعية الأمين العام للجمعية الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود.

هيئة حقوق الإنسان

العيبان : المملكة أولت اهتماما كبيرا بقضايا حقوق الإنسان محليا ودوليا

المصدر: جريدة البلاد 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.albiladdaily.com

الرياض – واس

أكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان, إن أهم ما يعزز ركائز هذه الدولة السير وفق منهج مستمد من الشريعة الإسلامية قائم على مبادئ العدل والمساواة وتعزيزها بين جميع أفراد المجتمع، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة، وانطلاقا من هذا المنهج أولت المملكة اهتماماً كبيراً بقضايا حقوق الإنسان، وأرست دعائم حماية هذه الحقوق على الصعيدين المحلي والدولي.''

ونوه بما يتمتع به المواطن والمقيم في المملكة من رعاية واهتمام في هذا العهد الميمون بقيادة وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وحكومته الرشيدة، حيث تشهد المملكة العديد من الإصلاحات والإنجازات التي تسير بوتيرة متسارعة وخطى راسخة، حيث أولى – رعاه الله – جل عنايته واهتمامه لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، بهدف رفع مستوى المعيشة، وضمان الرفاهية والاستقرار، وتوفير فرص العمل لأبناء وبنات هذا الوطن المعطاء.

وثمن معالي الدكتور بندر العيبان, حرص خادم الحرمين الشريفين – أيده الله – على استمرار التحديث والتطوير، حيث دشن عهده بقرارات تاريخية إستراتيجية تعكس رؤيته كرجل دولة ملهم وقائد عظيم يعني بتحقيق الإنجازات ويؤمن بالكفاءات الوطنية الشابة والمتخصصة التي تسهم في بناء الدولة في شتى المجالات، الأمر الذي يعزز ما تشهده المملكة في عهده الميمون من نقلة حضارية، وقفزات تنموية ، وضعتها في مصاف دول العالم المتقدمة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشؤون الاجتماعية" تستعرض جهود حماية الطفل في الأمم المتحدة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11455514

الرياض - «الحياة»
قدّمت وزارة الشؤون الاجتماعية أخيراً، ورقة عمل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تناولت حماية حقوق الطفل وقواعدها التنفيذية، بحضور سفير المملكة لدى المنظمة الدولية بجنيف فيصل طراد، وممثلين عن مجلس الشورى، وهيئة حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للطفولة. وشدد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للرعاية الاجتماعية الدكتور نايف الصبحي، عبر ورقة عمل قدمها في الاجتماع الـ30 للمجلس على ما تم تحقيقه من إنجازات للمملكة في موضوع الطفولة، كان آخرها إقرار مجلس الوزراء نظام حماية الطفل العام الحالي.
وأوضحت الوزارة أنها متفقة مع البروتوكولات الدولية والمعاهدات التي وقعتها المملكة في ما يخص الطفل، كاشفة عن اللائحة التنفيذية وقواعدها وجهود المملكة على المستوى الوطني والدولي لحماية الطفل وحقوقه بما يتناسب مع الجهود الدولية المبذولة في هذا الجانب. وقدّم وفد المملكة ورقة عمل متكاملة عن ملف الأطفال بطلب من المنظمة الأممية، إذ تعتزم المملكة الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ لتعزيز حضورها على الأصعدة كافة. إلى ذلك، تطلق وزارة الشؤون الاجتماعية مبادرة «يدٌ واحدة»، بالتزامن مع الاحتفاء بـ«اليوم الوطني» الـ٨٥. وتأتي هذه المبادرة ضمن عدد من الأنشطة والفعاليات والمعارض والمحاضرات واللقاءات الجماهيرية، عبر فروعها الإيوائية للمشمولين برعايتها، وكذلك مراكز التنمية الاجتماعية، إضافة إلى الجهات التي تشرف عليها من لجان تنمية اجتماعية وجمعيات خيرية، بشعار واحد يهدف إلى تعزيز اللحمة الوطنية، وهو «يدٌ واحدة.«
وتشدد الحملة الاجتماعية الوطنية، التي تطلقها وزارة الشؤون الاجتماعية عبر فعالياتها المتنوعة، على «إبراز المكتسبات الوطنية وقيم المجتمع والترابط والتماسك بين أفراده وقيادته، وحجم الدعم الشعبي والمؤازرة الكبرى من الشعب السعودي بأطيافه كافة، وتكاتفه مع القيادة في ظل ما تتعرض له المملكة من هجمة إعلامية شرسة في استهداف شبابه ومقدراته.«
ومن المزمع أن تشهد جميع القطاعات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والجهات التي تشرف عليها احتفالات، وفعاليات ومحاضرات، وأنشطة إثرائية شاملة، تستهدف الشباب والأسرة والمرأة والطفل، لتعزيز اللحمة الوطنية وتكريس مفاهيم التلاحم والمكتسبات الوطنية.

"الشورى" يطالب "الإسكان" بخطط زمنية ومكانية لتوفير المنتجات

المصدر: جريدة الحياة الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11446812

الرياض - «الحياة «

>يصوت مجلس الشورى بعد غدٍ (الأثنين)، على توصيات لجنة الحج والإسكان والخدمات، حول التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي 1434-1435هـ، ومن بينها التوصية التي تطالب فيها اللجنة وزارة الإسكان بتقديم خططها الزمنية والمكانية والعمرانية لتوفير المنتجات السكنية للمواطنين. كما يصوت المجلس على توصية تطالب الوزارة بفصل قوائم الانتظار على بوابة الوزارة، بحيث يعجل الإقراض للراغبين في شراء وحدات سكنية من القطاع الخاص، ودعم البند المخصص لذلك من المبالغ المعتمدة.

وطالبت اللجنة في توصية أخرى، وزارة الإسكان بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والجهات المعنية، لإعداد التصاميم العمرانية المرنة، من أجل رفع الكثافة السكانية في المدن الرئيسة التي لا تتوافر فيها أراضٍ مناسبة لمشاريع الإسكان.

ودعت اللجنة الوزارة إلى معالجة النقص في كوادرها البشرية، من خلال إشغال الوظائف الشاغرة لديها، والتعاون مع القطاع الخاص لتوفير الخبرات التخصصية التي تحتاج إليها.

بدوره، أكد وزير الإسكان ماجد الحقيل سعي وزارته لبناء بذرات لتنظيم وتنسيق بيئة إسكانية متوازنة ومستدامة لنتائج يلمسها المواطن في معالجة قطاع الإسكان، وتمكين المواطن من الحصول على السكن المناسب وفق خيارات متنوعة في جميع المناطق، من خلال استحداث وتطوير برامج لحفز القطاعين الخاص والعام، من خلال التعاون والشراكة ليكون له نتائج إيجابية للمواطن بالمسكن والاقتصاد عموماً. وقال الحقيل في تصريح صحافي لمناسبة «اليوم الوطني»: «إن المملكة تواصل نهضتها التنموية الشاملة المتكاملة المتوازنة في جميع المجالات، على رغم التباطؤ الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار النفط»، لافتاً إلى أنها «تتبوأ مكانتها بين مجموعة الدول الـ20 الأكبر اقتصاداً في العالم، في عمل دؤوب لتحقيق تطلعات المواطن، ومنها في مجال الإسكان.«

إلى ذلك، يناقش مجلس الشورى الإثنين، تقرير اللجنة الصحية، حول التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي 1435-1436هـ، وتقرير اللجنة المالية، في شأن مشروع اتفاق بين المملكة ورومانيا، في ما يتعلق بشرط المعاملة بالمثل لمنح الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة للبعثات الديبلوماسية للمملكة ورومانيا.

ويتضمن جدول أعمال الجلسة مناقشة تقرير لجنة الشؤون الأمنية، في شأن تعديل نظام المرور بإضافة مادة جديدة إلى الباب «الرابع» من النظام المقدم من عدد من أعضاء المجلس.

كما يناقش مجلس الشورى الثلثاء المقبل، تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الصناعي التجاري بين المملكة والمملكة المغربية. كذلك يناقش المجلس تقرير اللجنة المالية، في شأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي 1435-1436هـ، وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، في شأن التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم العام للعام المالي 1435-1436هـ. وأيضاً تقرير اللجنة الصحية، في شأن مقترح مشروع الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها، المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي.

الحياة AL HAYAT

معمرون ينتظرون "إكرام المسنين" لحماية 800 شخص من "الحاجة"

المصدر: جريدة الحياة السبت 19 ذو الحجة 1436هـ - 3 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11446809

الباحة – فواز المالحي

يعيش المسنون في منطقة الباحة حال نشاط غالباً بسبب عوامل مساعدة كثيرة، من بينها الطقس الصحي في الأرياف، والغذاء الطبيعي الذي يمثل جزءاً هاماً في حياتهم. كما أن أطرافهم لم تتوقف عن العمل والاعتماد على النفس، فالبيئة الاجتماعية في الأرياف تساعد المسن على المشي والتنقل بين منزله والمسجد، وقضاء وقت أطول في مزرعته، ما يحفز سنوات حياتهم على البقاء.

إلا أن ذلك أيضاً يتسبب في وصولهم إلى الحاجة بسبب كبر السن في النهاية.
وعلمت «الحياة» بأن الاجتماع الأول لتكوين مجلس الإدارة وإنشاء دار للمسنين باسم جمعية «إكرام المسنين» في منطقة الباحة، سيكون في 23 من محرم المقبل، وبحسب الحالة المسحية السريعة التي أجريت على منطقة الباحة برز أن هناك نحو 800 حالة مستفيدة من كبار السن. وأنشأ مغردون على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» وسم (#جمعية- مساندة كبار-السن)، طالبوا فيها بتكوين جمعية مستقلة لهم. كما تداول المغردون مشاهد إنسانية لكبار السن الذين يعملون في تقديم القهوة والشاي لموظفين بعمر أبنائهم، بعد أن ساقتهم الحياة إلى العمل بعد ضيق مصادر العيش.
وقاربت حياة المُسن علي آل خميس على مئة عام، وهو حديث عهد بالزواج، ويتفق مع الكثير من كبار السن أن للنوم المبكر بعد صلاة العشاء والاستيقاظ قبل الفجر أثراً كبيراً في شحن الجسد بالطاقة والحيوية، واستخلاص السمن والعسل البري من البستان الذي يعتني به، إضافة إلى أنه يركز على ألا يتناول أطعمة من خارج منزله، ويعتمد على قمح مزرعته، ويأكل من لحم الضأن التي يرعاها.
وكعادتهم؛ يعتمد كبار السن في الباحة على أنفسهم، ولا يرغبون أن يشاركوا في اتخاذ القرار، إلا أن حياة أبنائهم ومصالح العمل أبعدتهم عن إكمال حياتهم إلى جوار آبائهم، إذ يبقى الآباء لوحدهم ينتظرون من يقدم لهم العون من أبناء القرية. كما أن رفضهم القاطع الانتقال من القرية إلى المدينة يُحتم احتواء من لم تقبل حياتهم الانتقال. إذ إن حاجاتهم الفعلية لا تقتصر فقط على الأكل والشرب، التي في العادة يؤمنها الآبناء لأبائهم، ولكن الحياة الاجتماعية تتطلب العشرة مع الناس.
وينقل الفنان السعودي محمد السليمان، الذي اشتهر بأغنية تصف قصة كبار السن، وتصور المأساة التي يعيشونها من إهمال وتجاهل أبنائهم، وهي مستوحاة من قصة حقيقية حدثت لأحد الآباء الذين يعانون القسوة والعقوق من أبنائهم بعد أن زار أحد الشعراء الشباب دار المسنين، ودار بينه وبين أحد المسنين حديث طويل، سرد فيه ذلك الشيخ قصته وما عاناه من أولاده وبناته.
وقال السليمان لـ«الحياة»: «بعد أن تغنيت بالقصيدة وجدتها أنهت الكثير من المعاناة بين الآباء وأبنائهم، واتذكر أنني كنت أعمل وفجأة بأحد الشبان يُقبل رأسي. ويقول: «أنت من أعاد العلاقة بيني وبين والدي الذي هجرته، وبالأمس ذهبت أجدد علاقة البر بوالدي، تأثراً بالنص الذي استمعت له في غنائك».

د. الشهري يؤكد أن مواقع وحسابات الشبكات الاجتماعية مصدر لإغواء المراهقين بنار التطرف

الشورى يدرس معاقبة دعاة الأفكار الإرهابية والإضرار بالوطن وضبط مواقع التواصل

المصدر: جريدة الرياض السبت 19 ذو الحجة 1436هـ - 3 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1087502

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
تستأنف لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات بمجلس الشورى دراسة تعديل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بعد أن صوت المجلس بالأغلبية في نهاية شعبان الماضي على ملائمة دراسة مقترح في هذا الشأن نشرته "الرياض" لأربعة من أعضاء الشورى، وشدد المجلس على أهمية تعديل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ليواكب التطور السريع في التقنية ويستوعب الجرائم المعلوماتية والالكترونية ويسهم في حفظ الأمن والتقليل من الجرائم المعلوماتية التي لها كبير الأثر في الفرد والمجتمع.

استهداف «داعش» للصغار يستوجب سرعة تعديل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية
تركيا وبريطانيا وأميركا طالبت بحذف وحجب معلومات ومواقع حفاظاً على أمنها الوطني
وحوت التعديلات المقترحة عقوبات السجن لمدد تصل عشر سنوات وغرامات مالية لاتتجاوز عشرة ملايين ريال، لكل من أنشأ خدمة ضمن وسائل الخدمات المعلوماتية للدعاية للأفكار أو المنظمات الإرهابية أو نشره أو بث ما يهدد السلامة العامة أو القيم الدينية، أو الإضرار بمصالح الدولة أو الإساءة إلى سمعتها أو هيبتها ومكانتها، أو ترويج ثقافة الإلحاد والأفكار الهدامة والسحر والشعوذة والمساس بالآداب العامة أو انتهاك حرمة الحياة الخاصة، ومعاقبة من يوظف وسائل المعلومات المختلفة الواردة في النظام بقصد الإضرار بسمعة الدولة أو رموزها أو مؤسساتها أو مكوناتها الاجتماعية والجغرافية.
من جهته أكد د. فايز الشهري أحد مقدمي المقترح في تصريح ل"الرياض" أهمية التعديلات المقترحة في مساعدة الجهات التنفيذية والنظام القضائي في التوصيف والتنظيم، والاستجابة لحاجة المجتمع في أهمية مراجعة النظام وتعديل وإضافة بعض الظواهر المستجدة، وظهور أشكال جديدة من إساءة استخدام التقنية والشبكات، وقال إن المشكلات الكثيرة المتعلقة بالجرائم المعلوماتية في المملكة، واختراق عدد من مواقع المؤسسات الوطنية والحكومية والمواقع الخاصة دفعت إلى تقديم هذا المقترح مشيراً إلى أن التطبيق العملي لمواد النظام والمستجدات التقنية أثبتت أن الحاجة ملحة لتعديل وإضافة مواد جديدة.
وفي إشارة إلى استراتيجية تنظيم "داعش" الإجرامي الإرهابي في استهداف صغار السن المندفعين عبر شبكات التواصل من خلال دعايات التنظيم عبر الشبكات الالكترونية أكد الشهري حق المملكة في حجب مواقع التواصل الاجتماعي، مثل "تويتر" و"فيسبوك" و"يوتيوب" وما إلى ذلك، وقال إن ذلك حقا سياديا تملكه المملكة وغيرها من الدول متى ما هددت تلك المواقع السلم والأمن الاجتماعي، وأكد إمكانية حجب تلك المواقع دون الرجوع إلى شركات الخدمات المزودة، بحسب الاتفاقيات الموقعة بينها وبين عدد من الدول قادرة على حجب وإلغاء الخدمات متى ماتعارضت مع قوانينها وأنظمتها، وقال "الحجب من الوسائل التي تملكها وتلجأ اليها الدول كما فعلت تركيا والصين وحتى بريطانيا وأميركا طالبت بحذف وحجب معلومات ومواقع معينة لظروف الامن الوطني لتلك الدول في مراحل معينة" وأضاف "وفي بعض الدول الاوروبية هناك قيود على تركيب واستقبال بعض المحطات الفضائية خشية انفلات قنوات التطرف والاباحية، وقد منعت فرنسا استقبال قناة المنار التابعة لمليشا حزب الله من البث على الاراضي الفرنسية عام ٢٠٠٥ لأسباب امنية وفكرية"
د. فايز الشهري
وشدد عضو الشورى الشهري على مراجعة الإجراءات التي تكفل سد باب الفتنة وقال "ثبت اليوم ان بعض المواقع وبعض حسابات الشبكات الاجتماعية هي المصدر الرئيس للتحريض واغواء المراهقين لنار التطرف والاباحية فلابد من مراجعة كل الاجراءات التي تكفل سد باب الفتنة والاحتراب"، وأكد أن التعديلات المقترحة على نظام مكافحة الجرائم المعلومايتة تساعد الجهات التنفيذية والنظام القضائي في التوصيف والتنظيم.
وبرر الشهري والأعضاء المشاركون في تقديم المقترح عوض الأسمري وعبدالعزيز الحرقان وجبريل عريشي، بالمستجدات التقنية التي أعقبت صدور النظام وظهور أشكال جديدة من إساءة استخدام التقنية والشبكات، وعدم التوازن بين المواد والجرائم المستحدثة نتيجة التطور الهائل في التقنية واستخداماتهما وأشار الشهري إلى ما تتعرض له المملكة حالياً من إساءات واختراقات وابتزاز وتشهير عبر وسائل التقنية المختلفة من داخل أرض الوطن وخارجه.
من جهتها أكدت وزارة الداخلية عبر تصاريح قريبة سابقة للواء منصور التركي أن تنظيم داعش يستهدف الصغار عبر شبكات التنظيم حيث يبدأ الصغار استعدادهم لتنفيذ الأوامر، ومبايعة التنظيم الإرهاب ومن ثم يقوم التنظيم بتوكيل آخرين للتواصل مع هؤلاء الأشخاص وتزويدهم بالمعلومات حول الأماكن المستهدفة وتوفير الدعم اللوجستي لهم.
هؤلاء الصغار وحسب تصريحات المتحدث الأمني اللواء التركي، لم تسجل ضدهم سوابق إجرامية لدى الجهات الأمنية ولم يسبق لهم أن سافروا خارج المملكة مما يعني أن مثل هذه الحالات لايمكن اكتشاف بوادرها إلا من خلال المجتمع القريب، لذلك يبرز دور المرأة الأم والمواطنة والعائلة بشكل عام في حماية البناء واستيعابهم حتى لايقعوا ضحية للتغرير من قبل التنظيمات الإرهابية.

• تعليم النماص" ينفذ 17 برنامجاً لذوات الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض السبت 19 ذو الحجة 1436هـ - 3 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1087467

تنومة - سعيد معيض
تنفذ إدارة تعليم النماص ممثلة في قسم التربية الخاصة للبنات، وبدعم من مدير التعليم عبدالله آل قاسم تسعة برامج للتربية الخاصة، و ثمانية برامج لصعوبات التعلم على مدار العام الدراسي.
وأوضحت شريفة الزيداني رئيسة قسم التربية الخاصة للبنات في تعليم النماص شريفة الزيداني ان برامج التربية الخاصة في المحافظة بلغت تسعة برامج وهي: برنامج العوق الفكري في ابتدائية الظهارة (ابتدائي ومتوسط) - برنامج العوق الفكري في ابتدائية خديجة بنت خويلد (ابتدائي) - برنامج العوق الفكري في ابتدائية العاسرة (ابتدائي) - برنامج العوق السمعي في ابتدائية مليح (ابتدائي) - برنامج العوق السمعي ابتدائية ومتوسطة آل ساعد - برنامج العوق البصري بابتدائية الفرعة الشمالية (ابتدائي) - برنامج التوحد في الروضة الثالثة بتنومة.
وأضافت أن هناك ثمانية برامج لصعوبات التعلم تهدف إلى احتواء طالبات التربية الخاصة ودمجهم مع المجتمع وجعلهم أفراداً منتجين، ولهم حق في التعلم والحياة مثل الأفراد العاديين.
وأهابت الزيداني بالمجتمع بدءً بالأسرة والمدرسة وجميع أفراد المجتمع بدعم طالبات التربية الخاصة ومساعدتهن على اثبات وجودهن في المجتمع كأفراد منتجين وعدم تهميشهن أو التهاون في خدمتهن فأعاقتهن ليست مانع لهن بل دافع لتحقيق المعجزات التي يئسنا نحن العاديين عن تحقيقها مطالبة بجعل الشعار (نحن سواء) حقيقة في واقعنا.

اتفاقات وقعها مع منظمات الأمم المتحدة تضع المملكة في المرتبة 3 الأولى عالمياً في مساعدات الشعب الشقيق

مركز الملك سلمان يرفد الإغاثة ب 156 مليون دولار.. أمناً غذائياً ل 13 مليون يمني

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 ذو القعدة 1436هـ - 13 سبتمبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1081654

الرياض - أسمهان الغامدي
وقعّ المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية د. عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة بمقر المركز مساء أمس، ثلاثة برامج تنفيذية مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بقيمة تجاوزت 156 مليون دولار لخدمة الأشقاء في اليمن.

ووقع عن برنامج الأغذية العالمي مساعد المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي راميرو لوبيز دا سيلفا بكلفة قدرها 142.808.946 مليون دولار، تتضمن توفير مواد غذائية للمحافظة على مستوى الأمن الغذائي للنازحين اليمنيين والأسر المتضررة جراء الأزمة الحالية، وتقديم المساعدات الغذائية الطارئة ودعم التغذية ليبلغ عدد المستفيدين 13 مليون شخص.

وقال الربيعة، إن البرنامج يرفع معاناة الإخوة والأخوات في اليمن الشقيق، آملاً سرعة تنفيذ البرنامج وشموليته لكل مناطق اليمن ومحافظاتها بناء على الأماكن الأكثر تضرراً.

وأضاف: "التعاون مع الشركاء يأتي لضمان وصول المساعدات إلى فئات المجتمع اليمني كافة"، مؤكداً أن المملكة أوفت بالتزاماتها الأممية، إذ نفذ المركز برامج بمبلغ 65 مليون دولار إضافة إلى تبرع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ب 274 مليون دولار، ليصبح مجموع ما قدمته المملكة حتى الآن نحو 339 مليون دولار، محتلة المرتبة الأولى عالمياً في تقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية للشعب اليمني.

وثمّن ممثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ما وصفه ب "كرم حكومة خادم الحرمين الشريفين، وهذا العطاء لمنظمات الأمم المتحدة الإنسانية"، وقال: "تحتل المملكة المركز الأول من ناحية تقديم المساعدات الإنسانية، وإن تضامن المملكة مع الشعب اليمني واضح ويتمثل بهذا العطاء السخي الذي يسهم بإنقاذ عدد كبير من الشعب الذين يعانون بالوقت الحالي"، مؤكداً في الوقت ذاته التزام تنفيذ ما نصت عليه الاتفاقات.

وأضاف: "نحن نقدر منذ زمن قديم كرم المملكة، اليوم يوم جديد في تاريخ العطاء لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ونقدر ونثمن مبادرة د. عبدالله الربيعة والفريق العامل معه يعملون بهذا الاتفاق، ليس بسبب حجم الدعم المقدم، بل بسبب الطابع الإنساني الذي يقدمه هذا المركز"، مفيداً أن دور المركز لا يقتصر على لكونه مانحاً، وإنما شريكًا استراتيجيًا في العمل مع منظمات الأمم المتحدة، انطلاقاً من حرص المركز أن تشمل المساعدات جميع المحتاجين في اليمن وبحث تفاصيل عمليات التوزيع والرقابة، مؤكداً أن التأخر النسبي في توقيع هذه البرامج كان يهدف إلى بناء علاقة مستدامة مع المملكة من خلال المركز.

فيما أكد مساعد المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي عن سعادته، بوجوده في مركز الملك سلمان للإغاثة والتوقيع على اتفاقين لتقديم الدعم الغذائي واللوجستي والاتصالات، وقال "نحن في برنامج الغذاء العالمي تعودنا على كرم المملكة وخادم الحرمين الشريفين، فهو دعم وكرم تعودنا عليه منذ عام 1973، ومنذ عام 2008 قدمت المملكة 1.2 مليون دولار أميركي، عدا هذا الاتفاق الذي ينص على الشراكة المستدامة بين الجانبين."

وبين ممثل "الفاو" أبو بكر محمد، أن الشراكة والتعاون بين المنظمة والمملكة بدأت منذ عام 1948، موضحًا أن "اتفاقنا اليوم هو استمرار لهذا التعاون."

بينما عبر المنسق الإقليمي للعمليات الإنسانية في اليمن عامر الداودي، عن الشكر والتقدير نيابة عن جميع المنظمات لحكومة خادم الحرمين ممثلة بالمركز لإغاثة الشعب اليمني الشقيق في حالته الطارئة، مشيرًا إلى أن النتائج ستلاحظ قريبا، وأن المنظمات ستطور العلاقة مع المركز وأن المملكة تقدم دائما المساعدات للمحتاجين في أرجاء العالم.

المظالم" ينظر 2350 قضية مرفوعة ضد الجهات الحكومية»

بينها 416 لـ"الخدمة المدنية" تتعلّق بتعيينات الخريجين والمثبتين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م

http://www.al-madina.com/node/633964

جابر المالكي - الرياض

كشف مصدر بوزارة الخدمة المدنية لـ«المدينة» عن أن عدد القضايا المرفوعة ضد الجهات الحكومية والوزارة أمام ديوان المظالم، وذلك وفقًا لنظام المرافعات بلغت 2350 قضية، كان نصيب الجهات الحكومية منها 1934، ووزارة الخدمة 416 قضية.

وأكد المصدر أن تلك القضايا تناولت في مجملها المسائل المتعلقة بحملة الدبلومات الصحية، وخريجي الحاسب الآلي الذين يطالبون بتعيينهم أعمالاً للأمر الملكي رقم (121/أ) وكذلك المثبتين بموجب الامر الملكي الكريم رقم (8422/م ب) وأيضًا الأمر الملكي الكريم رقم (1895/م ب.(

وأشار إلى أن النظر في هذه القضايا قد يستغرق وقتًا طويلاً قد يمتد لعدة سنوات، يتعيّن فيها على ممثل الوزارة حضور جميع الجلسات المقررة. وأرجع طول أمد التقاضي إلى طبيعة القضايا عمومًا لذلك فهي تمر بعدد مراحل ابتداءً بالمحاكم الإدارية، ومرورًا بمحاكم الاستئناف الإدارية، وقد يعاد نظر القضية من جديد.

وقالت الوزارة إنها قامت من خلال إدارة الشؤون القانونية بمتابعة العديد من القضايا المتعلقة بموظفي الدولة، والتي أقيمت ضد بعض الجهات الحكومية التي يعملون بها حول ما يتعلق بأنظمة وشؤون الخدمة المدنية، كما قام الباحثون والمستشارون القانونيون في الإدارة بالترافع ومتابعة القضايا المقامة من هؤلاء الموظفين ضد الوزارة، وحضور جلساتها وتقديم مذكرات والرد بوجهة النظر النظامية وفقًا لنظام المرافعات أمام ديوان المظالم.

وأوضح المصدر أنه تم تصنيف القضايا المقامة ضد وزارة الخدمة المدنية إلى تصنيف على أساس موضوع القضايا وأيضًا تصنيف على أساس المحاكم الإدارية والمقامة أمامها.

دعوى لـ" حضانة الأطفال" خلال 330 يوماً 11027

مكة في المقدمة بـ3984 ثم الرياض بـ2607 دعاوى

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 18 ذو الحجة 1436هـ - 2 أكتوبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/633659

هتان أبوعظمة - جدة

استقبلت محاكم وزارة العدل منذ بداية العام وحتى نهاية شهر ذي القعدة من العام الحالي 11027 دعوى «حضانة» للأطفال رفعها آباء وأمهات بعد انفصالهم عن بعضهم.

وجاءت منطقة مكة المكرمة في المرتبة الأولى من حيث عدد القضايا المرفوعة بواقع 3984 دعوى، تليها منطقة الرياض بـ2607 دعوى، ثم الشرقية بواقع 1283 دعوى، ومنطقة المدينة في المرتبة الرابعة بواقع 983 دعوى، ثم جازان بـ549 دعوى، وتليها في الترتيب منطقة عسير التي سجلت محاكمها 393 دعوى، ثم القصيم بـ334 دعوى، تليها منطقة تبوك بواقع 293، ومنطقة حائل بـ209 دعاوى، ثم منطقة الجوف بواقع 141 دعوى، والحدود الشمالية التي سجلت 105 دعاوى، ثم منطقة الباحة بواقع 103، وجاءت منطقة نجران في المرتبة الأخيرة، حيث سجلت 43 دعوى.

يُذكر أن دعاوى الطلاق التي سجلتها الوزارة العام الماضي 1435هـ، بلغت 28.498 حالة.

وزير العدل: تطوير القضاء بما لا يتعارض مع الشريعة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 19 ذو الحجة 1436هـ - 3 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151003/Con20151003799928.htm

واس (الرياض)
أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني: أن الأخذ بكل وسائل التطوير الحديثة، في تطوير أنظمة العدالة في المملكة، التي سارعت الوزارة بتطبيقه وفق خطط استراتجية؛ لبناء منظومة عدلية عصرية متكاملة ومتجانسة، مما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وذلك بمواصلة تطوير هيكلة الكيان القضائي في المملكة، وتهيئته وتعزيزه بالقوى البشرية والتنظيمية والإجرائية والإدارية والعمرانية والتقنية، بما يسهم في تحسين البيئة العدلية سعيا لتحقيق عدالة ناجزة مجودة ومتقنة.
وقال إن المرفق العدلي في المملكة يمثل الامتداد لما قامت عليه هذه البلاد، وقد شهد هذا المرفق تطورات متتالية في جميع النواحي وعلى كل المستويات المحلية والدولية، مع محافظة على ثوابت هذه البلاد التي اختارت الكتاب والسنة مرجعا لكل أمورها؛ فمنذ تأسيس هذا الكيان على يد المغفور له - بإذن الله - الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، ومن بعده أبناؤه البررة، وصولا لعهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - وهذه البلاد تقوم على مبدأ تحقيق العدالة للجميع، عدالة مستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة، فلا عدل كعدل الشريعة الإسلامية التي هدى الله تعالى ولاة الأمر في المملكة لتطبيقها، ولا شك أن مبدأ تحكيم شرع الله تعالى في شؤون الدولة كافة وفي القضاء خصوصا يعتبر أمرا مسلما وثابتا في كيان الدولة لا تقبل التنازل عن شيء منه.

المرور يلاحق أبا حرض ابنه على القيادة بتهور

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 18 ذو الحجة 1436هـ - 2 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151002/Con20151002799797.htm

نهلة حامد الجمال (المدينة المنورة
تلاحق الإدارة العامة للمرور أبا شجع ابنه ذا الـ10 سنوات على قيادة المركبة بسرعة عالية جدا، قد تصل إلى 160 كم في الساعة، وذلك في ظروف مناخية سيئة تنعدم فيها الرؤية الأفقية بسبب العواصف الرملية، كما أنه ترك لطفله الآخر (6) سنوات حرية تعلم كيفية إدارة محرك المركبة.
وقال لـ«عكاظ» المتحدث الاعلامي للإدارة العامة للمرور بالمملكة العميد الدكتور علي الرشيدي، إنه سيتم إحالة المذكور إلى هيئة المخالفات والقضايا المرورية وتطبيق النظام بحقه بعد القبض عليه، مبينا أن ولي الأمر يعاقب في المسؤولية التضامنية عند وقوع الحادث، ولن يكون هناك تهاون من قبل إدارة المرور مع أي حالة مماثلة تضبط، مهيبا بأولياء الأمور متابعة أبنائهم والحرص على سلامتهم وسلامة غيرهم.
وأضاف «مقطع الفيديو المتداول بخصوص الحادثة يتحمله الأب بالدرجة الأولى، وكذلك الآباء في حالات مماثلة لفقدانهم المسؤولية الاجتماعية وعدم استشعارهم المسؤولية في المحافظة على أبنائهم، خاصة أن هذه الفئة لا تدرك ولا تستشعر معنى المسؤولية في هذه السن وتشجيع الأب لابنه يعد مخالفة قانونية بالأنظمة واللوائح، وبالتالي تقع كوارث مرورية لا تحمد عقباها.»

وبحسب مصادر «عكاظ» فإن الأب أنزل فيديوهات وصورا في مواقع التواصل الاجتماعي يفخر بأن ابنه يقود السيارة بهذه السرعة الجنونية وسط أجواء غير طبيعية.

سلطان بن سلمان: 10 ملايين ريال منحة خادم الحرمين لمراكز الإعاقة

المصدر: جريدة الوطن الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=237468&CategoryID=5

الرياض: الوطن

اوضح رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين الأمير سلطان بن سلمان، أن علاقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، مع الجمعية تمثل أنموذجا لما توليه الدولة من اهتمام وتقدير لدور مؤسسات العمل الخيري في المملكة، فعلى مدى نحو 30 عاما حظيت الجمعية بدعم الملك سلمان ومساندته، إذ تبنى فكرة إقامة مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة ليعنى بثراء البحث العلمي في مجال الإعاقة وتطبيق نتائجها في حقول الوقاية من الإعاقات من جهة، وتطبيق نتائجها في رعاية المصابين من جهة أخرى.

وأضاف أن خادم الحرمين الشريفين قدم منحة مالية لتأسيس المركز قدرها 10 ملايين ريال، كما قبل مشكورا الرئاسة الشرفية للمركز الذي يمثل نقلة حضارية نوعية للرعاية الصحية والوقاية من الإعاقة في المملكة، من خلال إنجازاته المميزة في مجال البحوث الطبية والعلمية التي تلقي الضوء على حجم وأهمية الإعاقة الجسدية والعقلية لدى الأطفال. وتابع خادم الحرمين الشريفين عن قرب خطط عمل المركز بنشاطاته المختلفة.

نقلة نوعية

أكد الأمير سلطان بن سلمان أن قادة المملكة كانوا وراء النقلة النوعية التي تعيشها قضية الإعاقة والمعوقين في بلادنا، إذ صدرت عدد من الأوامر السامية الكريمة التي أثمرت تقديم الدعم العيني والمادي والمعنوي للجمعية ومشاريعها، ولقضية الإعاقة والمعوقين بشكل عام، مشيرا إلى أن المملكة أصبحت اليوم تمارس العمل الخيري والعمل الإنساني، ويضرب بها المثل في كل موقع وكل مكان.

وقال رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين إن صدور الأمر السامي الكريم بمضاعفة الإعانة السنوية الحكومية المقدمة للمشمولين بالضمان الاجتماعي، يأتي كصورة من صور اهتمام الدولة بقضية الإعاقة وحاجات المعوقين بوجه عام، وجمعية الأطفال المعوقين بوجه خاص، وكذلك منح المعوقين الأولوية في قروض بنوك التسليف وفي منح الأراضي، وتخصيص نسبة من وحدات الإسكان الخيري للمعوقين، وصدور الموافقة الكريمة على احتساب توظيف المعوق بما يعادل توظيف أربعة سعوديين عند تطبيق نسبة السعودة، والتوجيه بإنشاء مستشفى تخصصي للأطفال، ليكون مرجعية تشخيصية وعلاجية تسهم، بمشيئة الله، في تفادي كثير من حالات الإعاقة ودعم الفحص المبكر، والتوجيه الكريم بتسهيل قبول المعوقين في الجامعات، وموافقة مجلس الوزراء على إعفاء عدد من المستلزمات الخاصة بذوي الإعاقة من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يجسد تفاعل القيادة مع حاجات هذه الفئة، وتلمسهم لكل ما يمكن أن يسهل الحياة لهم.

استنكرت الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحرمة المسجد الأقصى الشريف

المملكة تؤكد أن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين يتطلب تحقيق العدالة والمساواة بين الشعوب

المصدر: جريدة سبق الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://sabq.org/Wxlgde

من يويورك - واس :
أكدت المملكة العربية السعودية أن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين لا يمكن الوصول إليه إلا بتحقيق العدالة والمساواة للشعوب والدول واحترام مبادئ وأحكام القانون الدولي.
وشددت على حرصها على تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة في الحفاظ على أمن وسلامة شعوب العالم ، وأنها كانت وما زالت في طليعة الدول الداعمة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل.
وجددت تصميمها على اجتثاث ظاهرة الإرهاب من جذورها ومكافحته من جوانبه الأمنية والفكرية وتجفيف موارده المالية ، مستنكرة بشدة محاولة الإرهابيين إلصاق جرائمهم بالإسلام ، بينما يدعو الإسلام إلى المحبة والسلام والتسامح والاعتدال.
جاء ذلك في كلمة المملكة العربية السعودية التي ألقاها الليلة الماضية وزير الخارجية الأستاذ عادل بن أحمد الجبير أمام الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
وقال " نجتمع اليوم بعد مضي 70 عاماً على إنشاء منظمتنا ، ونستذكر سوياً أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي كانت المملكة أحد الدول الموقعة والمؤسسة له في العام 1945م ، وجميعنا يدرك أن الأمم المتحدة قد خرجت إلى الوجود على خلفية حربين عالميتين كانت لهما كلفة مادية وبشرية باهظة ، بما يكفي ليجعلنا على قناعة بأهمية الالتزام بمبادئ وثيقتنا التي تهدف في الأساس لتحقيق أمن واستقرار عالمنا ، ومنع أي حروب وصراعات مدمرة جديدة.
وأضاف قائلا " أهم ما يجب أن نستذكره هنا هو هدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، الذي لا يمكن أن نصل إليه إلا بتحقيق العدالة والمساواة لشعوبنا ودولنا واحترام مبادئ وأحكام القانون الدولي ، خاصة مبدأ احترام سيادة الدول الذي وضعت قواعدها معاهدة وستفاليا لعام 1648م التي أقرت استقلال وسيادة الدول ووضعت أسس النظام الدولي المعاصر."
وأوضح معاليه أن القضية الفلسطينية تشكل بنداً دائماً في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، رغم كل الأفكار والمبادرات التي جرى طرحها حتى الآن، مما ترتب عليه استمرار معاناة الشعب الفلسطيني، الذي ما زال محروماً من حقه في العيش بكرامة، في تحدٍ سافر لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.
وقال الجبير " إننا اليوم في أمس الحاجة لإيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي، يستند إلى قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية التي تقدمت بها بلادي قبل أكثر من ثلاثة عشر عاماً، وتبناها العالمان العربي والإسلامي، وحظيت بتأييد واسع من المجتمع الدولي، وذلك للوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
وأضاف قائلا" لا بد لنا في هذا المجال من تجديد استنكارنا للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحرمة المسجد الأقصى الشريف، في سياسات تهدف إلى تقسيمه زمانياً ومكانياً، الأمر الذي يشكل تصعيداً خطيراً في النزاع، ويغذي العنف والتطرف في العالم."
وأشار الجبير إلى أن الأزمة السورية تدخل عامها الخامس، وما زال المجتمع الدولي عاجز عن اتخاذ القرارات الحاسمة لإنقاذ الشعب السوري من آلة القتل والتدمير والتهجير التي يستخدمها بشار الأسد، التي أدت إلى قتل أكثر من ثلاثمائة ألف ، وتشريد أكثر من اثنى عشر مليون سوري، وتدمير البلاد في أكبر كارثة إنسانية شهدها تاريخنا المعاصر.

وقال " إننا نرى أنه لا سبيل لإنهاء هذه الأزمة إلا من خلال حل سياسي، يقوم على إعلان (جنيف1) الرامي إلى الحفاظ على وحدة سوريا الوطنية والإقليمية، والحفاظ على مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وتشكيل مجلس انتقالي للحكم، لا مكان فيه لبشار الأسد أو من تلطخت أيديهم بدماء الشعب السوري" ، لافتا النظر إلى أن المملكة ستستمر في الدفع نحو هذا الحل، كما أنها ستظل في مقدمة الدول الداعمة للشعب السوري لتلبية احتياجاته الإنسانية والتخفيف من معاناته.

وأوضح الجبير أن قوات التحالف لدعم الشرعية في اليمن حققت إنجازات كبيرة في تحرير مناطق عديدة من قبضة المتمردين ومنها مدينة عدن مما سمح للحكومة الشرعية أن تعود إلى اليمن، وآخر هذه الانجازات إحكام السيطرة على باب المندب ، يوم أمس ، الذي يضمن حرية الملاحة الدولية.

وأكد أن الخيار العسكري كان أخر خيار للمملكة ودول التحالف وجاء بعد الانقلاب الذي قامت به قوات (الحوثي - صالح)، واستيلائها على البلاد وحصارها لقصر الرئاسة في عدن، وتهديد الرئيس الشرعي ، حيث جاء التدخل العسكري بناءً على طلب من الحكومة الشرعية في اليمن بموجب المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

وقال وزير الخارجية إن هدف العمليات العسكرية في اليمن هو الحد من خطر المليشيات وحماية حدودنا، وإيجاد حل سياسي مبني على المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن رقم 2216، ومع إقرارنا بأن الحوثيين يشكلون جزءاً من النسيج الاجتماعي في اليمن، إلا أن ذلك لا يعطيهم الحق في وضع مميز أو امتلاك مليشيات خارج إطار الدولة اليمنية وعلى حساب بقية مكونات الشعب اليمني.

وأكد أن هناك أطرافاً تحاول تصعيد الأزمة في اليمن عبر التحريض ومحاولة تهريب السلاح للمتمردين، فعلى سبيل المثال في يوم السبت 26 سبتمبر 2015م تم إيقاف باخرة إيرانية بموجب آلية التفتيش المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن (2216) محملة بالسلاح متجهة للمتمردين، مشيراً إلى أن هذه ليست الحالة الوحيدة لتهريب السلاح للمتمردين من قبل إيران.

وقال الجبير " في الوقت الحالي تقوم المملكة ودول التحالف بتكثيف التنسيق مع المنظمات الدولية من أجل تقديم وإيصال المساعدات الإنسانية لليمن، ويقوم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بدور كبير في تقديم المساعدات للشعب اليمني الشقيق مباشرة، أو عبر المنظمات الإغاثية الدولية ، كما أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بتصحيح أوضاع اليمنيين الموجودين في المملكة بشكل غير قانوني، لتمكينهم من العمل، والاستفادة من الرعاية الطبية والتعليمية."

كما أكد أنه انطلاقاً من حرص المملكة على تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة في الحفاظ على أمن وسلامة شعوب العالم، فقد كانت وما زالت في طليعة الدول الداعمة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل، وهذا ما دفع بها إلى الترحيب بأي جهد يحقق هذا الهدف، بما في ذلك الاتفاق الذي توصلت إليه مجموعة (5 1) مع جمهورية إيران الإسلامية، الذي يمنع إيران من الحصول على السلاح النووي.

وقال : " إننا نأمل بعد التوصل لهذا الاتفاق، أن تتخلى إيران عن تدخلاتها السلبية في شؤون الدول العربية، التي سنتصدى لها بحزم، وفي نفس الوقت فإن المملكة تؤكد حرصها على السعي لبناء أفضل العلاقات مع إيران والمبنية على حسن الجوار، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في شؤون دول المنطقة ، وفي هذا الصدد تجدد المملكة مطالبتها لإيران بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة."

وأضاف معاليه قائلاً " إن أهم ما يجب التأكيد عليه في سياق مواجهتنا لتحدي الإرهاب والتطرف هو إدراك أن ليس هناك من هو بعيد عن نتائج هذه الظاهرة الخطيرة التي لا يجب ربطها بدين أو ثقافة أو عرق معين ، فكلنا هدف له وجميعنا عرضة لمخاطره ، مشيراً إلى أن المملكة العربية السعودية من الدول التي استهدف الإرهاب أراضيها ومواطنيها، ولا تزال في مواجهة مستمرة معه، وتؤكد تصميمها على اجتثاث هذه الظاهرة من جذورها.

وشدد على أن المملكة في مقدمة الدول التي تكافح الإرهاب من جوانبه الأمنية والفكرية كافة وتجفيف موارده المالية. وقال إننا وفي هذا الصدد نستنكر بشده محاولة الإرهابيين إلصاق جرائمهم بالإسلام، بينما يدعو الإسلام إلى المحبة والسلام والتسامح والاعتدال

وأوضح أن المملكة العربية السعودية تولي أهمية كبرى لقضايا التنمية ودعم جهودها في الدول النامية ، مشيراً إلى أن نجاح عملية التنمية مرهون باحترام المجتمع الدولي للخصوصية التاريخية والإرث الديني والثقافي السائد في البلدان المختلفة، وهذا يعني أن تحقيق التنمية المستدامة لا بد أن يكون مرتبطاً بالأهداف الخاصة لكل دولة ومستوى نموها ونهضتها الراهنة ، وهذا ما حدا بالمملكة للحرص على أن يكون لها مساهمة فاعلة ومباشرة في صياغة وبلورة الأهداف الإنمائية للألفية.

وأفاد وزير الخارجية أن المتغيرات في عالمنا المعاصر، والتحديات التي نواجهها (أمنياً واقتصادياً وفكرياً وبيئياً وصحياً وغيرها تفرض علينا تعزيز دور الأمم المتحدة وتفعيل مؤسساتها، والدفع بالجهود الرامية إلى إصلاح منظمتنا الدولية، بما يمكنها من مواكبة المستجدات على الساحة الدولية.

عقوبات "مشددة" على عدم التبليغ عن هرب العمالة.. تتضاعف في حال "الإرهاب"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11469116

الدمام - رحمة ذياب

طرقت الفيليبينية ليدي نانج، شريكة الإرهابي السوري ياسر البرازي في مصنع المتفجرات، جرس الإنزار لسعوديين وسعوديات تغيب مكفوليهم الأجانب خلال الأشهر الماضية، فبدأوا رحلة البحث عنهم، على أمل عودتهم، أو على الأقل إبلاغ الأجهزة الأمنية عن تغيبهم، خشية أن يجدوا أنفسهم يوماً ما في دائرة المساءلة، في حال اشتراك المكفولين المتغيبين في أعمال إرهابية، أو جنائية.

وأوضح كفلاء سعوديون (من الجنسين) أن الجوازات أصبحت تربط بين تجديد بيانات المواطن السعودي ووضع العمال الذين على كفالته، والتأكد من نظاميتهم، وسط مخاوف من حالات هرب العمال، وتأثيرها على الكفلاء، رافضين تعميم حادثة الفيليبينية، التي شاركت الإرهابي السوري في أنشطته الإجرامية، معتبرين أنها «حالة نادرة». وقال المستثمر في قطاع المقاولات يحيي جبر لـ«الحياة»: «تتراكم المخالفات في قطاع المقاولات. وهذا أمر لا ينفيه المستثمرون. ومنها عدم تبليغ البعض عن هروب العمال، أو تغيبهم، على رغم أن ذلك قد يرتبط في الأمن»، لافتاً إلى أن البعض يحاول استغلال العمال الهاربين وتشغيلهم في أمور عادية مثل الخدمة في المنازل، أو محال التموينات، وحتى ورش البناء والتشييد.«

واستدرك جبر بالقول: «إن آخرون قد يشغلونهم في أمور ممنوعة، مثل الأنشطة غير الأخلاقية أو الممنوعة، مثل تصنيع وترويج الخمور والمخدرات، وحتى القضايا الأمنية ذات البعد الإرهابي، وبعضهم يقبل بذلك، لدوافع مادية، فالعامل أو العاملة يتطلع إلى الحصول على مقابل، من دون التفكير في قانونية ما يعمله»، مستشهداً في الفيليبينية نانج، التي عملت في خياطة الأحزمة الناسفة، «ويبدو أن ما كان يهمها هو المقابل المادي.«

وأشار جبر إلى أن قطاع المشاغل النسائية يحتل المرتبة الثانية بعد المقاولات في عدد العمال الهاربين، إذ يشهد حالات هرب كثيرة. وقال: «لا بد من ضبطها، والإبلاغ عنها بشكل فوري، كي لا يتحول الأمر إلى تجارة. وأيضاً كي لا يتحمل الكفيل التبعات القانونية لذلك». بدورها، حذرت رئيسة لجنة المشاغل في غرفة التجارة في الشرقية شعاع الدحيلان من «تسيب» العمالة في قطاع المشاغل النسائية.

وقال لـ«الحياة»: «ما يحدث أحياناً هو الحصول على رخصة مشغل نسائي، ويتم طلب عمالة من الخارج والحصول على تأشيرات. ويتم استئجار العمالة. كما أن هناك أشخاصاً يطلبون جلب عاملة من جنسية معينة، في مقابل 50 ألف ريال على سبيل المثال. وتبقى على كفالة المستثمرة من دون علم الأخيرة عن أوضاعها.«

وأكدت الدحيلان أهمية الوعي وتكثيفه «لأن الأمر لم يعد مقتصراً على مجرد مخالفة بسيطة، بل توسع ليشمل جوانب متنوعة، أبرزها أمن البلد». وعلى رغم قانونية التأجير، إلا أن رئيس لجنة المشاغل النسائية رأت أن «من الأفضل عدم تأجير العاملات، كي لا يتحمل المسؤولية الكفلاء، الذي يتركون مكفوليهم في عهدة آخرين. فيما الكفيل هو المسؤول الأول عنها أمام الجهات الرسمية». وفي حال هربت العاملة أو تغيبت، دعت الدحيلان إلى «التبليغ فوراً عن ذلك، لإخلاء المسؤولية.«

وتمنع وزارة الداخلية من ترك العمالة يعملون لدى غير كفلائهم، مؤكدة ضرورة الالتزام في القوانين والتعليمات التي ينص عليها نظام الكفيل المعمول به في المملكة، ومراجعة لائحة العقوبات، التي تشمل ترحيل العمالة، وتغريم الكفيل

بحسب عدد العمال والمدة التي خالف فيها. أما في حال قيام العامل بعمل إرهابي فربما تفرض عقوبات مختلفة على الكفيل.
وأوضح مصدر في الوزارة لـ«الحياة» أن «نظام الإقامة معلن على موقع الوزارة، وكل مخالفة لها عقوبة، وأول إجراء يقوم به الكفيل تبليغ مكتب العمل والجوازات لإخلاء مسؤوليته، وفي حال عدم التبليغ تطال العقوبة الكفيل أيضاً، لا سيما إذا تورط المكفول في أعمال إرهابية».

مليونا دولار من المملكة للوكالة الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1087990

عرعر - جاسر الصقري
استقبل سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن د. سامي الصالح أمس الممثل العام لوكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) د. عمر الرفاعي، ومنير منه مدير العلاقات الخارجية والمشاريع في الوكالة وذلك بمقر السفارة في العاصمة الأردنية عمّان، بعد ذلك قام سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن بتسليمهما شيكا ماليا بقيمة مليوني دولار أمريكي تمثل مساهمة المملكة في دعم موازنة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لهذا العام 2015م.
من جانبه، ثمن الممثل العام للوكالة هذه المساهمة والدعم المستمر من قبل المملكة لبرامج الوكالة، وقدم شكره الجزيل لمقام خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله-على تجاوبه الدائم مع برامج الوكالة ودعمه منقطع النظير للاجئين الفلسطينيين في كل مكان.

تتولى تقديم الأدوات المالية والحلول الفاعلة في التمويل ودعم المواطنين

الحقيل يعلن موافقة مجلس الوزراء على تحويل صندوق التنمية العقارية إلى مؤسسة تمويلية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1088121

الرياض - فهد الدوس

أعلن ماجد بن عبدالله الحقيل وزير الإسكان ورئيس مجلس إدارة صندوق التنمية العقارية عن صدور موافقة مجلس الوزراء الموقر على تحويل صندوق التنمية العقارية ليصبح مؤسسة تمويلية قادرة على تقديم الأدوات المالية وتقديم الحلول الفاعلة والبرامج المبتكرة في التمويل العقاري والتوسع في الشراكة مع القطاع الخاص.

الزغيبي لـ«الرياض»: استقطاب الكوادر والشراكة مع القطاع الخاص والاستثمار أهم مكونات التحول الجديد

وقال الحقيل إن هذا القرار يأتي امتداداً للدعم الكبير الذي وجده الصندوق من قيادتنا الرشيدة منذ إنشائه وحتى الآن مشيراً إلى أن ذلك سوف يسهم بشكل كبير في تعزيز دور الصندوق في دعم مسيرة البناء والتنمية بمملكتنا الغالية.

وقال مدير عام الصندوق المهندس يوسف بن عبدالله الزغيبي لـ"الرياض" إن موافقة مجلس الوزراء؛ جاءت بعد اطلاعه على تقرير صندوق التنمية العقارية السنوي، الذي تضمن عدداً من التوصيات، ومنها تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية تواكب طبيعة المرحلة الحالية، ومتغيرات قطاع الإسكان لدعم تمكين المواطنين من السكن.

وقال الزغيبي: إن استراتيجية التحول المقبلة تركز على ثلاث محاور رئيسة: الأول استقطاب الكوادر الوطنية المؤهلة، والثاني إمكانية وسهولة استثمار رأس مال الصندوق العقاري، والثالث تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في قطاعي التطوير والتمويل العقاريين.

ولفت الزغيبي إلى أن هذا التحول سيكون على رأس أجندة اجتماع مجلس إدارة الصندوق العقاري الذي سوف يعقد بإذن الله بعد عدة ايام، رغم أن الصندوق قد بدأ بالفعل في تهيئة المناخ العام في الصندوق من خلال العمل، أو طرح منتجات متخصصة ونوعية للاستثمار، وكذلك التنظيم الجديد لفروع الصندوق العقاري الأربعين التي تتوزع على مدن ومناطق المملكة، مشيراً إلى أن هناك جهة استشارية قد وضعت تصورا مفصلا لهذا التحول، الذي نرى بأنه سيكون نقلة نوعية في التحول من اعطاء القروض للمستحقين.. إلى دعم القطاع والإسهام في توفير منتجات سكنية مناسبة.

وجاء إعلان وزير الاسكان على موافقة الصندوق العقاري خلال رعايته لحفل المعايدة الذي أقامه الصندوق العقاري لمنسوبيه بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وأشار فيه إلى أن مناسبة العيد هذه السنة تزامنت مع اليوم الوطني الخامس والثمانين للمملكة وقال إن هذا اليوم يحمل ذكرى عزيزة على قلوب جميع المواطنين ففي مثل هذا اليوم وحد صقر الجزيرة جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن طيب الله ثراه المملكة وأقام بناءها على أساس قوي يستند على كتاب الله وسنة نبيه ووحد صفوف الشعب بعد الشتات ليقوم بنيان المملكة على أساس قوي وراسخ جعل بلادنا تعيش في تطور ورقي ورخاء حتى أضحت منارات للتنمية والبناء والتقدم والحضارة وقاد المسيرة من بعده أبناؤه البررة الذين ساروا على نهجه لتتواصل مسيرة الخير والعطاء والنماء لهذا الوطن الشامخ حتى أضحت بلادنا في مصاف الدولة المتقدمة على كافة الأصعدة.

واضاف وزير الاسكان: في مثل هذا اليوم تتجسد معاني الولاء والانتماء والوفاء من كل مواطن تجاه هذا الوطن الغالي وقيادته الحكيمة ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز حفظهم الله وأدام عليهم الصحة والعافية وحفظ الله على بلادنا وشعبها الأمن والإيمان.. مؤكداً وزير الاسكان على حرص الحكومة على دعم مسيرة التنمية الإسكانية المستدامة لمعالجة قطاع الإسكان وتمكين المواطنين من الحصول على المسكن المناسب وفق خيارات متعددة مشيدا بالدور الكبير الذي قام به الصندوق منذ إنشائه.

من جانبه رفع مدير عام الصندوق المهندس يوسف بن عبدالله الزغيبي التهنئة للقيادة الرشيدة وقدم شكره على ما يجده الصندوق دائما من دعم ومساندة، وشكر وزير الاسكان على حضوره ومشاركته منسوبي الصندوق الاحتفال بالعيد وباليوم الوطني للمملكة ومؤكدا حرص الصندوق ادارة ومنسوبين على بذل اقصى الجهد لتحقيق آمال وتطلعات خادم الحرمين الشريفين بتوفير المسكن المناسب لكل مواطن وفي ختام الاحتفال تبادل الجميع التهاني والتبريك داعين المولى عز وجل أن يعيد هذا العيد على الجميع قيادة ووطناً ومواطنين سنين عديدة وأزمنة مديدة والجميع بصحة وخير وعافية وأمان.

اتفاقية لدعم كلية ذوي الإعاقة البصرية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151005/Con20151005800388.htm

خالد البلاهدي (الدمام)

يقوم وفد رفيع المستوى من الكلية الملكية البريطانية لذوي الإعاقة البصرية التابعة لمؤسسة الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا بزيارة إلى جامعة الأمير محمد بن فهد تستمر لمدة أربعة أيام.

وتهدف الزيارة إلى الاطلاع على مرافق ومباني الجامعة وكذلك برامجها الدراسية وأنظمتها الأكاديمية، والالتقاء بالمسؤولين فيها، كما سيطلع الوفد على الموقع المخصص لكلية الأمير سلطان بن عبدالعزيز لذوي الإعاقة البصرية والذي يقع على مساحة 30 ألف متر مربع، على شارع الخالدية بالعزيزية. وأعدت الجامعة برنامجاً لهذه الزيارة، يتمثل في الاطلاع على الجامعة وبرامجها الأكاديمية والاجتماع بالأكاديميين فيها، لبحث مساهمة الجامعة في مشروع كلية الأمير سلطان لذوي الإعاقة البصرية، كما سيقوم الوفد بزيارة الموقع الذي سينشأ عليه مشروع الكلية، فيما تقام مراسم توقيع خطاب النوايا مابين الجامعة والكلية البريطانية.

"الشورى" يسقط توصية تأمين الجهات الحكومية مساكن لموظفيها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11480395

الرياض - فداء البديوي

أسقط مجلس الشورى توصية تطالب وزارة الإسكان عقد شراكات مع الأجهزة الحكومية لتأمين مساكن مناسبة لمنسوبيها، بحيث تُعد الوزارة القواعد والسياسات المنظمة لمنح الأجهزة الحكومية الأراضي وتنسيق التمويل المناسب لها. وتم إسقاط التوصية التي تقدم بها العضو الدكتور سلطان السلطان، بـ٦٨ صوتاً «غير موافق»، أمام ٤٥ صوتاً «موافقاً». فيما أيد المجلس دراسة تضمين رخصة القيادة الرغبة في التبرع بالأعضاء. وطالبت اللجنة الصحية في المجلس هيئة الهلال الأحمر السعودية بالعمل على استكمال المنظومة النظامية والتنظيمية للخدمات الإسعافية بمختلف صورها.

وبررت لجنة الحج والإسكان والخدمات في جلسة عقدها مجلس الشورى أمس، برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ، توصيتها بعدم الموافقة على توصية تأمين الجهات الحكومية مساكن لموظفيها، بأن «الأسلوب المتبع حالياً في توحيد الدعم السكني ضمن برنامج واحد ليشمل جميع فئات المجتمع، ويوزع بحسب أولوية استحقاق عادلة وشفافة أكثر مهنية وعملية من المقترح، وأن الأصل في المساكن التي توفرها الأجهزة الحكومية هو تأمين مساكن لمنسوبيها في المدة التي يعملون فيها بهذا الجهاز، على أساس أن تأمين المساكن على سبيل التملك سيكون مرهقاً، ويتطلب مساحات شاسعة وموازنات كبيرة، لكون عدد كبير من الموظفين يتركون الجهاز سنوياً، وينضم إليه غيرهم.«

ولفتت اللجنة إلى أن التوصية بهذا المفهوم تجعل من توفير المسكن «جزءاً من استحقاق الوظيفة، وبذلك فلا يمكن استبعاد من يملكون مساكن وإعطاء آخرين لا يملكون مسكناً، مع أنهم يعملون في المستوى الوظيفي». في حين أكدت أن «كثيراً من الأجهزة الحكومية لا تتوافر لديها الأراضي الكافية، وتعاني نقصاً في الأراضي المطلوبة لمشاريعها الخدمية، وتوافر أراض للمشاريع الإسكانية.«

وأشارت إلى أن مصدر تمويل مشاريع الإسكان المقترحة في الجهات الحكومية هو وزارة المالية، وبالتالي فإن تخصيص هذا التمويل للأكثر حاجة ممن لا يملكون مسكناً أفضل من توزيعه على الجهات الحكومية، فيصبح متاحاً للأقل استحقاقاً أو غير المستحق أصلاً.

وصوت غالبية أعضاء مجلس الشورى على مطالبة وزارة الإسكان بتقديم خططها الزمنية والمكانية والعمرانية، لتوفير المنتجات السكنية للمواطنين. كما طالب المجلس الوزارة بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والجهات المعنية، لإعداد التصاميم العمرانية المرنة لرفع الكثافة السكانية في المدن الرئيسة التي لا تتوافر فيها أراض مناسبة لمشاريع الإسكان.

ودعا المجلس في قراره إلى «فصل قوائم الانتظار على بوابة وزارة الإسكان، بحيث يعجل الإقراض للراغبين في شراء وحدات سكنية من القطاع الخاص، ودعم البند المخصص لذلك من المبالغ المعتمدة». كما دعا المجلس الوزارة إلى معالجة النقص في كوادرها البشرية، «من خلال إشغال الوظائف الشاغرة لديها، والتعاون مع القطاع الخاص لتوفير الخبرات التخصصية التي تحتاجها.«

التبرع بالأعضاء

ونوقشت خلال جلسة أمس، توصيات وآراء الأعضاء وآرائهم بشأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي ١٤٣٤-١٤٣٥هـ. وشهدت الجلسة تفاعلاً مع مقترح تقدم به ثلاثة أعضاء هم: الدكتور عبدالرحمن السويلم، والدكتور عيسى الغيث، والدكتور طارق فدعق، بإجراء تعديل على نظام المرور، وإضافة مادة جديدة إلى الباب الرابع من النظام تنص على أن «تضمن رخصة القيادة رغبة السائق في التبرع بأعضائه من عدمه في حال وفاته»، مستندين بذلك إلى المادة ٢٣ من نظام المجلس على خلفية مناقشة المجلس لتقرير لجنة الشؤون الأمنية. إذ وجد المقترح تأييداً واسعاً للأعضاء من النواحي الشرعية والمجتمعية، أمثال الأعضاء الدكتور أحمد الغامدي، والدكتور فهد العنزي، والدكتور خضر القرشي، والدكتور راشد الكثيري، والدكتور صدقة فاضل، باستثناء العضو الشيخ عازب آل مسبل، الذي أبدى عدم تأييده تبرع الميت بالأعضاء. وأشار إلى فتوى بعدم جواز ذلك.

إلا أن الدكتور فهد العنزي لفت إلى أن حصر المتبرعين فقط بسائقي المركبات يحرم فئات أخرى كالنساء من التبرع بالأعضاء، مقترحاً استبدال بطاقة رخصة القيادة ببطاقة الهوية الوطنية، لتضمينها معلومات الموافقة على التبرع بالأعضاء بعد الوفاة، مطالباً بجعلها عملية اختيارية لا إلزامية. فيما دعا بقية الأعضاء المؤيدين إلى تفعيل الوعي المجتمعي بالتبرع بالأعضاء بعد الوفاة، «على أساس نهج الدين الإسلامي بدعوته إلى إحياء النفس.«

كما وافق مجلس الشورى بداية جلسته على مشروع اتفاق بين المملكة ورومانيا في ما يتعلق بشرط المعاملة بالمثل لمنح إعفاء من ضريبة القيمة المضافة للبعثات الديبلوماسية للمملكة ورومانيا، وذلك بعد أن استمع لتقرير اللجنة المالية بشأن مشروع الاتفاق، تلاه رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.

تقرير «الهلال الأحمر» يغفل عدد الوظائف الشاغرة

>أكد مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان، أن المجلس ناقش تقرير اللجنة الصحية، في شأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي ١٤٣٥-١٤٣٦هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سطام لنجاوي. وطالبت اللجنة في توصياتها الهيئة بالعمل على استكمال المنظومة النظامية والتنظيمية للخدمات الإسعافية بمختلف صورها، وتحديد معالم الإطار العام للرعاية الطبية والإسعافية الطارئة، والأخذ في ذلك في المعايير الدولية واعتمادها والعمل بها. كما أوصت اللجنة الهلال الأحمر بتحديد الشروط الصحية الدورية عند الالتحاق بالعمل للمسعفين والعاملين الميدانيين وفق متطلبات الخدمة بحسب المعايير الدولية والأخذ بها، والتنسيق مع وزارة الصحة للإشراف الطبي على الحالات الحرجة المنقولة إلى المستشفيات.

كما دعت اللجنة الهلال الأحمر إلى إيراد مؤشرات الأداء للخدمة الإسعافية في تقارير الهيئة، والأخذ في الاعتبار بخطة عمل الهيئة وأهدافها المعتمدة مرجعاً لإنجازاتها. وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة لاحظ أحد الأعضاء نقصاً في القوى العاملة في هيئة الهلال الأحمر، مشيراً إلى أن تقرير الهيئة لم يشر إلى عدد الوظائف الشاغرة.

وفيما طالبت إحدى العضوات بابتعاث المسعفين إلى الدول المميزة في مجال الخدمات الإسعافية، وأشار عضو آخر إلى أنه من الظلم مطالبة الهيئة بجهد أكبر في ظل ما تعانيه من نقص في الكوادر الميدانية، لافتاً إلى أنه لا يوجد نص نظامي يلزم الهيئة بإجراء فحص دوري لمقدمي الخدمات الإسعافية. وأكد أحد الأعضاء أهمية التعاون بين هيئة الهلال الأحمر ومراكز الرعاية الصحية الأولية.

بينما دعا عضو آخر إلى إلزام شركات التأمين بدفع كلفة خدمات الإسعاف إلى المصابين، على أن تتكفل الدولة بدفع الرسم عمن لا يمتلك تأميناً صحياً. ولفت عضو آخر إلى أن اللجنة في توصياتها يجب أن تراعي بعض المعوقات التي ترتبط بعمل جهات حكومية أخرى ولا تتحمل الهيئة مسؤوليتها لوحدها.
بدوره، اقترح عضو إلحاق مسؤولية العمل الإسعافي بالدفاع المدني، لافتاً إلى تجارب دولية ناجحة، مشيراً إلى أن الدفاع المدني «يملك البنية التحتية الجاهزة التي تؤهله للقيام بالعمل الإسعافي على أكمل وجه، بحيث تتفرغ هيئة الهلال الأحمر للعمل الإغاثي والإنساني». ووافق المجلس في نهاية المناقشة، على منح اللجنة مزيداً من الوقت، لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في الجلسة المقبلة.

مقطع يزعم تحرش سعودي بـ"عاملة" يثير المجتمع

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11480352

الدمام – محمد الداوود
تداول مغردون على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة أمس، مقطعاً مرئياً لشخص، يُعتقد أنه سعودي الجنسية، يتحرش بعاملة منزلية، ورجّح متابعون أن تكون الزوجة هي من قامت بتوثيق هذه الحادثة، ونشرها في مواقع التواصل الاجتماعي، انتقاماً من تصرف زوجها «المشين» بحسب ما يتردد، ما أثار حملة استنكار واسعة ضد الزوجة.
وأعادت الحادثة، فتح ملف التحرش بالعاملات في المنازل السعودية، إلا أن آراء المعلقين تباينت بين الرفض والقبول للتصرف المفترض للزوجة، التي اتهمت بنشر المقطع، وتصدّر هاشتاق (وسم) «سعودية تفضح زوجها الخائن»، أعلى التغريدات في المملكة، وحقق نسبة متابعة عالية على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر.«
وشدّد كثير من المغردين على ضرورة أن «تنحصر الخلافات الزوجية في محيط المنزل أو اللجوء إلى الجهات المعنية، لحلها بعيداً عن التشهير». فيما أيدت كثير من المغردات «تصرف» الزوجة بنشر المقطع، مشيرات إلى أن هذا التصرف هو «الحل النهائي لكل من تسول له نفسه الاعتداء على قداسة الحياة الزوجية، والتحرش في العاملات». بيد أن متفاعلين مع «الهاشتاق» اتهموا العاملة بدور خفي في ما سمي «الفضيحة»، موضحين أن «الرجل لن يتجرأ على التحرش بالعاملة، إلا إذا كانت هي من فسحت له المجال، وإلا كان بإمكانها إخبار الزوجة عن هذه التحرشات لإيقاف الزوج عند حده». ووجّه البعض نقده إلى العاملة التي قامت بتصوير المقطع «لإثبات تحرشات الزوج المتكررة بها، وهي التي تقوي موقفها في أي شكوى أو مشكلة في هذا الإطار.«
وطالب مغردون بالكف عن تداول المقطع المرئي، لأنه «انتهاك صارخ لحقوق المواطن، مهما كان تصرفه». بينما نشر آخرون مقاطع مرئية وأخرى مصورة لمجموعة من الفتاوى لعدد من الدعاة وهيئة كبار العلماء، تجرم تصرف الجانبين.
من جهته، حذّر الخبير القانوني خالد أبوراشد من تداول المقطع، مشيراً إلى العقوبات المفروضة على المتداولين، وقال لـ«الحياة»: «إن من قام بالتصوير والنشر يستحق العقوبة، وفق نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، وهذه جريمة لا خلاف عليها»، موضحاً أن من قام بتصوير المقطع ونشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي، سواءً أكانت الزوجة أم أي شخص آخر «ارتكب جريمة وفق المادة الثالثة من هذا النظام». وفي ما يتعلق بموضوع المقطع قال أبوراشد: «يخضع التحرش إلى التدقيق والتمحيص من جانب الجهات القانونية قبل إطلاق الحكم عليه، فإن ثبت عليه ذلك، فهو متهم بجريمة التحرش، ولها عقوباتها التعزيرية شرعاً»، لافتاً إلى أن هذا الأمر «يحتاج إلى تحقق وإثبات.«
وأبدى أسفه لتداول المقطع. وقال: «هناك من يعتقد أن نشر هذه المقاطع يُسهم في كشف الجريمة وإلقاء القبض على الجاني، وهذا خطأ جسيم جداً. فمن أراد أن يثبت الجريمة عليه أن يقدم المقطع إلى الجهات الأمنية المختصة، وليس نشره عبر مواقع التواصل.«

بدوره، حذّر المستشار الأسري عبدالسلام الصقعبي من مغبة تداول هذه المقاطع وخروجها عن الإطار الخاص بحل هذه المشاكل. وقال لـ«الحياة»: «ينبغي ألا تكون ثقافة المجتمع نشر الفضائح، سواءً على مستوى الأشخاص أم الأزواج أم غيرهم»، مبيناً أنه «يجب ألا يكون الميدان مكاناً لتصفية الحسابات، فكلنا بشر، ولسنا معصومين من الخطأ.«

وبيّن الصقعبي أن هذه التصرفات «تظهر سعة الهوة والخلاف داخل بيت الزوجية، وأن الثقافة التي تميز بين الرجل والمرأة، التي سرت في مجتمعاتنا بدأنا نجني ثمارها للأسف الشديد، فالرجال كانوا سابقاً على قدر كبير من المسؤولية. أما الآن فالوضع تغير. وأصبح هناك نسبة كبيرة من الرجال لا يتحملون مسؤولية أسرهم، وإذا ثبت أن الزوجة قامت بنشر هذا المقطع، فإنها قطعت على نفسها أبواب العودة إلى منزلها من جديد، فمثل هذه المشاكل لا يمكن حلها بهذه الطريقة على الإطلاق، فهناك جهات مختصة تستطيع التعامل مع هذه الحالات، وحلها بغير هذه الصورة.«

مستشارة أسرية: الخطأ لا يعالج بخطأ

قالت المستشارة الأسرية وئام المديفع: «إن الخيانة صعبة على النفس، ومؤلمة إلى حد لا يوصف، وتهشم العلاقة الزوجية، وتباعد بين القلوب في كثير من الأحيان، إلى حد اللااقتراب»، لافتة إلى أنه «لا يوجد مبرر للخيانة، مهما كانت الأسباب». وأوضحت أنه «ليس شرطاً أن تكون الزوجة مقصرة، كما يظن البعض. فقد تكون الزوجة قائمة بكل واجباتها، ومع هذا يخونها زوجها«.

وأشارت إلى أن الدافع قد يكون «ضعف الإيمان، وعدم مراعاة حدود الله تعالى. وتصل في البعض إلى أنه مدمن خيانة، ومريض نفسي بحاجة إلى علاج.«

وأضافت المديفع أنه «إذا اكتشفت الزوجة الخيانة، مهما كان ألم قلبها، إلا أنه لا بديل عن الحوار لحل الأمر. فعليها ضبط النفس، خصوصاً عندما يكون الاكتشاف للمرة الأولى، فقد تكون غلطة عمره، وأخذ بحلمه الشيطان.

وتستطيع رده عن ذلك الخطأ باحتواء المشكلة. وتلم بيتها وأسرتها وأطفالها من الشتات»، موضحة أن هذا الاحتواء يكون «سبيلاً للتوبة وتلاحم العلاقة الزوجية، وبذلك تحل المشكلة بعقلانية، وإن كان قلبها يتألم.«

وذكرت المستشارة الأسرية أنه في حال تكرار الخيانة مع وجود حوار واستمرار محاولات عدة «فهنا تكون المشكلة بدأت تنحى منحى آخر. ولا بد من تدخل خبير في الشؤون الأسرية، باستشارته في الحل، أو بتدخل طرف حكيم من أهله، وآخر من أهلها، لوضع علاج وحلول للخيانة الزوجية، فهي ليست واحدة، فلكل حالة ظروفها.«

وأضافت وئام المديفع: «في حال نكران الزوج الخيانة، مع تأكد الزوجه من ذلك؛ هنا ننصح دائماً بعدم المواجهة من دون دليل، فعليها أن تأتي له بدليل قاطع. لأن المشكلة ستتشعب، ونكران طرف وإصرار طرف آخر على الخيانة، يؤدي إلى انفجار المشكلة، ونتيجتها الطلاق أو في الحد الأدنى الطلاق العاطفي. فهم تحت سقف واحد، ولكن لكل منهما عالمه الخاص، وصبر الزوجة هنا من أجل الأولاد فقط.«

وبينت أن ما عملته الزوجة التي نسب إليها تصوير زوجها مع العاملة المنزلية ليكون «دليلاً بيدها حتى تثبت الخيانة، لتواجهه بها، وهو دليل قوي، لكن أن ينتشر ذلك في شبكات التواصل الاجتماعي. فهذا أمر فادح وخطأ كبير، ومهما كان الزوج سيئاً، فإن ذلك لا يبرر لها التشهير به»، لافتة إلى أن هذا «يؤثر عليها وعلى أولادها إن كان لديهما أطفال، وبذلك أصبح حل الأمر مستحيلاً.«

ولفتت المديفع إلى أن «الزوجة عملت بما لا يرضاه الله تعالى. وهذا لا ينفي أن يكون الزوج على خطأ كبير جداً، والخيانة لا تبرر. لكن في المقابل جعلت الأمر ينحو منحى آخر بنشرها الدليل في تلك اللحظة لم يكن سوى صوت الشيطان يشتغل داخلها.

كما كان صوت الشيطان يشتغل داخله عندما ارتكب الخيانة تصرفها جعل المجتمع كله ضدها. وينسى خيانة الرجل، ووقاحته فما الفائدة الآن». وأوضحت أن «هتك حرمات البيوت والتشهير في الأشخاص حتى لشخصها، الخيانة من أقسى المشاكل الزوجية على النفس. لكن لا بديل عن الحوار».

• جمعية المتقاعدين" تسعى لحل مشاكل المسنين عبر مخاطبة الجهات المعنية

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1088460

القطيف - منير النمر
تعتزم جمعية المتقاعدين مخاطبة الجهات المعنية في المملكة للوقوف على حلول عملية لإنهاء مشاكل المسنين، كما تعتزم الجمعية إطلاق برنامج دراسات متخصصة في أمراض كبار السن سيتم البدء به قريباً.
وبين مدير الجمعية الوطنية للمتقاعدين بالمنطقة الشرقية سعيد الغامدي أن الجمعية نعتزم مخاطبة الجهات المعنية لحلحلة المشاكل التي يعاني منها المسن في المملكة، مؤكداً سعيهم لمخاطبة وزارة المالية المشرفة على مؤسسات التأمين، والبنوك لحل مسألة التأمين الصحي لمن تجاوز ال 65، وكذلك مسألة إقراض المتقاعدين."
وكان مدير الجمعية الوطنية للمتقاعدين بالمنطقة الشرقية أثنى على دور جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية في مجال رعاية المسنين مؤكداً تميزها، وقال خلال زيارته لفعاليات اليوم العالمي للمسنين الذي تقيمه جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية: "نشيد بأنشطة الجمعية، ونحن معتادون على تميز جمعية سيهات في كل ما تقدمه من برامج وأنشطة، وسعيدون بعنايتها وخدماتها التي تقدمها لكبار السن".

تقليص سنوات الخدمة يتيح للمعلمة التفرغ لأسرتها ويفتح مجالاً واسعاً لتوظيف الخريجات الجديدات

التقاعد المبكر للمعلمات.. خدمة 20 عاماً تكفي!

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1088364

الرياض، تحقيق - هتاف المحيميد
تواجه المرأة العاملة كثيراً من الإشكالات والمعوقات التي يجهلها كثيرون، فإضافة الى كونها عاملة في اي قطاع فهي مربية في منزلها تقوم على تنشئة أجيال المستقبل ما قد يؤثر سلبا في إنشاء أسرتها وقدرتها على التربية.
ومع بداية كل عام دراسي تخالج المعلمات رغبة بالتقاعد والتفرغ لحياتهن الخاصة، لكن الراتب التقاعدي ما زال غير كاف، فبعد مرور 20 عاما من العطاء والتميز ينتاب كثير من المعلمات التعب والإرهاق الجسدي والذهني والصعوبة في الاداء إلا أن نظام التقاعد لا يستثني أحدا.
استنزاف الجهد

في البداية قالت فاطمة الجميل - معلمة ابتدائي: المعلمة بين سندان آلام سنوات الخدمة ومطرقة التقاعد المبكر، وبرغم شرف مهنة التعليم وممارستها لكنها بكل المقاييس تعد مهنة مرهقة جداً، فالعطاء المهني له عمر افتراضي محدد، وما يأتي بعده هو مضاعفة استنزاف الجهد والوقت والصحة، ولاسيما لحملة مشاعل النور في سلك التعليم وأولهم المعلمة، فنظرة بسيطة تحمل بعض المنطقية لواقع المرأة المعلمة قد تنصفها، فهي ذات العطاء والجهد المضني المزدوج ما بين مهنتها وأسرتها وما بين ما تمر به من مراحل الحمل والولادة والتربية وبعض المحطات الصعبة في حياتها.
وتضيف: الواقع ان النظام التقاعدي المعمول به لدينا هو نظام شامل لم يخضع لدراسة موضوعية تنصف تلك الأم المعلمة في سنوات خدمتها، بل على العكس تماما يحملها ما لا تطيقه، والحلول الجذرية هي بتقليص سنوات الخدمة اسوة ببعض دول الخليج، تقديراً للمعلمة التي من حقها ان ترتاح بعد سنوات من العطاء، اضافةً الى توفير وظائف جديدة، وكحل آخر لمشكلة بطالة الخريجات المتزايدة.

هموم الميدان

وتتحدث الجميل عن العمر الحالي للتقاعد متسائلة، ماذا بقي للمعلمة من صحة ومن طاقة لها ولأسرتها؟ وتضيف ان لكل عطاء مرحلة وكثير من المعلمين والمعلمات وهم من يعايشون هموم الميدان لحظة بلحظة يرون ان العطاء في مهنة التعليم لا يتجاوز ال 20 عاما إلا في حالات لا تعد قاعدة للقياس.
وتأمل ان يكون هناك نظرة متوازنة لهذه المعاناة، فالحلول جداً ممكنة طالما انها تخدم الصالح العام للتعليم، مؤكدة إن توقف العطاء هو من سنن الحياة وضخ الدماء الجديدة في اوج العطاء افضل من ضخها بعد توقف العطاء، فقط تحتاج نظرة موضوعية ومنصفة من المسؤول.

مطلب ملح

وتتفق معها الهنوف العمرو مشيرة الى ان التقاعد المبكر مطلب ملح لعدة أسباب من وجهة نظري، فمنها تخفيف لنسب البطالة بين الشباب الذي نتج عنه اعداد هائلة من المعلمين والمعلمات بلا وظائف، ومن جهة تربوية وجود معلمين شباب هو أقرب للجيل الجديد فكريا ونفسيا وحتى طرائق التعليم تغيرت لتتحول إلى إلكترونية مواكبة للتقنية.
واوضحت ان المشكلة تكمن في عدم القدرة على اجبار المعلم على التقاعد المبكر في ظل غياب الحوافز المادية، فكثيرون التزموا القروض لامتلاك منزل أو للزواج أو غيرها من أنواع القروض ويحتاج لوقت طويل لسدادها، كما أن الخريجات الحديثات وخصوصا المعلمات أصبحن طاقات مهدرة، فبعد أربع سنوات من دراسة التخصص يفاجأن بالواقع المرير وهو تعليق الشهادة الجامعية والبحث عن وظائف قد لا تناسب تخصصها وطموحها خوفا من شبح البطالة، وظنا منها أنها بوابة إلى الخبرة التي قد تقودها إلى عمل حكومي أو أهلي مناسب، فبرنامج جدارة مازال يعاني حيث ما زلت أقدم أوراقي في كل فترة رغبة بوظيفة معلمة على مدى أربع سنوات حتى الآن لم يأت توظيفي.

سنوات العمر

وتوضح أم عبدالله - معلمة - معاناتها قائلة: إن كثيرا من الخريجات تم توظيفهن على البند 105، والحق إنه فخ وقعن فيه جميعاً وحينها كان عمري 24 عاماً أنهيت دراستي الجامعية بمعاناة شديدة، فقد كنت وقتها زوجة وأما لطفلين وأحمل الثالث بين أحشائي، أنهيت دراستي كما أسلفت بمعاناة كبيرة ولكن ربي أكرمني على قدر تعبي بحصولي على تقدير امتياز مع مرتبة الشرف، كنت وقتها طموحة جداً وأود أن أتوج تفوقي هذا بالحصول على وظيفة أستفيد بها وأفيد مجتمعي، وهل أعظم من التعليم مهنة، وقتها ذهبنا بملفاتنا لديوان الخدمة المدنية آنذاك وقيل لنا أنه لا توجد وظائف في ذلك الوقت إلا على بند 105، وهذا البند له شروط وضوابط، ولا أخفيكم أنني اجهل هذه البنود والشروط والضوابط ولم أكن أعرف في حينها ما لي وما علي، كل ما فهمته وقتها أن الراتب سيكون اربعة آلاف ريال ومن دون علاوات سنوية ولفترة غير محدودة، وتضيف بالنسبة إلي كل ما يهمني الوظيفة وغيري محتاج لأقل راتب ومن دون تردد وافقنا على كل شيء ووقعنا على كل شيء وكنت أحسب حينها أنني فزت بهذه الصفقة، ولم أكن أعلم أنني وافقت على سرقة عمري مني وأنني حررت ورقة بذلك ختمت بتوقيعي.
وتؤكد: نعم سرقة عمري حين أعمل بكل تفان وإخلاص وأبذل كل ما في وسعي وأعطي من صحتي وعافيتي حتى وصلت خدمتي ل 20 عاماً ثم لا يُحسب منها سوى 13 عاماً، والسبع الباقيات أين ذهبت هي سنوات من عمري أمضيتها في التعليم ولم أجدها يوم الحصاد من أخذها؟ وأين ذهب بها؟ مطالبة باعادة سنوات خدمتها ومستحقاتها حتى تتمكن من التقاعد.

متطلبات مرهقة

وتضيف أم ليان - معلمة ابتدائي - ان من أسباب إلحاح المعلمات على التقاعد المبكر، عدم توافر العمالة المنزلية الآمنة التي أضعها في بيتي وبين أولادي وأنا مطمئنة، وكثرة الطلبات التي انهكت عاتق المعلمة من أدوات مدرسية، إضافة الى متاعبها المنزلية وكثرة مسؤولياتها في المنزل وفي المدرسة، فهي مسؤولة عن بيت كامل بما يحويه من كبار سن ومرضى وأطفال وزوج وضيوف وتنظيف وغسيل وطبخ، مبينة انا مسؤولة في بيتي عن ثلاثة اطفال وعجوز ومقعدة وزوج وبيت، أضف الى ذلك المدرسة، ولم اتوفق مع عاملة منزلية تساعدني، اذا الحل جعل ٢٠ عاما تقاعدا بكامل الراتب لأن المرأة

قدرة تحملها اقل من الرجل وحين تدخل سن الاربعين تعاني وتنظم الام حياتها من جديد لحاجة الابناء لها في هذا العمر، وممكن أن تبدأ بمشاريع ناجحة بعد الخبرة التي اخذتها في التعليم كما هو معروف إنه بعد ٢٠عاما تبدأ طاقة المعلم الجسمية والذهنية بالتناقص، فلا قدرة كافية تجعله يقوم بمهنة التعليم على أكمل وجه.

رأي مخالف

وتختلف زهرة العمري - معلمة ثانوي - مع تلك الآراء وتقول: كثيرون ينادون بالتقاعد المبكر براتب كامل وغيره من الامتيازات، الأمر الذي لم أستطع استيعابه، فالإنسان في الأربعين من العمر مازال قادرا على العطاء، كذلك الأمر يعد ظلما لمن بقوا سنوات طويلة في الخدمة من أجل زيادة راتب التقاعد مقارنة بمن أمضى 20 عاما من الخدمة فقط فإما أن يكون هنالك مكافأة خاصة لأولئك الذين أمضوا أكثر من 30 سنة أو لا يتم البت في هذا الموضوع من أساسه.

وتشير الى ان دفع راتب كامل وتقاعد مبكر سيكون حملا ثقيلا على ميزانية الدولة، فالمعلمون خصوصا من أكثر الفئات العاملة الذين يتلقون إجازات كثيرة خلال العام الدراسي، إضافة إلى قلة الأعباء مقارنة بمعلمي القطاع الخاص أو العاملين بأي مجال آخر، لكننا تعودنا الشكوى من المعلمين والمعلمات في كل بداية عام.

وتتفق معها نورة الدواود - معلمة ثانوي - مؤكدة ان كثيرا من المعلمات بدأن بالتغير فكريا فبدلا من أن تمضي عدة سنوات في الخدمة تتقاعد مبكرا وتلتفت لحياتها الاسرية والاجتماعية، فموضة التقاعد المبكر باتت منتشرة بين المعلمات في السنوات الأخيرة، فكثيرات منهن بدأن بالتوجه إلى عالم الأعمال والتجارة وابتعدن عن السلك التعليمي لإفساح المجال للمعلمات الجدد والاستمتاع بالحياة التقاعدية في سن صغيرة، فالتفرغ للحياة الأسرية والاجتماعية مطلب ملح في ظل وجود عائد تقاعدي ممتاز، إلا ان ذلك كله غير عادل لمن أفنى عمره في التدريس مقابل من امضى 20 عاما، وترى ان الحلول كثيرة لكن لا بد من مراعاة جميع الأطراف حتى لا يُظلم احد.

عيادة قانونية لخدمة المعنفات والمطلقات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151006/Con20151006800571.htm

عبدالعزيز المعيرفي (المدينة المنورة)

دشنت جامعة طيبة اول عيادة قانونية متخصصة لخدمة المعنفات والمطلقات والأرامل وتقديم الاستشارة القانونية لهن.

وأوضحت لـ«عكاظ» رحاب الأحمدي رائدة نادي أنصاف الحقوقي القائمة على برنامج «بناء» أن البرنامج يسعى لسد احتياج بعض فئات المجتمع وتوفير الخدمات القانونية وذلك من خلال تدريب عدد من الطالبات وتمكينهن من تقديم المشورة القانونية وذلك عبر ثلاثة محاور وهي الاستشارات في قضايا الأحوال الشخصية مثل الطلاق والخلع وغيرها، والاستشارات في القضايا العمالية والإجراءات القضائية، إضافة إلى التوعية القانونية عبر حملات تثقيفية عامة. وسيكون العمل بالعيادة بإشراف مجموعة من المحامين والاكاديميين المختصين. وتم اختيار 35 طالبة للعمل في العيادة القانونية بعد اجتياز المقابلات الشخصية و50% من خطتهن الدراسية.

نزاهة: مخالفات جامعة حائل المالية ليست من اختصاصنا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151006/Con20151006800415.htm

فارس القحطاني (الرياض)
أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) مخالفات مالية في جامعة حائل، إلى ديوان المراقبة العامة، بعدما ثبت لها أنه لا يدخل في اختصاصها، إثر تحققها من بلاغ اتضح أنه ليس فسادا ماليا، وإنما تجاوز مالي.
وأكدت الهيئة أنها خلال التحقق في البلاغ والذي تمثل في قيام بعض الموظفين بالجمع بين مكافأة العمل الإضافي وبدل الانتداب، فإن هذا الأمر ليس موضع فساد بل تجاوز مالي ولا يدخل ضمن اختصاص الهيئة، كما هو الحال بشأن التجاوزات المالية والإدارية في مؤسسة البريد السعودي بالرياض والمخالفات المالية المتعلقة بفروقات مالية لصالح عدد من الموظفين بمدينة الملك عبدالله الطبية بالعاصمة المقدسة، حيث تمت إحالة تلك المواضيع لديوان المراقبة العامة.

100 ألف معلمة ينتظرن العدالة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=237719&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر
رغم مضي نحو 21 عاما، إلا أن 100 ألف معلمة من المعينات منذ 1415 على نظام البند، ما زلن ينتظرن تعديل أوضاعهن، فحتى العام الحالي يصرفن رواتب شهرية أقل من زملائهن المعلمين، بينما جرى تعيين الطرفين في عام دراسي واحد، إضافة إلى قيامهن بالتكليفات والمهمات الوظيفية نفسها المقررة على شاغلي الوظائف التعليمية.
ووفق مصادر "الوطن"، فإن مشكلة المعلمات تعود إلى 1415، فترة ما قبل دمج تعليم البنات والبنين في وزارة واحدة، إذ عينت الرئاسة العامة لتعليم البنات المعلمات على نظام البند 105 براتب مقطوع قدره 4000 ريال، فيما تم تعيين المعلم بوزارة المعارف في ذلك العام على المستوى الخامس براتب 6090 ريالا للتربوي، و5800 ريال لغير التربوي. ويتقاضى المعلم في العام الحالي 1436 راتبا يبلغ 18463 ريالا، فيما لا يتجاوز راتب المعلمة 15942 ريالا.
تتقاضى نحو 100 ألف معلمة معينات منذ 1415 على نظام البند وحتى العام الحالي في وزارة التعليم، رواتب شهرية أقل من زملائهن المعلمين، على الرغم من تعيينهم في عام دراسي واحد، وقيامهن بنفس التكليفات والمهمات الوظيفية المقررة على شاغلي الوظائف التعليمية، وينتظرن تعديل أوضاعهن ورد حقوقهن منذ نحو 21 عاما.
وتعود بوادر المشكلة - بحسب مصادر تحدثت إلى "الوطن"- إلى عام 1415 فترة ما قبل دمج تعليم البنات والبنين في وزارة واحدة، حيث عينت الرئاسة العامة للتعليم البنات المعلمات على نظام البند 105 براتب مقطوع 4000 ريال، فيما تم تعيين معلم وزارة المعارف في ذلك العام على المستوى الخامس للتربوي براتب نحو 6090 ريالا، و5800 للمعلم غير التربوي، وفي العام الحالي (1436) يتقاضى المعلم المعين في ذلك العام 1415 راتبا بنحو 18463 والمعلمة 15942 ريالا.
شواغر الميزانيات

رئاسة تعليم البنات، بحسب المصدر، كانت تعتمد على تحسين وظائف المعلمات من البنود للمستويات بعد أعوام بحسب الشواغر والميزانيات، دون احتساب لسنوات عملهن على تلك البنود نهائيا أو علاوتها السنوية، في وقت تدرج فيه زملاؤهن المعلمون في وزارة المعارف إلى درجات أعلى سنويا، ما يؤثر سلبا في رواتبهن الشهرية.
في عام 1430، أنهت وزارة التربية والتعليم ملف التفاوت في تعيين المعلمين والمعلمات، حيث وجهت بتعيينهن على مستوياتهن المستحقة، بدءا من الدرجة الأولى براتب 8119.45 للمعلم التربوي و7690.2 لغير التربوي.
حقوق المعلمين
وعلمت "الوطن" من مصادرها، أن زير التعليم الدكتور عزام الدخيل أدرك أهمية الرضا الوظيفي لأكبر شريحة تعمل في أهم المؤسسات الحكومية وفي تربية النشء، ففي الأيام الأولى لتوليه وزارة التعليم أولى ملف حقوق المعلمين والمعلمات اهتماما خاصا، بإحداث مسمى جديد بوزارته يهتم بملف حقوق المعلمين والمعلمات وكلف الدكتور عبدالعزيز النملة مسؤولاً عنه.
وتابعت المصادر أن مسؤولي ملف حقوق المعلمين والمعلمات بالوزارة عقدوا عدة ورش منذ رجب الماضي في نحو خمس مناطق تعليمية، بمشاركة مئات المعلمين والمعلمات، ناقشوا خلالها أهم الحقوق والمطالبات، وأقروا بعض التوصيات، في كل ورشة على حدة، فيما ينتظر المهتمون عقد ورشة ختامية على مستوى الوزارة، بحضور وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل، تحدد من خلالها وثيقة رسمية لأهم حقوق المعلمين والمعلمات.
وأبلغت المصادر "الوطن" أن مسؤولي ملف الحقوق العاملين بالوزارة لجأوا إلى التواصل وعقد الاجتماعات الهامشية للورش مع بعض المهتمين بملف الحقوق في السنوات الماضية من المعلمين، فيما قدم المهتمون من مسؤولي الوزارة ملفا يتضمن أهم حقوقهم ومطالبهم.
تفاؤل التعليم
إلى ذلك، أكد عضو مطالبات حقوق المعلمين والمعلمات فيصل الجهني لـ"الوطن"، أن هناك تفاؤلا في عهد الوزارة الحالية، حيث تشير تحركات الوزير الدكتور عزام الدخيل إلى عزمه على إنهاء ملف الحقوق، بعد بدء مسؤولي الملف فعليا في الاستطلاع والنقاش مع منسوبي الوزارة من معلمين ومعلمات، إضافة إلى رصده حرص مسؤولي الملف بالوزارة على دراسته ومناقشته، حيث ظهر ذلك جليا خلال الاجتماع الذي حضره مسؤولو الوزارة والمعلمون المهتمون بالملف.
بداية القضية
"الوطن" اطلعت على نسخة من الملف المرفوع إلى وزير التعليم في رجب الماضي، كاشفا بوادر المشكلة منذ التعيينات، على رأسها التعيين على البنود والمستويات دون المستحقة، ما أضاع على كثيرين سنوات الخدمة، لعدم احتساب البنود في الخدمة أو الدرجات أو حين التقاعد، إضافة إلى ضياع المستويات المستحق بتعينيهم على المستويات دون الرابع والخامس الذي كفله لهم النظام.
سنوات المطالبة
وأوضح الملف للوزير أن بعض المعلمين بدأوا بالمطالبة بحقوقهم الوظيفية "المالية" من خلال المخاطبات الرسمية والإعلام والقضاء، حيث عقدت نحو 300 جلسة انتهت بصرف النظر لعدم الاختصاص.
إلى ذلك، اتجهت المطالبات - بحسب الملف- للرفع إلى الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمة الله- الذي وجه عام 1429 بتشكيل لجنة وزارية ضمت وزير المالية والخدمة المدنية ووزير التعليم، انتهت لتحسين مستويات نحو 204 آلاف معلم ومعلمة، فيما لجأ أعضاء اللجنة إلى توظيف إحدى فقرات نظام الخدمة المدنية المعمول به في نظام الترقيات لموظفي الخدمة المدنية "المدنيين"، والتي تنص على الاستعانة بالمادة الـ18/أ، ما نتج عنه تحسينا "شكليا" لمستويات المعلمين، وتجاهل تحسين الدرجات الوظيفية المستحقة لسنوات العمل، ما انعكس سلبا على عدم تحسن رواتب المعلمين والمعلمات "ماليا."
وكشف الملف أن وزارة التعليم "التربية والتعليم" سابقا، ظهر لديها تباين وتساو لبعض الدفعات، نتيجة توظيف المادة الـ18/أ ، ما دفع مسؤولي وزارة التعليم إلى إصدار تعاميم تصحيحية لآثار المرسوم الملكي، عدل بموجبه لبعض الدفعات ثم توقفت عملية التصحيح كون الموضوع شائكا جدا.
حلول إغلاق الملف
قدم المهتمون بملف حقوق المعلمين والمعلمات بعض الحلول لإغلاق ذلك الملف، تبدأ بإعطاء المعلمين والمعلمات درجاتهم الوظيفية المستحقة نظاما، باحتسابه الدرجة الأولى لأول سنة تم تعيينه معلما بالوزارة، واحتساب سنوات العمل على "البنود" المختلفة، إضافة إلى صرف الفروقات المالية للمستويات والدرجات الوظيفية المستحقة منذ السنة الأولى لالتحاق المعلم والمعلمة بالوظيفة التعليمية. وأوضحوا أن احتساب البنود لكافة المعلمين والمعلمات يكلف نحو "مليار ونصف

المليار"، فيما تقدر حل مشكلة الدرجة المستحقة نظاما بنحو " 3مليارات ونصف المليار"، فيما تنهى مشكلة الفروقات المالية للدرجات المستحقة بنحو "23 مليارا".

الشرطة تبحث المتهم.. ومشرف الخدمات الطبية بالوزارة يطمئن على الحالة

تحقيقات معاق جدة: عامل أجنبي اعتدى عليه ضرباً ولاذ بالفرار

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://sabq.org/cDIgde

سلطان السلمي- سبق– جدة:
كشفت نتائج تحقيقات الاعتداء على معاق عشريني في تأهيل جدة عن اتهام عامل أجنبي بضرب المعاق، والهروب من الموقع منذ الأسبوع الماضي.
وأكد لـ"سبق" عبدالله آل طاوي، المدير العام بفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، أن نتائج التحقيق من قِبل اللجنة المشكَّلة في متابعة ملابسات حادثة الاعتداء الجسدي الذي طال المعاق سلطان الشهري داخل مركز التأهيل الشامل خلال الأسبوع الماضي بيّنت أن من اعتدى عليه هو أحد العمالة الأجنبية التي تعمل بالمركز.
وأشار إلى أن العامل لم يحضر منذ يوم الاثنين الماضي، وتم مخاطبة الشركة التابع لها بذلك، مبيناً أنه على ضوء ذلك تم تقديم خطاب إلى محافظ جدة وإلى الجهات الأمنية لتوقيف حسابه ومنعه من السفر حتى يتم القبض عليه، وتحويله إلى هيئة التحقيق والادعاء العام .
وبيّن آل طاوي أن المشرف العام على خدمات إدارة التأهيل الطبية والتعليم سيزور الحالة الاطمئنان على صحتها.
الجدير بالذكر أنه خلال الأسبوعين الماضيين تعرض نزيلان بمركز التأهيل الشامل بجدة إلى اعتداءات جسدية، تسببت في كدمات وخدوش، أحدهما معاق لم يتجاوز العقد الثاني من العمر، والآخر معاق خمسيني.

جدة: "الجزائية" تطلب من "الشرطة" إحضار "متحرش بطفلة" بالقوة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11491671

جدة - أحمد الهلالي

أحالت المحكمة الجزائية في محافظة جدة أول من أمس، ملف قضية متهم في قضية «تحرش جنسي» في «طفلة»، إلى شرطة جدة، وطلبت إحضاره للمثول أمام القضاء، ومحاكمته بعد هربه من المحافظة. وتضمن خطاب المحكمة «التشديد على إحضار المتهم بالقوة الجبرية، بعد أن أبلغ المحكمة بأنه خارج جدة بعد عقدها أولى الجلسات، إثر استقبالها ملف القضية من (الادعاء العام) والمطالبة بتعزيره.«

وأكدت مصادر موثوقة لـ«الحياة»، أن «طلب المحكمة جاء بعد غياب المتهم عن الجلسة، على رغم إبلاغه بموعدها مسبقاً، إلا أنه ماطل في الحضور، بحجة أنه خارج المحافظة». وكانت دائرة العرض والأخلاق في هيئة التحقيق والادعاء العام بمحافظة جدة، أحالت ملف القضية إلى المحكمة الجزائية في جدة، بعد توجيه الاتهام إلى المتهم بالتحرش بالطفلة «ياسمين» ذات الأعوام التسعة، من خلال تقبيلها ومحاولة احتضانها، وممارسة الجنس معها في الدور العلوي من العمارة التي تقطنها، قبل أن تنجح في الهرب من يد المتهم.

وطالب «المدعي العام» بإيقاع أشد العقوبات على المتهم وردعه، «لعدم تكرار فعلته». واستمع إلى أقوال «المدعين»، ومواجهتهم بالمتهم. وكانت الطفلة تعرفت على الشخص الذي تحرش بها، والذي حاول أن ينكر أقوالها، مؤكداً أنه كان يهدف من اصطحابها «إعادتها إلى منزلها ومنع أي اعتداء عليها» بحسب قوله. يذكر أن هذه التطورات في القضية تأتي بعد أن استدعت هيئة التحقيق والادعاء العام في جدة ممثلة بـ«دائرة العرض والأخلاق»، الطفلة «ياسمين»، ومواجهتها بالمتهم أمام المحقق في حضور والدها، بعد أن شرعت جهات التحقيق في مباشرة ملف القضية، وإصدار مذكرة تمديد إيقاف المتهم، وهو مواطن سعودي تجاوز الـ30 من عمره على ذمة التحقيق في ملف قضية الطفلة.

الحياة AL HAYAT

"الشورى" يحذّر "التقاعد" ويطالبها بإجراءات تصحيحية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11492786

الرياض - فداء البديوي

حذر مجلس الشورى السعودي أمس (الثلثاء) من أن المؤسسة العامة للتقاعد مقبلة على إفلاس محتمل بعد نحو ستة أعوام، وطالبها بمراجعة سياساتها الاستثمارية، وتقديم خدمات «لوجستية» صحية وتعليمية وإسكانية للمتقاعدين.

وأوصت اللجنة المالية في المجلس، في تقرير عن الأداء السنوي لـ«التقاعد» بضرورة قيام المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية لاتخاذ «الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية لمعالجة العجز النقدي القائم في التقاعد العسكري، مع ضرورة الشروع في تنفيذ الحلول الدائمة لمعالجة العجز الاكتواري، وفق خطة عمل محددة بما يحقق الاستدامة المالية»، داعية وزارة المالية إلى سرعة استكمال تسديد الأرصدة المستحقة لمصلحة المؤسسة العامة للتقاعد، لافتة إلى تراجع الاستراتيجيات الاستثمارية للمؤسسة، بهدف رفع معدل العائد على الاستثمارات سنوياً، بما يماثل المعدلات الاستثمارية التي تحققها المؤسسات التقاعدية في العالم. (للمزيد.)

وأكد عضو الشورى محمد آل ناجي أن اللجنة أوصت بضرورة مراجعة السياسة الاستثمارية لـ«التقاعد»، لرفع عوائدها الاستثمارية. وطالب العضو حاتم المرزوقي بضرورة إسهام «التقاعد» في «تقديم خدمات لوجستية صحية وتعليمية وإسكانية، لتأمين حياة كريمة لمنسوبيها، مع مطالبته بتفعيل أدوات الادخار والاستثمار لمن يريد الحصول عليها من المشتركين». وتساءل العضو خالد العقيل عن عوائد الاستثمارات المحلية للمؤسسة، مؤكداً «استحالة الوصول إلى مستويات مؤسسات التقاعد العالمية، إن لم تتحرر (المؤسسة) من الاستثمارات المحلية، فالسوق المحلية لا تتحمل المزيد من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة العامة للتقاعد». ورأى العضو عبدالله الحربي ألا تتوسع «التقاعد» في الاستثمار في سوق الأسهم، لارتفاع نسبة المخاطر فيه.

ألف ريال لكل 5721 مستفيداً 150

"الشؤون الاجتماعية" تصرف مبالغ شراء سيارات لذوي الإعاقة.. الاثنين المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1088658

الرياض- صالح الحميدي

تبدأ وزارة الشؤون الاجتماعية الاثنين القادم في صرف المبالغ المالية وفق التنظيم الجديد بمنح الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية وأسرهم الذين تنطبق عليهم الشروط مقابلاً ماليًا قدره ١٥٠ ألف ريال بدلاً من تأمين السيارات التي كانت مخصصة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ورفع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة د. عبدالله المعيقل شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي العهد، وسمو ولي ولي العهد على الدعم الذي تلقاه البرنامج لمساعدة تلك الفئة الغالية وتقديم العون لها.

وأوضح أن وزارة الشؤون الاجتماعية منذ تبلغت التوجيه الكريم من لدن خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله-، على التنظيم الجديد بتحويل دعم هذا البرنامج من عيني إلى نقدي والتي فيها الكثير من التسهيلات على أبناء الوزارة من ذوي الاعاقة الحركية ومنها سرعة الصرف للمستفيدين وسهولة الإجراءات وتلبية رغبات المستفيدين بشراء ما يناسبهم من السيارات والكراسي أو الرافعات، حيث تم خلال الفترة الماضية إجراء تفاهمات بين الوزارة مع وزارة المالية ومصرف الراجحي على تنفيذ البرنامج، مؤكداً أن الصرف سيشمل بقية المتقدمين للمرحلة الأولى وهم الذين تقدموا خلال الفترة من 1428 هـ وحتى نهاية عام 1435 هـ وعددهم 5721 مستفيداً بمبالغ إجمالية بلغت 858 مليون ريال.

وشدد د. المعيقل أن الوزارة ستبدأ صرف الشيكات بمشيئة الله يوم الاثنين القادم 29 / 12 / 1436هـ الموافق 12 / 10 / 2015 م، حيث سيتم الاتصال بالمستفيدين المستحقين حسب الأولوية على أرقامهم الهاتفية المسجلة في نظام وزارة الشؤون الاجتماعية.

وأكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة أن مواعيد تسليم الشيكات ستبلغ لكل المستفيدين بجميع مناطق المملكة عبر الاتصال الهاتفي بهم ويتم إعطاؤهم موعدا باليوم ووقت الاستلام، مؤكداً على رغبة الوزارة في عدم حضور المستفيد إلا في اليوم المبلغ إياه هاتفياً حتى لا يتسبب ذلك في تزاحم المراجعين وتعطيل تسليم المستحقين في نفس اليوم.

وبيّن المعيقل أن آلية استلام الشيكات ستكون عبر المستفيد نفسه إذا كان مدركاً وبلغ من العمر 18 عاماً، أما إذا كان المستفيد غير مدرك أو أقل من 18 عاما فيسلم الشيك لوالده إذا كان هو المسؤول عن رعايته أو لوليه الشرعي بموجب صك الإعالة الشرعي أو لوكيله بموجب وكالة منصوص فيها على استلام المبلغ المذكور، موضحاً أن الوكالات العامة لن تُقبل في استلام الشيكات.

أضاف د. المعيقل أن هذه الدفعة تأتي لاستكمال المرحلة الأولى من السيارات المخصصة لذوي الإعاقة التي بدأت عام 1428هـ حتى نهاية عام 1435هـ، حيث أن برنامج منح سيارات لذوي الإعاقة منذ أن تم إطلاقه لدى وزارة الشؤون الاجتماعية قام بمنح أكثر من ٦٣٠٠ سيارة قبل تحويله إلى إعانة نقدية مباشرة، وتأتي المبالغ الحالية لاستكمال المرحلة الأولى بكاملها.

وأضاف د. المعيقل أنه بالنسبة للمسجلين في المرحلة الثانية التي بدأت في بداية عام ١٤٣٦هـ وانتهت في شهر رجب الماضي، فقد بلغ عدد المتقدمين فيها 10700 مستفيد، وأنه وفقا للأمر السامي الكريم فسوف تتم دراسة حالاتهم ووضع الضوابط والتنظيمات للصرف لهم بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية. مبيناً أن وزارة الشؤون الاجتماعية تسعى لكل ما من شأنه تذليل الصعاب وتوفير أقصى السبل لخدمة وراحة أبنائها ذوي الإعاقة.

سد ثغرات الفساد يتطلب إصلاح التشريعات واللوائح المتعلقة بالمال العام

"التشهير" بالمفسدين.. آخر الحلول!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1088796

الأحساء، تحقيق-صالح المحيسن

تمضي المملكة قدماً في محاربة الفساد بكل أشكاله وألوانه، وذلك لكونه من أشد المخاطر التي يمتد أثرها على كل المفاصل الاقتصادية والتنموية والأمنية، فخصصت لذلك جهات للمراقبة والنزاهة ومكافحة الفساد والمفسدين رغم تطور آلياتهم وطرقهم. ومع ما تكشفه جهات محاربة الفساد لدينا من حالات بين الفترة والأخرى، إلا أن هناك من يدعون لأن تأخذ تلك الجهات خطوة مهمة وهي التشهير بالمفسدين لتجنبهم ولتعريف المجتمع بهم للحد من الفساد والكشف عن المفسدين.

ثقافة حقوقية

يقول ماجد قاروب -محامٍ-: اننا نعاني من ضعف الثقافة الحقوقية، لذا اعتقد بأهمية وجود مكافحة الفساد وهو تجسيد للفساد التشريعي على اعتبار أنه من الأجهزة للحفاظ على المال العام وفي مقدمتها هيئة الرقابة والتحقيق، موضحا أنه ولأجل مزيد من الفاعلية كان بالإمكان دمج ديوان المراقبة العامة والمباحث الإدارية وتعزيز إمكاناتهم ودعمها بالكوادر البشرية مع التأهيل والتدريب مع فتح مزيد من الفروع في مختلف مدن ومحافظات المملكة، لافتا إلى أن تذمر هيئة مكافحة الفساد وإعلانها المتكرر من عدم تجاوب الأجهزة الحكومية والوزارات معها خير دليل على أن الهيئة وبالرغم من كل ما سخر لها لم تحظَ بأي تقدير أو تجاوب حكومي أو حتى من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

لم نسمع بعقاب

ويشير قاروب إلى أن الجميع يعلم أن أسباب الفساد تنحصر في نظام المشتريات والمنافسات الحكومية وفي إجراءاته التنفيذية، وكذلك في نظام الخدمة المدنية، لأن الأولى مسؤولة عن المال العام، والثانية مسؤولة عن الموظف العام، وما حدث وسيحدث من فساد بسبب هذين النظامين اللذين لم تحرك فيهما الهيئة أي إجراء، معتبراً أنه إذا أردنا أن نتمكن من أي إصلاح إداري فلا بد أن يكون بعيداً عن تحكم المسؤول القيادي في الوزارة، معتقدا أننا لن نسمع عن معاقبة أي أحد من مسؤولي الوزارات المختلفة أو معاقبة أو فصل موظف مهمل، مبرراً ذلك لكون الهيئة لم تستطع النفاذ إلى مهمتها الحقيقية لاقتلاع جذور الفساد التي تؤثر على المال العام والاقتصاد والمجتمع.

خلل إداري

ويلفت قاروب إلى أن ترسية المشروعات والمناقصات لايزال النظام قائما ومعمولا به وتتعامل معه الشركات والمقاولات والمورد بكل أنواعها بأسلوب أصبح معروفا فيه الاختلالات وهي المسؤولة عن الفساد المالي والإداري في مختلف الوزارات والهيئات، ولذلك ما نعاني منه حقيقة فساد الرؤية والتطبيق والتنفيذ للهيئة لمعرفة دورها الحقيقي في مكافحة الفساد، والذي يجب أن يبدأ بإصلاح الخلل التشريعي المتسبب في الاختلالات والفساد المالي والإداري للمال العام والموظف العام الذي لا يقدر أو يدعم الموظف المخلص والأمين عن باقي الموظفين المتسيبين.

دور مرتقب

وتمنى قاروب على هيئة مكافحة الفساد أن تقوم بعملها في إصلاح التشريعات والقوانين واللوائح والإجراءات وهندستها الإجرائية المتعلقة بالمال العام، ومن المفترض أن تتدخل الهيئة في إصلاح الدورة التشريعية المسؤولة عن إصدار القوانين وتعديلها والتي تتوج بهيئة الخبراء ومجلس الشورى، لأنها تعاني من اختلالات كبيرة تؤدي إلى خروج الأنظمة

أو تعديلاتها بهذه الصورة المليئة بالثغرات والتباينات والأخطاء والتي تظهر عند التطبيق والممارسة لاسباب كثيرة منها؛ ضعف وتأخر دور ومكانة رجال القانون في المنظومة الحكومية والسلطة التشريعية وفي الدورة التشريعية التي يتداخل فيها غير المتخصص بما يعرقل جهود وبرامج بعض الوزارات والهيئات التي تسعى إلى تطوير القوانين التي تعمل على تطبيقها دون جدوى، وخير دليل أن وزارة التجارة على سبيل المثال لم تتمكن منذ 20 عاماً من إصدار قانون الشركات الجديد بالرغم من الإعلان عن البدء في إعداده وتشكيل لجنة لإعدادها في الوزارة منذ 20 عاماً.

وأشار إلى أن معظم الأجهزة الحكومية لا تستطيع أن تستوعب القوانين الجديدة المعتمدة لأنها تعمل على تنفيذ تلك الأنظمة دون دعمها بالكادر الإداري والمالي من حيث الوظائف بالعدد الكافي، وبدون التأهيل الضروري الأساسي.

الموضوعية

ويشير عبدالله الفلاّج -محامٍ ومستشار قانوني- إلى وجود حالات تم فيها التحقيق والمساءلة، لكنه وصفها بأنها قد لا ترقى لطموحات البعض ولا تتناسب مع حجم ما يرشح في وسائل الإعلام التقليدي والحديث بالتواصل الاجتماعي، ويرجع ذلك في بعض الأحيان لافتقار الدقة أو الموضوعية.

وتابع أنه ومن النواحي الشرعية والنظامية لا تؤخذ الناس بالشبهات، ولكن لابد من إتاحة الوقت الكافي للجهات المختصة حتى تقوم بواجباتها نحو الضبط والتحقيق والإدانة، وفي هذا تطبيق لمبادئ العدالة حتى ولو كان بطيئاً لكن فيه حماية للجميع.

الشفافية

ويعتقد الفلاّج بأنه وقبل تفعيل اللوائح بهدف سد ثغرات الفساد، أن نحدد أولاً العلة وحجم المرض، وكذلك الإعلان عنه بكل وضوح يعد تطبيقاً لمبدأ الشفافية المطلوبة، كما وأن معرفة ذلك تساعد في تحديد أوجه الخلل ووضع أساليب المعالجة المناسبة وفق الآليات المتاحة أصلاً، ومن الضروري استمرارية إعمال وتطبيق مبدأ الشفافية بعد اكتشاف الجناة والمخطئين والإعلان عنهم وعن عقوباتهم، وسيكون لذلك فاعلية كبيرة تطبيقاً لمبدأ الردع العام المعروف في القانون، خاصة في مجتمعات محافظة مثل مجتمعنا، وستكون النتيجة مذهلة نحو الارتقاء بالخدمات العامة وكفاءتها وتنقيتها من شبهات الفساد.

كفاءة الإدارة

ويؤكد هنا أن كثيرا من السلوكيات الإدارية الخاطئة يكون لها أضرار مالية- غير منظورة- أكبر وأخطر من الاختلاسات المالية الظاهرة أو (الفساد المالي)، وكفاءة الإدارة تقود إلى المساءلة عن جودة ونزاهة الأداء، ويستدرك لا أقول ان كفاءة الإدارة تغني عن ملاحقة مرتكبي الأخطاء، ولكنها تقلل حتى من وقوع الأخطاء المباشرة والصريحة بإجراءات احترازية وتسهل ملاحقة المخطئين ومعاقبتهم، فالأنظمة والآليات موجودة، ولكن مكافحة الفساد تحتاج إلى إبراز دور هذه الأجهزة أكثر إعلامياً وفعلياً، كما وأن تطبيق الأنظمة وإيقاع العقوبات الرادعة على من يثبت عليه الجرم لا شك في أنه سيكون سداً منيعاً ضد الفساد والتلاعب فمن أمن العقاب أساء العمل.

الرقابة الالكترونية ضرورة

ويؤكد الفلاّج أن مؤسسات المراقبة والنزاهة لدينا تحتاج لتفعيل آليات مبادئ الرقابة والمساءلة المتمثلة في الأنظمة والأجهزة الموجودة أصلاً في القطاع العام، مثل ديوان المراقبة والمراجعة العامة، والمباحث الإدارية، ووسائل الإعلام ونحوها، وإطلاق يدها أكثر، ومن قبل ذلك اعمال مبادئ الحكومة الالكترونية لزيادة فعالية الإدارة وتحسين أدائها، ومن ثم إعمال الرقابة الإلكترونية وقياس الانتاجية لرفع الكفاءة، ومحاسبة المقصرين أداءً أو سلوكاً بشفافية.

ووصف الفاسد والمفسد بسوس ينخر في عظم الأمة يجب مكافحته بكل الوسائل، وللعلماء ومنابرهم دور في النهي عن مثل هذه المنكرات ورفع قيم طهارة اليد واللسان، وتنشئة أجيال ترعى حرمة المال العام وتحافظ عليه، كما لهم دور في حض الناس على التبليغ عن الممارسات الخاطئة وتفعيل الرقابة المجتمعية.

دور المنابر

بدوره أشار الشيخ د. أحمد البوعلي-إمام وخطيب جامع آل ثاني نائب، رئيس المجلس البلدي بالاحساء- إلى أهمية منابر المساجد واعتبرها من أهم المراصد الإعلامية التي لها اثر كبير في حياتنا، ولذا فالاستفادة منها وتوجيهها في الوقاية والتحصين من الفساد أمر ضروري لتحقيق مجتمع سليم في منهجه واعتقاده، ولفت إلى أن المجتمع السعودي مجتمع واع، ووجود أخطاء عند البعض ليس معناه انحراف المجتمع برمته.

وأردف أن الناس يحضرون للخطيب في السنة خمسين مرة، ولهذا المنبر من مهامه انه يربي الناس على الخير وهذا ماسلكه النبي عليه الصلاة والسلام، كما عليه أن يختار عنوانا مناسبا لواقعه يعالجها بشكل تأصيلي وبطرح مشوق، فالشباب اليوم يحتاجون إلى سرعة المعلومة والوسائل المؤثرة، محذراً من كون الفساد معناه خراب المجتمع.

د.سعود السبيعي

مقترح «التشهير» لدى الجهات العليا
أوضح د.سعود السبيعي -رئيس لجنة الشؤون الأمنية في مجلس الشورى- أن عدم إصدار هيئة مكافحة الفساد عقوبات بحق أي من المسؤولين لكونها لا تملك الصلاحيات التي تخولها بذلك، مفيدا ان الهيئة لها نظام معروف وله مواد محددة وموضحة فيه صلاحيات الهيئة واللوائح قضايا الفساد فيها تهم جهة معينة فاسدة، والنزاهة هي الهدف الأسمى للأنظمة في أعمال الدولة، مؤكداً أن من صميم عمل الهيئة أن تتحرى عن ممارسات الفساد ومحاولة كشفها والتحقق منها وسد المنافذ لأي متلاعب وحماية النزاهة والشفافية، واستدرك لا يمكنها أن تلم بكل شيء وذلك لكون موظفيها عددهم محدودا.
وبين أن نظام الهيئة لا يسمح بالتشهير رغم أهميته في ردع الآخرين، ولفت إلى أن مجلس الشورى سبق وأن طالب بمنح صلاحية التشهير للهيئة ليعرف الرأي العام بالفاسدين، كاشفا أن الهيئة اقترحت نظاما لموادها يقضي بالتشهير لمرتكبي حالات الفساد المالي والإداري وهو مرفوع للجهات العليا، وفي سياق اهتمام مجلس الشورى بمكافحة الفساد دعا لتطبيق التعاملات الالكترونية بين الجهات الحكومية كونها خطوة تساعد مجلس الشورى لمتابعة المشاريع والعقود المختلفة ومتابعة خطة العمل ومراجعة الإجراءات ومن ثم الحد من الفساد.

المحامية بيان: 90٪ من عملاء مكتبي نساء

• غيرت تخصصي في 5 دقائق"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/634583

فاطمة مشهور - جدة تصوير - منى الجداوي
»إن كثيرًا من النساء في مجتمعنا لا يطالبن بحقهن بدافع الخوف والخجل من التعامل مع الرجل، ولكن بوجود محامية ساهم في تخفيف هذا العبء على كثير منهن«، بهذه العبارة فسرت المحامية بيان زهران سر أن ٩٠٪ من عملاء مكتبها من النساء، مبيّنة أن الرجال يقومون بتوكيل مكتبها حينما تكون خصومهم من السيدات.
هناك عدد من رجال الأعمال يَرَوْن أن دقة النساء في العمل القانوني عالية، وتهم أعمالهم التجارية المختلفة -الحديث لبيان- التي تُعدُّ ضمن أول ثلاث محاميات حصلن على ترخيص مزاولة المهنة في السادس من أكتوبر ٢٠١٣، وأولهن ترافعًا في المحاكم.
تقنين وانضباط
وأرجعت دراستها للقانون لتأكّدها من أن وجود التقنين يساهم في الانضباط، قائلة: «كنت في مرحلة المدرسة من طالبات الانتظام اللواتي يضعن اللوائح الإرشادية، ويسهمن في تنفيذ النظام الداخلي بالمدرسة.«
وأضافت: «حين تم افتتاح قسم الحقوق في الجامعة كنت -آنذاك- أدرس تخصص موارد بشرية، وتبقى على تخرجي عام، إلاّ وأنه في بداية الفصل الدراسي كنت أقوم بالتعديل على جدولي الدراسي، فوجدت إعلانًا بافتتاح قسم الأنظمة، وفي غضون خمس دقائق غيّرت تخصصي، والتحقت بقسم الأنظمة.«
جودة الخدمة
وأكدت حرصها الدائم على تقديم الأفضل، سواء في جودة الخدمات القانونية المقدمة للعملاء من حيث الدقة والالتزام، وسرعة الإنجاز، أو في الخدمات المساندة للمجتمع بالتعاون مع المساكن الخيرية للدفاع عن المطلقات، والأرامل، أو تقديم المحاضرات، والمعلومات القانونية لنشر الوعي الشرعي والقانوني.
تدريب عملي
وبيّنت أنه قبل حصولها على ترخيص مزاولة قرر والدها أن تشرف على أعماله وتعاقداته التجارية بدلاً من تولّي المهمّة لمكتب محاماة، فسعدت بهذا العرض، وتمكّنت بذلك من بداية العمل في المجال القانوني.

وأضافت: «بعد ذلك أسس والدي سكن نور البيان الخيري لإيواء المطلقات، والأرامل، وبعد مرحلة التأسيس ودراسة الملفات من قبل المشرفة الاجتماعية، حيث كانت تقوم بتحويل الحالات التي تحتاج إلى مشورة قانونية، أو لديها قضايا منظورة في المحاكم، ومع الوقت وتقديم الاستشارات تحمست لاستكشاف أروقة المحاكم، فكنت أحضر في البدايات كمستمعة مع الأخوات، وبعد ذلك تعاونت مع جمعية حماية الأسرة، ثم توظفت بها في ٢٠٠٩م وظيفة رسمية بمسمّى مستشارة قانونية.»

قضايا جنائية وأسرية

وتابعت: «من ثم ترافعت مباشرة عن الحالات التي تعرضت للعنف من الأطفال والنساء، وكنت أباشر القضايا الجنائية والأسرية بموجب خطاب تفويض من الجمعية للمحكمة للترافع عن الحالات التي ترعاها، وفي ٢٠١١ انتقلت للعمل في اللجنة الوطنية لرعاية السجناء وفي ذات الوقت الذي كنت أعمل فيه طالبت ومعي مجموعة من خريجات وطالبات القانون برخصة مزاولة مهنة المحاماة بشكل رسمي لتتمكن الخريجات من التدريب في مكاتب محاماة، وتتمكن من لديها خبرة من فتح مكتب وبالفعل رفعنا خطابًا -آنذاك- لوزير العدل وتم رفعه للمقام السامي لحين صدرت الموافقة الكريمة والتاريخية للمرأة السعودية.»

دقة والتزام

وأشادت بتميز زميلاتها الموظفات بالمكتب قائلة: «سرعان ما يتعلمن ويذكرنني بشغفي وحماسي في بداية عملي المهني، فهن مبدعات حقًا سواء من ناحية الدقة والالتزام، ومن الناحية المهنية في تأصيل وتحليل الوقائع القانونية بشكل مميز وربط الملف محل الدراسة بالقواعد الشرعية وبالنظام.»

وألمحت إلى حصول ٥٧ محامية على ترخيص المحاماة، مشيرة إلى أن العميل يثق في المحامي المتمكن سواء امرأة أو رجلاً، وبالتالي الأمر يعود إلى القواعد الإنسانية العامة وهي الثقة المستحقة لمن يتمتع بالالتزام والجدية في تحمل المسؤولية المهنية ولا يعود الأمر إلى كونها أنثى.

وبالنسبة لنوعية القضايا التي ترد إلى مكتبها قالت: «لا توجد قضية سهلة وأخرى صعبة، بل توجد قضية ذات قيمة وقضية سامية، وقضية ترفع من رصيد أعمالنا يوم القيامة قبل النظر لرصيد الدنيا، فأي قضية لا يمكن للمحامي أن يراها سهلة وربما تكون هذه القضية أصعب في حياة الموكل الذي وثق بالمحامي، كذلك لا توجد قضية صعبة، إذ إن لكل شيء في الدنيا حلاً وعلاجًا لاسيما الحق، فإن علاجه حاصل بلا شك.»

عمل خيري

وفيما يخص دعممها وترافعها عن بعض السيدات المعنّفات، وتعاونها مع جمعيات حقوق المرأة في الترافع عنهن، وتقديم المساعدة لهنّ بالمجان، أكدت أن ذلك نابع من اقتناعها بأن العمل الخيري هو خير للنفس قبل الغير، وهو الثمرة التي تظل تنمو في كل مكان، وهذا أقل ما نقدمه من زكاة للعلم، ورد الجميل لهذا الوطن الغالي للمساهمة بالنهوض بالمجتمع.

• حمض" الأقارب لكشف هوية المجهولين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151007/Con20151007800634.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)

بدأت وزارة الصحة في التنسيق مع سفارات خادم الحرمين الشريفين في بعض الدول لأخذ عينات من الحمض النووي لأقارب المتوفين في حادثة التدافع التي شهدها مشعر منى في حج هذا العام.

وعلمت «عكاظ» من مصادر خاصة أن هذا الإجراء يأتي في إطار الجهود المبذولة لتسريع التعرف على المفقودين الذين قدموا بمفردهم من بعض الدول لأداء مناسك الحج ولم يتم التعرف عليهم حتى الآن، تمهيدا لتسليمهم إلى ذويهم وإنهاء إجراءات دفنهم. وكذلك للتخفيف عن أسر المتوفين الذين لا يستطيعون الوصول إلى المملكة لظروفهم حيث تتم مطابقة العينات المسحوبة في السفارات بالعينات الحالية في مركز المعيصم.

النزيلات شككن في تصريح آل طاوي

اتهامات بالتعنيف وسوء المعاملة في دار "الوفاء"

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151007/Con20151007800785.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

شكك نزيلات دار الوفاء للحماية الاجتماعية بمكة المكرمة في تصريح مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة عبدالله آل طاوي الذي أكد خلاله شخوص لجنة من قبل الإدارة العامة لفرع الوزارة بمكة للوقوف على أوضاع الدار ورفع التقارير اللازمة حيال الاحتياجات ومعالجة المعوقات التي تعترض لها العاملات، حيث نفى عدد من النزيلات حضور لجنة مختصة إلى الدار، مطالبات بتشكيلها من قبل الوزارة في الرياض لتقصي الحقائق والوقوف على معاناتهن المتمثلة في سوء معاملتهن وحرمانهن من إعانة الوزارة المالية للأعياد.

وأكدن أنهن لم يلتقين سوى بلجنة من هيئة حقوق الإنسان لإقناعهن بالعودة إلى أسرهن، وأشرن إلى أن المسؤولات في الدار يعمدن إلى سوء معاملتهن لإجبارهن على العودة لأسرهن «على حد قولهن.»

وفي هذا الإطار قالت النزيلة (و.د) أتعرض وصديقاتي من المقيمات في الدار من سوء معاملة الإدارة التي تتعمد الإساءة لنا لتجبرننا على العودة إلى معنفينا دون حل للمشكلة.

وذكرت أن معظم النزيلات قدمن شكواهن إلى مديري الدار السابق والحالي بالإضافة إلى المسؤولين في فرع الوزارة بالتجاوزات والإساءات التي طالتهن؛ إلا أنهن لم يجدن أي تجاوب مع شكواهن.

وأضافت: حصلت لي مشكلة شخصية مع مديرة الدار قبل عامين حيث قامت بتقديم بلاغ لمركز الشرطة أفادت من خلاله بتغيبي عن الدار في الوقت الذي كنت خلاله أراجع المستشفى بعد أن أصبت بنوبة ارتفاع في السكر وضغط الدم، وعندما رفضت المديرة نقلي إلى المستشفى اضطررت للذهاب بمفردي حيث تم إخلاء سبيلي في ذات الوقت من دار الفتيات لإثبات مكان وجودي.

وأشارت إلى أن البلاغ تسبب لها بمشكلة في جميع الجهات الحكومية حيث إنها لم تستطع استخراج بطاقة أحوال أو إنهاء إجراءاتها الحكومية وطالبت مديرة الدار بإلغاء البلاغ لتستطيع ممارسة حياتها بالشكل الطبيعي.

ولا يختلف حال النزيلة (د.ع) عن سابقتها حيث أهملت الدار إنهاء أجراءات العملية الجراحية التي تحتاج إليها فضلا عن ضياع فرصتها بالعودة إلى الجامعة العام الماضي بعد أن تسبب الدار بفصلها منها نظرا لإيقافها في السجن النسائي لمدة ستة أشهر لرفضها العودة لأسرتها وشجارها مع الأخصائيات وتكسير جهاز الحاسب الخاص بالإدارة.

كما اشتكت بقية النزيلات من حرمانهن من أبسط حقوقهن ابتداء من عدم احترامهن وإهمال إجراءتهن في الدوائر الحكومية وحرمانهن من إعانة الوزارة المالية للأعياد بالإضافة إلى سوء الوجبات الغذائية وسوء المعاملة وتقديم بلاغات رسمية إلى مركز الشرطة في حالة وقوع أي خلاف.

مطالبات بتشكل لجنة لتقصي الحقائق من قبل الوزارة في الرياض، مؤكدات أن فرع الوزارة لم يرسل أي لجنة للتحقيق في أوضاع الدار ولم تأت إليهن سوى لجنة من هيئة حقوق الإنسان لإقناعهن بالعودة إلى أسرهن.

من جانبه، أكد مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي إرسال لجنة من قبل الإدارة العامة لفرع الوزارة بمكة للوقوف على أوضاع دار الوفاء للحماية الاجتماعية ورفع التقارير اللازمة حيال الاحتياجات ومعالجة المعوقات التي تعترض لها العاملات والنزيلات على حد سواء، وتم الاجتماع من قبل أعضاء اللجنة مع مديرة الدار فاطمة شلبي، للاطلاع على الوضع العام داخل الدار ومقابلة النزيلات ومعرفة مطالبهن والاستماع إلى شكواهن، وقد اتضح للجنة أن ما يقمن به النزيلات من شكاوى مجرد تصرفات فردية قامت إدارة الدار باتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

وأضاف: لم يتضح وجود سوء معاملة للنزيلات وإنما نوع من الاختلافات من قبل بعض النزيلات، كما رصدت اللجنة بعضا من التوصيات التي تم رفعها لوزير الشؤون الاجتماعية للنهوض بمستوى أداء العاملين والعاملات بالدار وكذلك البحث عن مبنى بديل للحالي ودعم الدار بالكادر الوظيفي والفني والدعم من أجل النهوض بمستوى أداء الدار والعمل على تقديم كافة أوجه الرعاية اللازمة للنزيلات بالدار.

وذكر أن إدارة دار الوفاء للحماية الاجتماعية الملحقة بجمعية أم القرى النسائية بمكة المكرمة تشرف عليها الوزارة وتقدم لها كافة الإمكانيات اللازمة من الدعم والتسهيلات وحيث إن المبنى يتبع الجمعية أما الإداريات والعاملات من موظفات يقمن بحدود المطلوب تجاههن.

نزاهة تشكو انتقادات الرأي العام

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=237807&CategoryID=5

الرياض: عبدالله الحمدان

طالبت هيئة مكافحة الفساد "نزاهة" بتخصيص دوائر قضائية للنظر وسرعة البت في قضايا الفساد، مؤكدة أن تأخر إجراءات التحقيق والمحاكمة وضع الهيئة أمام انتقادات الرأي العام، وضغوط وسائل الإعلام التي تطالب بالتشهير بالفاسدين بعد التثبت من جرائمهم. ووفقا لتقارير اطلعت عليها "الوطن"، أشارت الهيئة إلى أن تأخير إنجاز القضايا يؤدي إلى تذمر المواطنين وتداول إشاعات في المجتمع ومواقع التواصل، بعدم الجدية في مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين.

كشفت هيئة مكافحة الفساد عن مواجهتها لضغوط الرأي العام من ناحية، ووسائل الإعلام من ناحية أخرى، للتشهير بالفاسدين بعد التثبّت من جرائمهم.

ووفقا لتقارير اطلعت عليها "الوطن"، فإن نزاهة تعتبر التأخّر من قبل الجهات القضائية والتحقيقية مخالفة لاستراتيجيتها الهادفة إلى الإسراع بالبت في القضايا، موضحة أن اختلاط قضايا الفساد مع غيرها من القضايا التي تنشغل بها جهات التحقيق والمحاكمة يؤخر حسمها.

واقترحت الهيئة تخصيص دوائر قضائية للنظر في قضايا الفساد بهدف سرعة إنجازها، وأضافت الهيئة أن تأخر إجراءات التحقيق والمحاكمة، وضع الهيئة أمام انتقادات الرأي العام والمجتمع، ووسائل الإعلام، مشيرة إلى أن ذلك يؤدي لتذمّر المواطنين وتداول إشاعات في المجتمع ومواقع التواصل، بعدم الجدية في مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين ومحاسبتهم وتطبيق ما يستحقونه من عقوبات.

التثبت من التهم

وأوضحت نزاهة بأن أوامر عليا أعطت الهيئة الحق في إعلان بعض القضايا التي تنتهي من بحثها وإحالتها إلى جهات التحقيق المتخصصة، إضافة إلى إمكانية الإعلان عن البلاغات التي تتلقاها بعد الوقوف عليها والتثبت من التهم الموجهة للمتهمين بعد إحالتهم إلى جهات الاختصاص دون إعلان أسماء.

واستدركت الهيئة بقولها إنها تواجه في الجانب الآخر رأيا يقول إن التشهير الذي يتضمن نشر الأسماء عقوبة، والعقوبة لا تكون إلا بعد صدور حكم قضائي أو بموجب نص نظامي،

مشيرة إلى أنها ترى أن التشهير في القضايا والجرائم التي يتأكد بالدليل ارتكابها سوف يؤدي حتما إلى ردع كل من تسوّل له نفسه ارتكاب عمل من أعمال الفساد خوفا من افتضاح أمره وأن ذلك سوف يؤدي بلا شك إلى تقليص الفساد في فترة وجيزة.

وعادت الهيئة لتؤكد أن الأمر يحتاج إلى دراسة من الناحية القضائية، كما يحتاج إلى التأكيد على جهات التحقيق بتضمين لوائح الدعوى طلب نشر الأحكام التي تصدر في قضايا الفساد بعد ثبوت الصفة القطعية.

ردع الفاسدين

ودعت نزاهة إلى ضرورة الإسراع بالبت في قضايا الفساد تنفيذا لما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد لأهمية ذلك في ردع الفاسدين، وإعلان هيبة الدولة وتأكيدا لعزمها على مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين وإنزال أحكام الله فيهم.

جدة: 89 موظفاً حكومياً متهمون بـ"غسل أموال" و"الرشوة" و"التزوير"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11503877

جدة - أحمد الهلالي

علمت «الحياة» أن 89 موظفاً حكومياً في محافظة جدة جرت محاكمتهم شرعاً، على خلفية كارثة السيول التي شهدتها المدينة أواخر عام 2008، بعد اتهامهم بجرائم «الرشوة»، و«التزوير»، والتسبب في إتلاف الأموال العامة، وإزهاق الأرواح، وإتلاف الممتلكات، وغسل الأموال، وتهم أخرى وجهها لهم «المدعي العام.«

وكشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة» عن أن الموظفين الحكوميين الذين تمت محاكمتهم يشغلون رتباً مختلفة في قطاعات عدة، مشيرة إلى أن مراتب المتهمين الوظيفية راوحت بين السادسة، والـ13، ويعملون في قطاعات خدمية أبرزها «أمانة جدة»، ووزارتا المياه، والعدل.

وأضافت: «إن عدد المتهمين الذين جرى التحقيق معهم في كارثة السيول بلغ 302 متهم، من بينهم 89 موظفاً حكومياً، وموظفون حكوميون متقاعدون، وبقية المتهمين يعملون في القطاع الخاص، بينهم مقيمون من جنسيات مختلفة.«

وأكدت أن المحاكمات شملت «أميناً سابقاً» لمحافظة جدة، وتمت إدانته بحكم ابتدائي، يتضمن السجن ثمانية أعوام، ورياضيين معروفين، إذ دين بعضهم بالسجن ثلاثة أعوام. فيما تمت تبرئة بعض الشخصيات الرياضية بحكم اكتسب القطعية، بعد تصديقه من محكمة الاستئناف الإدارية في منطقة مكة المكرمة، إضافة إلى محاكمة مدير سابق لفرع وزارة خدميّة، وكاتب عدل، وعدد من وكلاء أمانة جدة، ومهندسين، وموظفين عاديين، ورجال أعمال شاركوا في عمليات الرشوة وغيرها من التهم الأخرى.

وكشفت المصادر أن جرائم: الرشوة، والتزوير، واستغلال النفوذ الوظيفي، استحوذت على ملفات القضايا التي وجهت إلى المتهمين، من بينهم سعوديون ومقيمون وردت أسماؤهم في مقدم قرارات الاتهام؛ لمحاسبة المتورطين في الكارثة، موضحة أنه تمت محاكمة أعداد كبيرة من المتهمين، وصدرت أحكام بالتبرئة شملت بعضهم، والإدانة لبعض المتهمين بينهم موظفون حكوميون، وآخرون يعملون في المجال الرياضي. وأكدت أن المتهمين في القضايا التي تسلمتها المحكمة كان هدفهم الأبرز هو «جمع الأموال» بأي طريقة كانت، مشيرة إلى أن اتهامات وجهت إليهم تتمثل في مخالفة نظام مباشرة الأموال العامة، ومخالفة نظام المناقصات الحكومية، وإساءة استخدام السلطة الإدارية. وسجلت محاكمة المتهمين إنكاراً ونفياً للتهم التي وُجهت ضدهم من المدعي العام في هيئة الرقابة والتحقيق، في حين تمسك «المدعي» وأصر خلال جلسات محاكمة المتهمين على جميع الاتهامات التي تضمنتها قرارات الاتهام، والتي تضمنت طلب معاقبتهم وفقاً لنص مواد من نظام مكافحة الرشوة، والتي تصل في حال ثبوتها على المتهمين بالسجن إلى نحو 10 أعوام لكل متهم.

يُذكر أن «المدعي العام» طلب من المحكمة إيقاع عقوبة تعزيرية على المتهمين في كارثة جدة، «بما يحقق المصلحة العامة»، كون الأفعال التي ارتكبوها «مخالفة صريحة للأوامر والتعليمات، وعدم مراعاة مصالح الوطن والعامة من الناس، وهو ما أدى إلى إزهاق أرواح البشر، إذ تجاوز عدد المتوفين فيها 100 شخص، بحسب تقرير الدفاع المدني، وإصابة 350 شخصاً.

وتضمنت قرارات الاتهام التي وجهتها هيئتا الرقابة والتحقيق، والادعاء العام إلى المتهمين من مسؤولين في الدولة ورجال أعمال تهماً عدة، أبرزها: السماح للمواطنين بالبناء في مجرى السيل مخالفاً بذلك التعليمات والأوامر الملكية

السابقة التي تقضي منع البناء والتملك في بطون الأودية، والسماح لمواطنين بالاستفادة من قطعهم السكنية في مخطط أم الخير شرق جدة الواقع في مجرى سيل، وإزهاق الأرواح البشرية، وإتلاف الممتلكات العامة، وارتكابهم جرائم أخرى شملت قضايا الرشوة والتفريط في المال العام والإهمال في أداء واجبات وظيفية.

• حضانة الدمام" تستقبل سنوياً 10 مواليد • مجهولي النسب"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11503889

الدمام - رحمة ذياب

كشفت مسؤولة في دار الحضانة الاجتماعية في الدمام عن أن عدد الأطفال المواليد من ذوي الظروف الخاصة «مجهولي النسب»، يراوح سنوياً بين ثمانية و10 أطفال، يصلون إلى الدار من المستشفيات، بالتنسيق مع أقسام الشرطة. فيما بلغ إجمالي من يعيشون داخل الدار نحو 300، منهم 200 طفلة محتضنات من «أسر صديقة.«

وقالت رئيسة قسم العلاقات العامة في الدار إقبال فلمبان لـ«الحياة»: «نتطلع حالياً إلى تفعيل مشروع «الأم البديلة»، لتوظيفهن في دور الحضانة، لأن الموظفات من الفئات المحتاجة غير قادرات على تلبية حاجة الطفل من رعاية واهتمام كاف»، مضيفة أن «طفلين أو ثلاثة يصلون إلى الدار شهرياً. وهناك أشهر لا يصل إلينا أطفال، أما سنوياً فيراوح العدد بين ثمانية و10 أطفال مواليد.«

وأشارت فلمبان، خلال مداخلة في لقاء الثلثاء الشهري، إلى أن العدد الإجمالي يبلغ نحو 300، منهم 200 طفلة محتضنة من «أسر صديقة»، ونحو 72 فتاة في الدار. وقالت: «إن الدار تمنع مبيت الفتيات لدى الأسر الصديقة». وعزت مشاكل التمرد والاضطراب، التي تعاني منها فتيات الدار، إلى «تعدد المشرفات وتبديلهن، لذا نأمل بأن يتم إنجاز مشروع «الأم البديلة»، للتخلص من مشكلات عدة، لأن هذه الفئة في حاجة إلى الاستماع إليها فقط من دون نظرة الشفقة.«

بدورها، استعرضت المستشارة في الجمعية أفنان البابطين، خلال اللقاء الذي عقدته غرفة الشرقية واستضافته جمعية «تمكين»، كيفية تطوير آليات العمل واحتواء فئة ذوي الظروف الخاصة، وقالت: «على رغم أنهم غير مستقرين نفسياً، فإننا في الجمعية نحاول توفير برامج ملائمة من خلال ما يسمى بالإصلاح النفسي.«

وطالبت مشاركات في اللقاء بعدم فرض البرامج التدريبية على الفتيات، «إذ نواجه مشكلة في تدريبهن؛ فهن يفضلن أحياناً الخروج من القاعة بسبب إرغامهن في التدريب من الجهات المشرفة عليهن. كما لوحظ أنهن يعانين مشكلات نفسية بسبب مسمى المكان الذي يعشن فيه، وهو وسط مساكن في مدينة الدمام، فترتفع وتيرة القلق والتصرفات السلوكية»، مشددات على ضرورة إيجاد «حلول صارمة لما تعانيه المدربات معهن في البرامج الحرفية والتدريبية بشكل عام، بسبب الطاقات السلبية الموجودة داخلهن.«

وأوضحت البابطين أن برامج عدة تنموية وإغاثية تقدمها الجمعية، كما تعمل على تقديم خدمات متنوعة، منها برنامج عن الذهاب مع الشاب لخطبة الفتاة، «وإيضاح الصورة عن تلك الفئة وما تعانيه من مشكلات في رفض الفتيات لهم على رغم توافر بطاقة أحوال»، لافتة إلى «أن التعاون مع تلك الفئات وتقديم الخدمات لهم يكون بناء على طلب من مؤسسة رعاية الأيتام (إخاء.«(

وفي مجال التدريب قالت أفنان البابطين: «إن الجمعية تعمل على تطوير برامج متخصصة مع مؤسسات تدريبية لتدريب المستفيدين، فالتدريب المناسب ربما لا يتوافر لهم، وهم غير مدركين حاجات السوق، ويعانون من مشكلات ذاتية، لذا نعمل حالياً على تطوير برامج التدريب ودمجهم في سوق العمل، بحسب الحاجة المناسبة، إضافة إلى الابتعاث الخارجي وبرامج الدبلوم، والبرامج المهيأة المعتمدة مع التدريب الميداني»، مشيرة إلى أنهم يقدمون للسعوديات «ذوات الظروف الخاصة» المتزوجات من أجانب «الخدمات القانونية والثقافية»، مستشهدة بإحدى الفتيات التي تزوجت بشاب نيجيري، «نحن بوصفنا جهة ومظلة راعية لهما نقدم كل ما بوسعنا.«

وأضافت أن عدد المستفيدين من الجمعية وصل إلى «478 مستفيداً ومستفيدة، موزعين في مدن الشرقية»، وأن الجمعية تعمل على تهيئة السكن الخاص باليتيم، سواء من خلال دفع الإيجار عنه، أم ترميم منزله أم تأثيثه أم اختيار سكن جديد.

هيئة الإغاثة تصرف أكثر من 100 مليون ريال لمساعدة الشعب السوري

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1089206

جدة – واس

صرفت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التابعة لرابطة العالم الإسلامي خلال السنوات الماضية ومنذ نشوء الأزمة السورية، 101.360.256 ريالاً لمساعدة اللاجئين السوريين في دول مثل الأردن ولبنان ومصر وتركيا.

وأوضح الأمين العام للهيئة إحسان بن صالح طيب، أن المساعدات تمثلت في المواد الغذائية والبطانيات، وإنشاء عدد من المخيمات ومراكز الإيواء، وتوفير مياه الشرب مع تنفيذ مشروعي إفطار صائم والأضاحي في كل عام، وتوزيع مساعدات نقدية وهدايا وألعاب لإدخال الفرح في قلوب الصغار.

وبيّن أن حجم هذه المساعدات يعد من أكبر المساعدات التي قدمتها منظمة مدنية في العالمين العربي والإسلامي، مشيراً إلى أن الهيئة وبحكم مسؤولياتها الإنسانية واقتفاء لأثر المملكة في دروب العمل الخيري لا تقصر أبداً في تضميد جراح هذه الفئة المنكوبة.

وأفاد أن الهيئة وبحكم رئاستها لجنة الإغاثة العامة بالمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة ومقرها القاهرة، حثت كل المنظمات التابعة للجنة وعددها 23 منظمة بالمسارعة في تقديم مساعداتها لهؤلاء المنكوبين، مبينا أن عدد المناشدات التي أطلقتها الهيئة في هذا الصدد منذ بروز هذه الأزمة بلغ 43 مناشدة.

جامعة الأمير محمد بن فهد توقع عقد شراكة مع الكلية الملكية البريطانية

إنشاء كلية الأمير سلطان لذوي الإعاقة البصرية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 سبتمبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1089076

الخبر - إبراهيم الشيبان

وقعت جامعة الأمير محمد بن فهد، أمس الأربعاء، عقد شراكة مع الكلية الملكية البريطانية، لذوي الإعاقة البصرية، ضمن خطة إنشاء كلية الأمير سلطان بن فهد بن عبدالعزيز التابعة لمؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية، إذ ستقوم الكلية الملكية بتصميم المناهج الدراسية لكلية الأمير سلطان، وتحويل هذه المناهج إلى طرق وأساليب تعليم وتعلم ذوي الإعاقة

البصرية، كما ستقوم الكلية البريطانية بالإشراف على المخططات الهندسية لمشروع كلية الأمير سلطان والإشراف على عمليات البناء.

ووضعت جامعة الأمير محمد بن فهد خطة عمل لإنشاء كلية الأمير سلطان لذوي الإعاقة البصرية، ويجري العمل على اعتمادها لتنفيذ هذا المشروع الحيوي والذي يقع على مساحة ثلاثين ألف متر مربع، على شارع الخالدية بالعزيزية.
وأوضح د. عيسى الأنصاري مدير جامعة الأمير محمد بن فهد، أن هذه الاتفاقية تعد الأولى من نوعها على مستوى المنطقة، خصوصاً وأن الكلية الملكية هي من الكليات الرائدة عالمياً في مجال ذوي الإعاقة البصرية، لافتاً إلى أن هذا المشروع سيمثل نقلة في تعليم ذوي الإعاقة البصرية على مستوى العالم العربي والإسلامي، وسيكون إضافة دولية لهذا النوع من التعليم، وسيقدم خدماته لشريحة ذوي الإعاقة البصرية، ودورات تدريبية، وتقديم استشارات عينية في خدمة المجتمع، لتشغيل ذوي الإعاقة البصرية في مؤسسات سوق العمل، كما ستقدم الكلية خدماتها لتهيئة سوق العمل لتشغيل هذه الفئة.

88 % من المعلمين يتقاعدون مبكراً.. و مؤسسة التقاعد تشكو من «العجز»

إجمالي المتقاعدين 76053 و60٪ منهم على سلالم الوظائف التعليمية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/634662

جابر المالكي - الرياض
كشف مصدر بالمؤسسة العامة للتقاعد لـ«المدينة» عن أن 88% من الموظفين على سلم الوظائف التعليمية يتقاعدون مبكرًا، حيث تشكل أعلى نسبة بين السلالم. كما يشكل سلم الوظائف التعليمية الثقل الأكبر في عدد المتقاعدين مبكرًا، حيث بلغ عددهم 55105 من إجمالي عدد المتقاعدين مبكرًا والبالغ 76053 بنسبة 60.%
وأكدت المؤسسة أن التقاعد المبكر يعد أحد أهم الأسباب الرئيسة التي أدت إلى نشوء العجز في نظام التقاعد، ويتفاوت تأثير التقاعد المبكر بين الأنظمة، حيث إن نسبة التأثير في نظام التقاعد العسكري منخفضة وعلى العكس من ذلك فأن له تأثير كبير على نظام التقاعد المدني.
وعرفت المؤسسة التقاعد المبكر حيث إن المفهوم والسائد عالميًا هو التقاعد قبل السن الإلزامي للإحاطة إلى التقاعد أو التقاعد الذي ينشأ عنه حرمان أو تخفيضات على المعاش التقاعدي بسبب التقاعد في نطاق أعمار معينة، كما يستثنى من هذا التعريف المتقاعدون بسبب الوفاة أو العجز ويرتبط المفهوم العالمي السائد بنظامي التقاعد المدني والعسكري فإن التقاعد المبكر هو التقاعد قبل سن الستين.
وبيَّنت المؤسسة أن نسبة التقاعد المبكر العسكري بلغت (31%) وهذا يعتبر قبل سن الالزامي للتقاعد حسب الرتبة ولا يرتبط التقاعد المبكر بعدد سنوات الخدمة.
إلى ذلك فندت المؤسسة في تقريرها والذي اطلعت عليه «المدينة» سبب ومشكلة العجز في حسابي التقاعد، حيث أرجعته إلى عدة أسباب منها بنية النظام ويشتمل على عدم التوازن بين الاشتراكات والمنافع للحاسبين بشكل عام والشروط الميسرة للتقاعد المبكر مما أدى إلى معدلات التقاعد المبكر وانخفاض التقاعد كما أن هناك أسبابًا من ضمنها التغيرات الاجتماعية والديموغرافية والتي اشتملت على ارتفاع معدلات الأعمال وارتفاع سن الدخول للعمل.

رئيس "نزاهة": مستمرون في مكافحة الفساد ولن نتوقف

مراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية تضمن محاسبة المقصِّرين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/634666

علي العيسى - الرياض

أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن أن مسيرةَ الإصلاح والتنميةِ ومكافحةِ الفسادِ وحمايةِ النزاهةِ، في المملكة مستمرةٌ ولم ولن تتوقفَ.

وأضاف: إن خادمُ الحرمين الشريفين الملكُ سلمانَ بن عبدِالعزيزِ قام بعد توليه مقاليدَ الحكمِ في المملكةِ بجملةٍ من الإصلاحاتِ والتغييراتِ لإيجادِ نقلة نوعية على كلِّ المستوياتِ، أَخْذًا بمبدأ التطويرِ المستمرِ، وبما يحققُ الجودةَ الشاملةَ، تأكيدًا على استمرارِ مسيرةِ التنميةِ والبناءِ التي انتهجتْهَا المملكةُ، ومن ذلكَ تَوْجِيهه -حفظه الله- بمراجعةِ أنظمةِ الأجهزةِ الرقابيةِ بما يعزِّزُ من دورِها في القضاءِ على الفسادِ ويحفظُ المالَ العامْ، ويضمنُ محاسبةَ المُقَصِّرِينْ، ويُعَد ذلك دليلاً على عزمه على محاربة الفسادِ، وتعزيزِ النزاهةِ في جميعِ الأجهزةِ الحكوميةِ لتطويرِ أدائِهَا والحفاظِ على المالِ العام.

وأشار إلى أن شعار الهيئة منذ إنشائها الشَّراكة مع جميع فئات المجتمع الذي يمثِّل جمهورَهَا الخارجيّ، المُسْتَهْدَفِ لِمَهَامها، وهو ما تحرصُ على تطبيقه فعليًا من خلالِ مناشطها المختلفة، التي تُقيمهَا أو تشاركُ فيها، مِثْلَ هذه المناسبة المباركةِ، التي تَرْتَبِطُ بالعدالةِ، وما أَكَّدَتْ عليه الاستراتيجية الوطنية لحمايةِ النَّزاهة ومكافحةِ الفسادِ من خلالِ وسائلِ تنفيذِها التي منها «إقرارُ مبدأ الوضوح (الشفافية) وتعزيزُه داخلَ مؤسساتِ الدولةْ، لنتمكن من بِنَاءِ مُجتَمع مُسلمٍ رَافِضٍ لأعمال الفساد.

جاء ذلك خلال افتتاح ندوة إسهاماتُ المركزِ الوطنيِ للقياسِ والتقويمِ «قياس» في تعزيز الشفافية والعدالة، التي تقام بالتعاونِ ما بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، نزاهة و قياس في الرياض،

وقال: إن مشاركة الهيئة في هذه الندوة يأتي من التزامها بوجوب التعاون مع أجهزة الدولةِ المختلفةِ، لتحقيقِ الأهدافِ التي نَصْبُوا إليها جميعًا؛ لتشيع ثقافةُ مكافحةِ الفسادِ وحمايةِ قيمِ النزاهةِ وتعزيز الشفافيةِ؛ بينَ أفرادِ المجتمع، كما جاءَ في الاستراتيجيةِ الوطنيةِ لحمايةِ النزاهةِ ومكافحةِ الفسادْ، من خلالِ مساهمة هذه الأجهزة ـ حسب اختصاصِ كلِّ جهازٍ ـ في تعزيزِ تلكَ المفاهيم بما أوكل إليها من مهامْ، تطبيقاً لما وَرَدَ في تنظيمِ الهيئة، الذي نَصّتْ بعضُ مَواده على «تشجيع جهودِ القطاعينِ العام والخاصِ على تبني خططٍ وبرامج لحمايةِ النزاهةِ ومكافحة الفسادِ، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجهَا».

وتحقيق الأهداف الواردةِ في في تلك الإستراتيجيةِ، ومنها تحقيقُ العدالةِ بين أفرادِ المجتمعْ، والذي يعني تساوي الفرص بين الجميع، ومراعاة أسس العدالة في توفير الخدمات للمواطنين من قبل الحكومة في مختلف أنحاء المملكة.

وناقشت الندوة خلال جلساتها اللوائح والإجراءات المعززة للعدالة والشفافية، ودور الاختبارات والدراسات والبحوث التي يقدمها المركز في تعزيزها، والتكامل بين المركز والجهات المستفيدة، وركزت على الشفافية والعدالة التي تعتبر مكونًا رئيسًا من مكونات المركز الوطني للقياس والتقويم، والذي ينعكس على الإجراءات والأنظمة، والنشاطات والمنتجات التي تصدر عن مركز قياس، وكذلك مناقشة دور التكامل بين المركز والجهات المستفيدة لتعزيز مبدأي الشفافية والعدالة، من خلال تأثير اختبارات المركز بشكل إيجابي على الجهات المستفيدة، والتكامل في الأدوار بين الأطراف جميعًا، مما يساهم في تعزيز العدالة للمتقدمين على تلك الجهات والمستفيدين من خدماتها، وممارسة الشفافية معهم.

«أبرزها تمكين المرأة من الحصول على ٠ دفتر العائلة

الشورى يناقش تعديلات نظام الأحوال الثلاثاء المقبل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151008/Con20151008800827.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

علمت (عكاظ) من مصادر مطلعة في الشورى أن المجلس سيناقش يوم الثلاثاء المقبل مشروعا لتعديل بعض مواد نظام الأحوال المدنية الصادر قبل 29 عاما (1407/4/20هـ)، بهدف منح الأم العديد من الحقوق التي أغفلها النظام.

ويتضمن المشروع الذي قدمه كل من أعضاء المجلس الأميرة سارة الفيصل، والدكتور ناصر بن داود والدكتورة هيا المنيع والدكتورة لطيفة الشعلان، 9 تعديلات وإضافات جديدة، من أبرزها: تمكين الأم من الحصول على نسخة من دفتر العائلة، ونسخة رسمية طبق الأصل من القيود المتعلقة بها، مثل شهادات ميلاد الأبناء وغيرها، واعتبار محل إقامة القاصر هو محل إقامة والده ووالدته، وإضافة العمدة وحذف شيخ القبيلة في التبليغ عن المواليد.

اتفاقية نووية مع كوريا الجنوبية

يناقش مجلس الشورى في ذات جلسة الثلاثاء تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن مشروع مذكرة تفاهم متعلقة ببرامج التعاون النووي الخاصة بتأسيس الشراكة في تقنية المفاعل ذي الوحدات الصغيرة المدمجة، وبناء القدرات البشرية النووية المشتركة والأبحاث الأكاديمية بين مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة في المملكة ووزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط المستقبلي في جمهورية كوريا الجنوبية.

كما يناقش تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مشروع نظام الغرامات والجزاءات البلدية عن مخالفات الصحة العامة، وتقرير اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل للعام المالي 1436/1435هـ.

تعاون جمركي مع مصر

يناقش المجلس في الجلسة العادية الخامسة والخمسين يوم الاثنين المقبل تقرير اللجنة المالية بشأن مشروع اتفاقية التعاون الجمركي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية مصر العربية، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التعديلات المقترحة على بعض مواد نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/15) وتاريخ 1424/3/11هـ، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي 1436/1435هـ، وأخيرا تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن مقترح تعديل نظام المحافظة على مصادر المياه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/34) وتاريخ 1400/8/24هـ المقدم من الدكتور سلطان السلطان.

إجازة أمومة لحضانة الأيتام

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151008/Con20151008800834.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)

وافق وزير الخدمة المدنية خالد بن عبدالله العرج، على منح الموظفة إجازة أمومة لرعاية الطفل اليتيم المكفول، بشرط تقديم ما يثبت الكفالة من وزارة الشؤون الاجتماعية، على أن تتولى جهة عملها إشعار الشؤون الاجتماعية بذلك، فيما تتولى الأخيرة إخطار جهة العمل في حالة إعادة الطفل.
وجاءت الموافقة ضمن إضافة بعض الضوابط للفقرة (ج) من المادة 22 من لائحة الإجازات.
ووفق الفقرة «ب» من نفس المادة، والمتعلقة بإجازة الأمومة:
يحق للموظفة إجازة رعاية المولود إذا رغبت بالتفرغ لرعاية مولودها حيث يجوز لها الحصول على فترة أو فترات إجازة أمومة مدتها (ثلاث سنوات) كحد أعلى طوال خدمتها في الدولة بربع الراتب بعد نهاية إجازة الوضع الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة، على ألا يقل ما يصرف لها عن ألف وخمسمائة (1500) ريال شهريا وذلك وفق الضوابط التالية:
أن يكون منح هذه الإجازة للموظفة خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر الطفل، وللجهة الإدارية تأجيل منح هذه الإجازة لمدة لا تتجاوز (60) يوما من تاريخ تقديم الطلب إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك، ويجوز تمديد فترة هذه الإجازة بشرط موافقة الجهة الإدارية في نطاق حدها الأعلى المشار إليه أعلاه وألا تقل مدة هذه الإجازة للمعلمة عن فصل دراسي واستثناء من ذلك يجوز منحها هذه الإجازة بقية الفصل بشرط أن تكون متصلة بإجازة الوضع.

9500 طالب يتعلمون الحد من الإيذاء

المصدر: جريدة الوطن الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=237894&CategoryID=5

الطائف: خالد الشهري
قدمت إدارة التوجيه والإرشاد بالطائف خلال ثلاث سنوات 149 برنامجا إرشاديا، و500 دورة تدريبية استفاد منها 19 ألف طالب وولي أمر، حيث نظمت برنامج الحد من الإيذاء الذي استفاد منه 9500 طالب، وفعلت دور الوحدة الإرشادية التي استفاد منها 90 ألف طالب وولي أمر، ووحدة الإرشاد التربوي التي استفاد منها 19214طالب ، ووحدة الإرشاد الاجتماعي التي استفاد منها 5000 طالب وولي أمر، ووحدة قضايا الطلاب وتطبيق لوائح السلوك والمواظبة، التي استهدفت 119 طالبا، وبرنامج تكافل الذي بلغ المستفيدون منه 9199 طالبا، كما قدمت برامج للتوعية من التدخين استفاد منها 15 ألف طالب.
وقال المدير العام للتعليم بالطائف الدكتور محمد الشمراني في اللقاء التنشيطي الأول وحفل تكريم 20 مشرفا جديدا بإدارة التوجيه والإرشاد والمرشدين المتميزين، إن "دور المرشد الطلابي هو احتواء الطالب، وتبدأ مهمته من المدرسة فالمنزل ثم المجتمع بإسهامه في احتواء مشكلات الطلاب، وتعديل سلوكهم، وحمايتهم فكريا ونفسيا.

نزلاء مركز التأهيل الشامل بالدمام احتفلوا بذكرى اليوم الوطني

إدارة " موحدة" لرعاية المعاقين والمسنين بالشرقية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.alyaum.com/article/4092951

متعب عزيز - الدمام

أكد مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية سعيد الغامدي قرب تسليم مشروعات قرى اليتيمات بحي المزروعية ومشروع مبنى التوحد ومشروع مبنى الحماية الاجتماعية.
وأشار الغامدي الى انجاز نسبة 80% من انشاءات قرى اليتيمات بحي المزروعية والذي يعد مشروعا نموذجيا لرعاية الفتيات اللاتي تجاوزن 18 سنة، ومشروع مبنى التوحد على مساحة 8 آلاف متر مربع والثالث مبنى الحماية الاجتماعية ايضا بالدمام، علاوة على المبنى النموذجي الضخم لدار الملاحظة الاجتماعية في حفر الباطن ومبنى الضمان الاجتماعي ومبنى التنمية الاجتماعية بالاحساء.
وكشف الغامدي عن توجه لتوحيد ادارة رعاية المسنين والمعاقين في نطاق خدمي واحد؛ لتلافي تداخل الخدمات المقدمة للفئتين، مؤكدا الانتهاء من مبنى دار رعاية المسنين الجديد في حي البادية بالدمام واستلامه، وهناك نقلة جديدة واستراتيجية جديدة للاستفادة المثلى منه في رعاية المسنين والمعاقين.
وثمن مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية -خلال رعايته امس الاحتفال الذي أقامه مركز التأهيل الشامل بالدمام بمناسبة اليوم الوطني- أمر خادم الحرمين الشريفين بصرف مبلغ 150 ألف ريال لمن تنطبق عليه الشروط النظامية في شراء سيارة خاصة للمعاقين بالسعر والحجم المناسبين، مؤكدا انها لفتة ابوية حانية للمعاقين واسرهم من خلال إتاحة حرية الاختيار والرغبة الشخصية للمعاق في الاستفادة من المبلغ سواء صرف المبلغ كاملا أو استقباء جزء منه له ولأسرته، مضيفا إن اليوم الوطني ذكرى غالية على الجميع بمناسبة تأسيس المملكة على يد المؤسس الملك عبد العزيز -رحمه الله- وتوحيد هذا الكيان تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله.
من جهته، أوضح مدير مركز التأهيل الشامل بالدمام علي بن سعد الشهراني ان المركز يقدم خدمة الايواء لـ"600" حالة من شديدي الإعاقة والاعاقة المزدوجة، كما تخدم أقسامه الستة لذوي الاحتياجات الخاصة تحت سقف واحد بدءاً بالاعانات والرعاية المهنية والتأهيل المهني والجبابر والإيواء للذكور والإناث.
وأضاف إن قسم التأهيل المهني يقدم لسوق العمل كل عام من 50 الى 60 خريجاً من ذوي الاعاقة البسيطة عبر 5 تخصصات هي "الحاسب الآلي والاتصالات الادارية والكهرباء والتمديدات الصحية والنجارة"، وهناك تعاون مع إحدى الشركات الخاصة بالسيارات لتدريب مجموعة من النزلاء في الورش.
وأشار الى تقديم المركز إعانة نقدية تصل إلى 43 ألفا و700 حالة الى جانب خدماته من الاجهزة التعويضية والاسرة وخدمات الرافعات والسماعات الطبية وغيرها من الخدمات، كما يستقبل 50 حالة بالرعاية النهارية من الخارج سنويا.

ظهور الطفل الإرهابي

المصدر: جريدة الوطن الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 اكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=28096

سالمة الموشي

إنّ كل فعل يُؤدّي يُتوقع له نتيجة، فمن يتعلم "نتوقع" أنْ يَحصل على شهادة، ومن يعمل صالحا "نتوقع" أن يكون صالحا، إنها نظريةَ التوقُّع. ماذا إن تمت برمجتك لكي تكون معتقداتك ومناظيرك تجاه الأشياء خاضعة لسيطرة أحدهم وضمن مخططاته. هذا نوع من التوقع حينها ستكون تحت السيطرة كليا، معتقدا أنها الحقيقة بإرادتك، وهذا أقوى أنواع السيطرة، وفي نفس الوقت أنت مجرد دمية.
مازالت صورة الشاب الصغير المراهق وهو يلهث حين أمسك به بعض المصلين بعد خوفه وهروبه من المسجد تثير الكثير من التساؤلات. كما أن وصفه بالإرهابي كانت من المبالغات غير المنطقية التي أطلقتها بعض وسائل الإعلام. فالأمر أكبر من كونه إرهابا، وأقل من وصفه بإرهاب في الوقت نفسه .
مراهق في السابعة عشرة يظهر مبديا رأيا متعصبا وقت خطبة الجمعة الماضية عن جماعة ما طالما علموه أنها الأفضل والأصلح. يهب الجميع للإمساك به، المراهق الطفل يبدو عليه الخوف والهلع. لماذا يلاحقونه، لماذا يعاقبونه؟! هو الزهرة

التي أثمرت من الأرض التي سقيت بالماء ذاته لكل هذا التسونامي المريع للفكر الظلامي.. نعم لم يكن هناك من حادثة تستحق، فقط مراهق يناقش الفكر والمعلم ذاته الذي تعلم منه .
السؤال الأهم الآن هو: من المسؤول عن ظهور هذا النموذج "الطفل الإرهابي" مع تأكيد أنه لم يأت من كوكب الشر، بل جاء من المدرسة المجاورة للمسجد؟ من الحي ذاته الذي يسكن فيه إمام المسجد. بروز مثل هذه النماذج في مجتمعاتنا دليل كاف وقطعي أن هؤلاء الذين انساقوا وراء هذا التيار هم في جلّهم، إن لم نقل كلهم، من الشبان الذين يقلدون ويتبعون دون دراية. هو بالتأكيد لم يكسر القاعدة، هو فقط لم يفهم التناقض الدرامي لما تم تعليمه إياه، ولم يقل له في خطبة الجمعة اليوم غير ذلك.
طرح أسئلة من نوع كيف تم توريطهم في هذه الأفكار والتوجهات، أو ما هو دور الإعلام والتوعية؟ هي أسئلة متأخرة كثيرا، وليست ذات صلة مباشرة بما وبمن خلق هذا النموذج. المرجعية البنائية، وحسب النظرية البنائية التي شكلتهم، قد ركّزت على أنَّ المعارف التي يَعرفها الإنسان ليست لحظيَّة، وإنَّما هي تراكمات لمعارف سابقة، أضيفت إليها أخرى لاحقة في فترات مختلفة، فسميت بنائية؛ لأنّ المعلومات والمهارات والخبرات تُبْنَى على مدى طويل، فالطفلُ تنمو معارفه وتتراكم حتى يكبر، معتمدا بداية على الخبرات السابقة، ثم يبدأ بالتعلّم ذاتيّا، حتى يصل إلى بناء مفهومه الخاص به. أن تتمكن من فك البرمجة أو حتى ملاحظتها هذا يتطلب وعيا وذكاء كبيرا وتركيزا أكبر.

الرياض
www.Alriyadh.com

سيسيولوجيا المرأة العربية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1087239

عبد الجليل زيد المرهون

تعتبر الدراسات السوسيولوجية في الوطن العربي، بمعناها المنهجي المتعارف عليه حالياً، دراسات حديثة نسبياً. وذلك على الرغم من أن العلماء والفلاسفة العرب قدموا تاريخياً أطروحات اجتماعية كبرى، لا تزال محافظة على قوة إشعاعها.
إن الجهات المعنية، في عموم الوطن العربي، يجب أن تتحمل مسؤولياتها في إنجاز دراسات سوسيولوجية ذات جدارة حول المرأة، تكون منطلقاً لتنميتها. وهذه الدراسات يجب أن تتصف بالموضوعية، والإحاطة بالأبعاد المختلفة لسيسيولوجيا المرأة، وأن تستند إلى معطيات الواقع وعناصره الفعلية
وإذا انطلقنا من بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، يُمكن ملاحظة أن غالبية الأبحاث السوسيولوجية (والمسوح البحثية) العربية، في العقد السادس، قد انصبت على تحليل تكوينات المجتمع العربي، وتقسيماته الرأسية تارة، والطبقية تارة أخرى، مع غلبة بيّنة لهذه الأخيرة.
لم يكن هناك كثير اهتمام لدى الباحثين الاجتماعيين في الوطن العربي بدراسة التقسيمات الرأسية للمجتمع، وكانوا ينظرون إلى الحديث عن هذه التقسيمات على أنه نزوع سلبي موروث من الحقبة الاستعمارية.
في المقابل، هيمن تحليل التقسيمات الطبقية على الجزء الأكبر من اهتمام الاجتماعيين العرب. وكان لانتعاش التيارات اليسارية، على أنواعها، دور رئيسي في رواج هذه الاهتمامات في الوسط البحثي العربي.
وفي الحقيقة، أنه على الرغم من الجهود العلمية التي جرى بذلها، فإن فلسفة التقسيم الطبقي لم تنسجم وواقع الحال القائم في البلاد العربية، وإن وجدت لها أرضية في أوروبا، التي كانت منبعها.
ولذا، لم يكن من الواقعي، بحال من الأحوال، الارتكاز على الدراسات التي استندت إلى هذه الفلسفة.
وكان الأجدى بالاجتماعيين العرب حينها أن ينصبوا على دراسة عوامل النهوض الاجتماعي، في سياقه الجامع، وسبل تعزيزه والارتقاء به، بدلاً من الاستغراق في مقولات التقسيم الطبقي.

مقاربات السبعينيات من القرن العشرين، بدت متقدمة في اهتماماتها على تلك التي سادت في العقد السادس، حيث نجد فيها محاولات عديدة لتحليل الدولة، في سياقها الاجتماعي التاريخي. وهذه المقاربات، وإن وجدت في العقد السادس وقبله، إلا أنها كانت أقل حضوراً مما بدا في السبعينيات وبعدها.
والدولة التي جرى الاهتمام بتحليلها من قبل الاجتماعيين العرب هي غالباً الدولة القطرية. أما الحديث عن الدولة القومية في سياق عربي فلم يكن هو الأصل في الدراسات السائدة، بل كان الاستثناء، وأحياناً كان بمثابة مقدمة لدراسة الدولة القطرية.
وعلى الرغم من ذلك، يُمكن الوقوف على عدد من الدراسات، ذات الطبيعة المرجعية، التي تناولت الدولة القومية العربية، وفلسفتها ومبرراتها وسبل تحقيقها. وقد صدرت غالبية هذه الدراسات عن أحزاب سياسية كبرى، عابرة للأقطار.
وبين مرحلتي تحليل الدولة ومقاربة تكويناتها الاجتماعية والثقافية، كانت السيسيولوجيا العربية قد دخلت معركة أكثر حساسية هي تحليل الهوية، أو تعريفها، أو إعادة تعريفها.
هذه المعركة، بدت شاقة وشديدة التعقيد. وكانت على قدر كبير من التموضع في الوقت ذاته. وقد دارت، على مستوى الدراسات الاجتماعية، بين التيارين القومي والماركسي، قبل أن يدخل الإسلاميون كطرف ثالث.
وعلى الرغم من أن هناك الكثير مما يُمكننا قوله على هذا الصعيد، إلا أن جوهر الموقف يتلخص في أن الإنسان العربي له خصوصيته على مستوى الهوية، بحكم الجغرافيا والتاريخ والحضارة المشتركة. بيد أن هذه الخصوصية لا تنفي عالمية ارتباطاته، ولا تتنافى في الوقت نفسه مع انتمائه الديني. والدين أكثر رحابة واتساعاً من أي منظور آخر. والهوية بمفهومها (الغربي) المتعارف عليه عالمياً لا تمثل تعبيراً رديفاً للدين. وهذا ليس موضع بحثنا في هذه السطور.
وبالعودة إلى الدراسات السيسيولوجية العربية، فقد تقدمت هذه الدراسات خطوة أخرى، ولكن هذه المرة باتجاه قراءة البنية (أو السمات) الاجتماعية للمرأة، أو لنقل سيسيولوجيا المرأة.
وفي الأصل، فإن هذه المقاربات بدت حاضرة، بصفة عامة، في المكتبة العربية، سواء في سياقها التقليدي أو المنهجي الحديث.
هذه المهمة على درجة كبيرة من التعقيد، بالمدلول المعرفي العام، كما بمدلول المنهج، والتحليل وأدواته. وقبل ذلك في الحسابات المعيارية والقيمية.
ثمة إشكالية في المصطلح رغم مشروعيته، وإشكالية في التأصيل رغم جوازه، وإشكالية أكثر وضوحاً في المناهج المعتمدة. وتلك حكاية أخرى.
وعلى الرغم من ذلك كله، ليس هناك من خيار سوى الإمساك بمصطلح سيسيولوجيا المرأة العربية، والعمل على إعادة بنائه، حلاً وتركيباً، على نحو يعزز من مضمونه، ويجعله أكثر قدرة على استيعاب طيف عريض من عناصر التحليل، ومناهجه وأدواته. وهذه ليست مهمة بحث أو جملة بحوث، بل هي بالضرورة نتاج جهد نظري مديد.
وهناك منظومة عناصر تدخل منهجياً في دراسة سيسيولوجيا المرأة، إلا أننا سنكتفي هنا بالتوقف عند عنصري المكان والركائز الثقافية.
تبرز جغرافيا المكان كأحد المحددات الأكثر محورية، في صياغة وتوجيه مقاربة سيسيولوجيا المرأة، وتحديد نتائجها النهائية.
على نحو تقليدي، ركن الباحثون الاجتماعيون إلى ثنائية المدينة – الريف، في بحثهم عن جذور الفضاء السيسيولوجي للمرأة.
بيد أن هذه الثنائية، وإن بدت صحيحة في المجمل، إلا أنها تبقى واهنة، أو في الحد الأدنى غير وافية.
البُعد المكاني، في واقع الأمر، أكثر تعقيداً من هذه الثنائية، فهناك الساحل والداخل (أو الجبل في بعض الأقطار)، وهناك السهوب والصحاري، وهناك الفلاحة والبداوة. وهناك أخيراً المدن شبه الميتروبولية والمدن الصغيرة، التي تطوّرت عن القرية بمرور الزمن، لكنها ظلت تحمل الكثير من سماتها.
هذه المنظومة المكانية المتنوعة، أو التعددية، لم يجر ملاحظتها في الأعم الأغلب من الدراسات السيسيولوجية، ذات الصلة بالتحليل المكاني لشخصية المرأة العربية.
والنتيجة هي ضياع كبير في المفاهيم والتوصيف، أو لنقل على مستوى المضمون والمصطلح، واستتباعاً النتائج والدلالات.
وكخيار منهجي علمي، فإن المرأة العربية يجب تعريفها بداية استناداً إلى المكان، باعتباره الحاضنة الأولى للأعراف والتقاليد، والموّلد لها في الكثير من الأحيان. ومن دون الدقة في التحديد المكاني، فإن الاستنتاج قد يصبح مجافياً للواقع، وربما مناقضاً له تماماً.
هذه أولى الإشكاليات التي لازالت تفرض نفسها على الدراسات السيسيولوجية العربية الخاصة بالمرأة.

من الإشكالات الأخرى، الارتكاز إلى ثنائية الأصالة والمعاصرة في قراءة الفضاء الثقافي والديني للمرأة. وهذه إشكالية كبرى، أتت ضمن سياق سوسيولوجي أوسع نطاقاً، أو لنقل استندت إليه.
لقد اعتنت الدراسات السيسيولوجية، ذات الصلة بالمرأة، بالدين كمحدد محوري للسلوك، والانتظام الحياتي العام. وهذا أمر حميد، متى اتجه اتجاهاً صحيحاً، علمياً خالصاً، غير معياري وغير نمطي. بيد أن هذا الاتجاه الصحيح نادراً ما حدث.
وكما الدين، كذلك جرت مقاربة الأعراف الموروثة وعلاقتها بالمرأة. وهنا، بدت الإشكالية أكبر من سابقتها. فهذه الأعراف لم يتم تعريفها على نحو صحيح، وجرى فيها الكثير من الخلط والتعميم، وألصقت بالدين تارة، وهي ليست منه، وتارة ألصقت بالفضاء القبلي، وثالثة بالبداوة، ورابعة بالريف والفلاحة.
وبالمنظور المنهجي، أخفقت الدراسات السيسيولوجية العربية في وضع محددات ضابطة لقياس العرف، وأخفقت قبل ذلك في التأصيل له، وأخفقت أيضاً في حصر نتائجه، وعدم الخلط بينها وبين ما هو إفراز لمعطيات أخرى.
وبركونها إلى ثنائية الأصالة والمعاصرة، سقطت الدراسات السيسيولوجية في فخ الأدلجة والمعيارية القاتلة. وهنا، كانت الدراسات الخاصة بالمرأة أولى ضحايا هذه الهوة، وهذا الوادي السحيق.
لم يكن هناك من بمقدوره تقديم تعريف خالص للمعاصرة لا تشوبه المعيارية. ولم يكن هناك أيضاً من يطرح رؤية صافية لموقع الدين من المعاصرة، أو موقع المعاصرة من العرف الاجتماعي العام.
إن الذي حدث حتى الآن هو أقرب للإسقاطات التعسفية، البعيدة عن المنهج العلمي وأدوات التحليل ذات الجدارة.
وخلاصة إن المرأة العربية لم تتم مقاربتها سيسيولوجياً على نحو صحيح. والمسؤول عن ذلك هم الاجتماعيون العرب، بالدرجة الأولى، والمؤسسات المعنية بالمرأة بالدرجة الثانية.
إن الجهات المعنية، في عموم الوطن العربي، يجب أن تتحمل مسؤولياتها في إنجاز دراسات سوسيولوجية ذات جدارة حول المرأة، تكون منطلقاً لتنميتها. وهذه الدراسات يجب أن تتصف بالموضوعية، والإحاطة بالأبعاد المختلفة لسيسيولوجيا المرأة، وأن تستند إلى معطيات الواقع وعناصره الفعلية، دونما تحريف أو تحوير، أو إعادة تعريف أيديولوجي.
وفي الوقت ذاته، نحن بحاجة أيضاً إلى منظومة عريضة من الدراسات المتعلقة بالقضايا المختلفة للمرأة العربية، المتجهة صوب بناء هذه المرأة وتطوير قدراتها، ودمجها في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والارتقاء بدورها في الحياة العامة وخدمة المجتمع.
والدراسات السيسيولوجية العربية ذاتها، لا بد أن تدخل في إعادة بناء واسع النطاق، وتعمل على تطويع المناهج وأدوات التحليل لتغدو قادرة على الاستجابة لمعطيات الواقع. وهي معنية، في الوقت ذاته، بتحديد سلم أولوياتها ليغدو الإنسان العربي هدفها الأول، وأن تبتعد عن الدوران حول ذاتها، أو إعادة اختراع العجلة، وأن تغدو مقارباتها على درجة من التأصيل، المرتكز لحقائق الأمة ومعطيات وجودها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إلى وزارة الإسكان ومجلس الشورى • 1 من 2"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
https://www.aleqt.com/2015/10/05/article_995704.html

عبدالحميد العمري

ليس معروفا لدى أحدٍ من المهتمين؛ هل تعلم وزارة الإسكان أنها مكلفة ومسؤولة عن أهم وأثقل ملف تنموي واقتصادي واجتماعي على الإطلاق في الوقت الراهن أم لا؟ وأن أي تأخير أو انحرافٍ تجاه مسؤولياتها التنموية الجسيمة، لن يقف دفع ثمنه الفادح عند جدران مقرها المستأجر، بل سيتجاوزه إلى آخر مواطن على قيد الحياة، قد يكون هذا المواطن رجلا يدافع بكل ما لديه عن مقدرات بلادنا واقتصادها، أو رجلا وامرأة قائمين على تربية وتعليم أجيال الغد، أو رجلا وامرأة قائمين على الوفاء بمتطلبات الصحة والرعاية الطبية، أو مئات الآلاف من المواطنين والمواطنات كلٌ يقوم بدوره تجاه

وطنه ومجتمعه، سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، أو حتى عشرات الآلاف من المتقاعدين والمتقاعدات الذين لم يتمكنوا بعد من تملك مساكنهم.

نكاد نكمل العقد من الزمان على نشأة هيئة الإسكان مرورا بتحولها إلى وزارة، وبالنظر إلى النتائج المتحققة على أرض الواقع، مقارنة بالأعوام الماضية، ومقارنة بتزايد احتياجات المواطنين من الإسكان، فلا شك أن تلك النتائج لا ولن يتحقق لها الرضا من أي طرفٍ كان! فكل عامٍ تتفاقم الأزمة عما كانت عليه سابقا، وها نحن نصل إلى مرحلةٍ لا أحد يشك في أنها أكثر صعوبة وتعقيدا مما كانت عليه عند تأسيس هيئة الإسكان قبل نحو عقد من الزمن!

هل الأزمة الإسكانية بالغة التعقيد إلى هذه الدرجة؟ الإجابة باختصارٍ شديد (لا)، وقد أُشبعت دراسة وكشف أسبابها، واقتراح حلولها المجدية، إلى ما يفوق التخمة! إلا أن الدراسات والمقترحات التي انساقت خلفها وزارة الإسكان وبقية الجهات المعنية، لم تخرج حتى تاريخه عن الإنصات إلى تلك التي صدرت عن أطرافٍ مستفيدة بالدرجة الأولى من التشوهات القائمة في السوق العقارية والإسكان! في مقدمتها اللجان العقارية في الغرف التجارية والصناعية، ومن ينتسب إليها من شركات ومؤسسات عقارية. مؤكدا أن الحل الوحيد والأهم والأثقل وزنا في ميزان الحلول المأمولة للأزمة الإسكانية، الذي أتى من خارج هذه الدوائر المسيطرة على تشخيص وإدارة الأزمة الإسكانية، هو قرار فرض الرسوم على الأراضي البيضاء داخل المدن والمحافظات والمراكز المقترح بتوصية من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وهو القرار الوحيد الذي لامس بصورةٍ مباشرة أخطر أسباب نشوء أزمة الإسكان لدينا، وما عداه من الحلول والمقترحات التي مضى على تكرارها، ولا تزال وزارة الإسكان والجهات المعنية تلوك فيها وتعجن حتى تاريخه نحو عقدٍ من الزمن، فلا أقل من شواهد إفلاسها وعجزها عن معالجة الأزمة، ما نشهده في الوقت الراهن من تفاقمها إلى درجةٍ وصلت آثارها السلبية لكل مواطن وأسرة في مجتمعنا، دون أي تقدمٍ يذكر!

وفقا لكل ما تقدم، ووقوفا على ما وصلنا إليه حتى الآن من مشاهد المواجهة مع أشكال هذه الأزمة (المفتعلة) من الأصل، أرجو من القارئ الكريم إمعان السمع والنظر في آخر تصريحين حول الأزمة الإسكانية، الأول من وزارة الإسكان على لسان وزيرها، والآخر من مجلس الشورى على هيئة توصيات من لجنة الحج والإسكان والخدمات، وبعد قراءتهما بتركيز ودقة، استخلاص أهم الأسباب والحلول المتعلقة بالأزمة الإسكانية! أبدأ بتصريح وزير الإسكان الذي تقول خلاصته: إن الوزارة عازمة على وضع الحلول العملية العاجلة التي تكفل توفير السكن الملائم للمواطن، وسعيها المتواصل لبناء بذرات لتنظيم وتنسيق بيئة إسكانية متوازنة ومستدامة لنتائج يلمسها المواطن في معالجة قطاع الإسكان، وتمكين المواطن من الحصول على السكن المناسب، وفق خيارات متنوعة في جميع المناطق، من خلال استحداث وتطوير برامج لتحفيز القطاعين الخاص والعام من خلال التعاون والشراكة لتكون له نتائج إيجابية للمواطن بالمسكن والاقتصاد عامة.

أما لجنة الحج والإسكان والخدمات، التي سينظر مجلس الشورى في توصياتها اليوم الإثنين، فقد اجتمعت حول: (1) مطالبة وزارة الإسكان بتقديم خططها الزمنية والمكانية والعمرانية لتوفير المنتجات السكنية للمواطنين. (2) مطالبة الوزارة بفصل قوائم الانتظار على بوابة وزارة الإسكان، بحيث يعجل الإقراض للراغبين بشراء وحدات سكنية من القطاع الخاص، ودعم البند المخصص لذلك من المبالغ المعتمدة. (3) مطالبة الوزارة بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والجهات المعنية، لإعداد التصاميم العمرانية المرنة من أجل رفع الكثافة السكانية في المدن الرئيسة، التي لا تتوافر فيها أراض مناسبة لمشروعات الإسكان. (4) دعوة الوزارة لمعالجة نقص كوادرها البشرية بإشغال الوظائف الشاغرة لديها، والتعاون مع القطاع الخاص لتوفير الخبرات التخصصية التي تحتاج إليها.

ماذا يلاحظ القارئ على ما تضمنته تصريحات وتوصيات وزارة الإسكان ومجلس الشورى؟ ولأسهل المهمة هنا؛ (1) هل تطرق أي منهما إلى أساس وجوهر الأزمة الإسكانية المتمثل بتضخم أسعار الأراضي؟ الذي انتقل بدوره إلى تضخم أسعار وإيجارات الأصول العقارية باختلاف أنواعها؟ (2) هل تطرقت أي من التصريحات أو التوصيات إلى الأسباب الرئيسة والجوهرية وراء تضخم أسعار الأراضي؟ وما تلك الأسباب؟ هل هو نتيجة لاحتكار الأراضي واكتنازها داخل وحول المدن والمحافظات "كما رأته العين الفاحصة لمن أوصى بفرض الرسوم عليها"؟ أم لارتفاع وتيرة مضاربات الأموال الباحثة عن فرص استثمار، ولم تجدها إلا فيما لا تتجاوز نسبته 10.0 في المائة من تلك الأراضي البيضاء داخل وحول المدن القابلة للتداول؟ أم لكلا السببين معا؟ أم أن هناك أسبابا أخرى لم يتم التوصل إليها؟

(3)هل استطاع أي من التصريحات الوزارية أو التوصيات الشورية التفريق بين حالتين؛ هل الأزمة الإسكانية ناتجة عن نقصٍ في التمويل العقاري بالدرجة الأولى؟ أم أنها ناتجة عن التضخم السعري غير المبرر بأسعار الأراضي والعقارات، الذي فاق نموه المتسارع القدرة المجتمعة للأفراد من حيث الدخل والاقتراض؟ (4) هل الطريق المقترح من الوزارة واللجنة الشورية الممهد لفتح نوافذ التمويل العقاري على أوسع أبوابه دون قيد أو شرط، من شأنه أن يسهم في حل الأزمة الإسكانية فقط، دون أن يترتب عليه مزيد من ارتفاع وتضخم أسعار الأراضي والعقارات وتكلفة إيجاراتها، ومزيد من ارتفاع حجم المديونيات على كاهل المواطنين والمواطنات؟

أسئلة كثيرة ومحيرة لا حصر لها في سياق مواجهة أشكال وتحديات الأزمة الإسكانية الراهنة، لن يجدي الهروب منها، أو الالتفاف عليها بحلولٍ ومقترحاتٍ لا تسمن ولا تغني من جوع، بل إنها تعطي الضوء الأخضر للأسباب الحقيقية التي أدت لنشوء وتفاقم هذه الأزمة للاتساع والتعمق، والتسبب في ارتفاع تكلفة معالجتها مستقبلا بما لن يكون في مقدرة أي طرفٍ من الأطراف ذات العلاقة، طاقة أو موارد مالية كافية على حلها أو حتى التكيف معها! سأستكمل الحديث عنها في الجزء الثاني من المقال، وتحديد أهم ركائز الحلول الحقيقية لا السطحية، التي يؤمل أن تحد عمليا من تفاقم أزمة الإسكان لا أن تمهد لتفاقمها أكثر مما وصلت إليه من مستوى مرتفع المخاطرة! والله ولي التوفيق.

مأساة صحية يامعالي الوزير

المصدر: جريدة تاريخ الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1088098

د. محمد ناهض القويز

فتاة في عمر الزهور في حالة ولادة وتتابع في واحد من أهم المستشفيات الخاصة بمدينة الرياض. بدأ معها المخاض فذهبت لذات المستشفى. وبعد حين بدا لهم أن الأفضل إجراء عملية قيصرية.
أجريت العملية وخرجت المريضة من غرفة العمليات إلى جناح الإفاقة.
وخلال ساعتين في جناح الإفاقة تبين أن نبض الفتاة مرتفع وضغطها ينخفض بشكل سريع (مؤشر نزيف) وبرغم ذلك نقلوها من جناح الإفاقة إلى القسم العادي. وهذا بالمصطلح الطبي يسمى."Ignorance"
لم يكن من متابع للفتاة رغم أن المؤشرات تنذر بخطر. ومن رحمة الله أن كانت أمها "المتعلمة" موجودة. أدركت الأم بأن هناك مشكلة فالفتاة شاحبة ولديها صعوبة في التنفس. أخبرت الطاقم التمريضي ولكن لم يحدث شيء وما هي إلا برهة حتى شحبت الفتاة شحوب الموت وبدأت تحشرج وأغمي عليها.
أسقط في يد الأم فطلبتهم من جديد وهي تبكي غير مصدقة أنها على وشك أن تفقد ابنتها في مستشفى راق جدا بسبب خطأ طبي تبعه إهمال وتجاهل.
هرع الفريق الطبي وعملوا لها إنعاشا ثم أخذوها لغرفة العمليات وسحبوا من بطنها أربع لترات دم، والله أعلم بما فعلوا ولكن سنفترض أنهم تغلبوا على النزيف الناتج عن العملية الذي فاتهم في المرة الأولى حيث أكدت لي الطبيبة أن النزيف لم يكن من شريان الرحم ولكن من زاوية الجرح.
كان "الهيموغلوبين" وقتها 3 جم (الطبيعي 12-15.)
أعرف أن كل من لديه أدنى إلمام بالطب وضع يديه على رأسه غير مصدق أن يحدث ذلك حتى في مستشفى مقديشو أو صنعاء فكيف بمستشفى بهذا الحجم وبتلك التكلفة العالية. ولا شك أنه يحمد الله أنها لازالت على قيد الحياة رغم هذا الانخفاض الشديد في "الهيموغلوبين."
لم تنتهِ المشكلة هنا بل تعدت إلى ما هو أسوأ فقد أعطوها دما لإنقاذ حياتها ولكنهم حقنوها بالفصيلة الخطأ كما أكد ذلك أحد العاملين بالمستشفى.
نتج عن هذا الخطأ مصيبة أخرى تمثلت بتكسر حاد شديد في الخلايا الحمراء نتيجة إعطاء الفصيلة الخطأ وانخفض الهيموغلوبين إلى 5,6 بعد أن ارتفع مع الدم المعطى. هذه الحالة من التكسر الحاد لها مضاعفاتها كالفشل الكلوي والتجلط الدموي وحتى الوفاة.
في النهاية كان لزاما على الأسرة أن تنقذ ابنتها من هذا المستشفى الذي كاد أن يقتلها مرتين بإهمال واضح. نُقلت الفتاة إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض وهي تتماثل للشفاء والحمد لله.
هذا الأمر يستلزم محاسبة سريعة وحاسمة للحفاظ على حياة الناس.

أطلقت تغريدة تختصر المأساة وتمنيت أن يتصل أحد من وزارة الصحة للاستعلام وللوقوف على الشواهد قبل العبث بها من قبل المستشفى الخاص الذي أخطأ حتى في التشخيص النهائي لحالتها.
لا زلت أنتظر اتصال وزارة الصحة والجهات الرقابية فيها.
الحقيقة أن هذه ليست المرة الأولى ولن تكون الأخيرة لمآسي تقع في مستشفيات القطاع الخاص التي تفتقد الجودة رغم أنها مجازة كغيرها من JCIA وهذا دليل آخر على رداءة شهادات JCIA التي تتزين بها مستشفياتنا. وقد أشرت إلى ذلك مرارا.
كما أنه يؤكد أن حل الرعاية الصحية لا يمكن أن يكون عن طريق القطاع الخاص الذي يقع بمثل هذه الأخطاء القاتلة.

أزمة اللاجئين السوريين بين أوروبا ومجلس التعاون

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=28124

عبدالعزيز العويشق

في نيويورك يطرح بعضُ المسؤولين الأوروبيين موضوع اللاجئين السوريين، الذين ضاقت أوروبا ذرعا باستقبال الأعداد القليلة منهم التي طلبت اللجوء إليها. فبهدف تحويل الأنظار عن إجراءاتهم المتشددة بحق اللاجئين، وفشلهم في التوصل إلى اتفاق لتوزيع اللاجئين على الدول الأعضاء، بدأ هؤلاء المسؤولون بتوجيه اللوم نحو الدول "الغنية" الأخرى، مثل دول مجلس التعاون، مُدّعين أنها لم تقم بواجبها حيال اللاجئين.
لم يكلّف هؤلاء المسؤولون أنفسهم عناء التحقّق من صحة تلك التهم، التي رددها بعض الصحفيين دون تمحيص.
ومن الواضح جليّاً سبب شعور أوروبا بالذنب، ومحاولتها إلقاء تهمة التقصير على الآخرين، فالقوارب الأوروبية تطارد اللاجئين في مياه البحر المتوسط لمنعهم من الوصول إلى موانئها، وحرس الحدود في بعض الدول الأوروبية لا يتورع عن استخدام العنف لمنعهم من الدخول، ومئات اللاجئين يموتون في عرض البحر أو الطريق إلى أوروبا بسبب إغلاق الأبواب أمامهم. ولم يُخفِ بعضُ القادة الأوروبيين عُنصريتهم تجاه أولئك اللاجئين، وأغلبيتهم مسلمون. فكان أكثرهم صراحة (فيكتور أوربان) رئيس وزراء المجر، الذي قال إنهم يهددون الأسس المسيحية لأوروبا وثقافتها المسيحية، ثم أمر ببناء سور طوله 175 كيلومتراً على امتداد حدود المجر مع صربيا لـ"إبقاء أوروبا مسيحية"، حسب قوله. وأحرج أوربان بذلك القادة المعتدلين في أوروبا، خاصة بعد أن ظهر بعض قادة الاتحاد الأوروبي مع أوربان، فعلى سبيل المثال وقف "دونالد تسك"، رئيس المجلس الأوروبي، الذي يمثل قادة الاتحاد الأوروبي، إلى جانب أوربان في بروكسل ليشكره على "تأمين حدود أوروبا". و"تسك" هو الذي خطب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الأسبوع موزعاً التهم على الدول الأخرى.
وفي الوقت نفسه، فشل الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى اتفاق لاستيعاب اللاجئين في دول الاتحاد، ففي الاجتماع الثالث الذي عقده المجلس الأوروبي لهذا الغرض في بروكسل في 23 سبتمبر، ناقش وزراء الداخلية الأوروبيون خطة لتوزيع 120 ألف لاجئ، هي الحد الأقصى الذي يرون أنه يمكن استيعابه في أوروبا، ولكن عدداً من الدول عارضتها بشدة، مثل المجر، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، ورومانيا، ويُعتقد أن الخطة ستواجه عقبات قانونية عديدة ستمنع تنفيذها، في تلك الدول وغيرها.
ألمانيا على وجه الخصوص خالفت هذا التيار وأقرت خطة لاستيعاب مئات الآلاف من اللاجئين، لأسباب اقتصادية وتاريخية، تعود لتجربتها أيام النازية.
وفي خضم هذا النقاش، يلمح المتحدثون الأوروبيون أحياناً ويصرّحون أحياناً أخرى بما يزعمونه من تقصير من جانب دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، مدّعين أنها لم تقم بما هو مطلوب منها، على الرغم من قُربها جُغرافياً من سورية.

دفعت هذه الاتهامات دول المجلس إلى إصدار بيان في نيويورك يوم الأحد الماضي (27 سبتمبر) أوضحت فيه ما قدمته للاجئين السوريين منذ اندلاع الأزمة السورية في مارس 2011. وفقاً للبيان، استقبلت دول المجلس حوالي 2.8 مليون مواطن سوري، حرصت على عدم التعامل معهم كلاجئين، فلم تضعهم في مخيمات معزولة، وأتاحت لهم حرية الحركة والتنقل، ومنحت لمن أراد البقاء منهم في دول المجلس الإقامة وفق القانون، بكل ما يترتب على ذلك من حقوق في الرعاية الصحية المجانية والانخراط في سوق العمل، والتحاق الطلبة بمدارس التعليم العام مجاناً، ومنعت ترحيل من انتهت عقود عملهم، وسمحت للعاملين السوريين فيها باستقدام أسرهم من سورية ومخيمات اللاجئين، وخصصت للطلبة السوريين مقاعد مجانية في التعليم الجامعي.

وفيما يتعلق بالمساعدات المالية، استضافت الكويت ثلاثة مؤتمرات دولية في 2013، و2014، و2015، لحشد الموارد المالية للمساعدات الإنسانية للشعب السوري، وكان إجمالي التعهدات التي قُدّمت من مختلف الدول في المؤتمرات الثلاثة 7.6 مليارات دولار.

وقدمت دول المجلس منذ عام 2011 مساعدات مالية للاجئين والمهجرين والنازحين السوريين، من خلال مؤتمرات المانحين في الكويت وخارجها، من القطاع الحكومي والمؤسسات الخيرية، بلغت حتى الآن 4.3 مليارات دولار تم تقديمها مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية والوطنية.

وبالإضافة إلى المساعدات المالية، قدمت دول المجلس مساعدات عينية تشمل بناء المدارس لأطفال اللاجئين، وتقديم المواد الغذائية والخدمات الصحية والسكن، بما في ذلك إقامة مستشفيات ميدانية وعيادات تخصصية في مخيمات اللاجئين والمعابر الحدودية، تقدم الرعاية الطبية للاجئين واللقاحات والعلاجات الوقائية، والعمليات الجراحية والإخلاء الطبي.

وفيما تستمر في تقديم المساعدات للأشقاء السوريين، دعت دول المجلس في بيانها الذي صدر في نيويورك، وخلال اجتماعاتها مع الدول والمجموعات الأخرى على هامش الدورة الـ70 للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى أن يتحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته كاملة تجاههم بتقديم مساعدات سخية لهم في أماكن اللجوء خارج سورية ومناطق النزوح داخلها. ولكن الحل الجذري لهذه المشكلة لن يتم إلا بحل للأزمة السورية يتيح لهم العودة إلى ديارهم. ويقوم هذا الحل على مبادئ جنيف1، برحيل بشار الأسد وتشكيل سلطة انتقالية ذات صلاحيات كاملة يقرر من خلالها الشعب السوري مستقبل بلاده.

معلم تحت التهديد!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/634318

عبد الله منور الجميلي

أمس وبمناسبة اليوم العالمي لـ (الـمُـعَـلّـم) الذي يوافق سنوياً الـ (الخامس من أكتوبر) كان الحديث عن أهمية إعداده وتطوير قدراته بالبرامج التطبيقية الحديثة وليس بالمؤتمرات، وكذا إعطائه حقوقه، ومنها: تَـسْـكِـيْـنه على الدرجات الوظيفية التي يستحقها، مع إعادة النظر في رواتبه وبدلاته أسوة بالـدّول المتقدمة!

أيضاً وللدّور الرئيس لـ (المعلم) في بناء جيل المستقبل فحَـقّـه على مجتمعه التقدير المعنوي المبني على الاحترام والتسهيلات والتخفيضات في خَـدَمَـات مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة من خلال (بطاقة المُـعَـلِّـم)، التي تصدرها (جمعيته) التي أرفع الصّـوت بسرعة إطلاقها أسوة بهيئة الصحفيين وجمعية المهندسين وغيرهما!

وفي الجانب المعنوي وهذا مهم وهَـام وأهَـمّ لابد من (عَـودة هيبة المُـعَـلِّـم المفقودة)، وحمايته من الـبَـطش الـجَـسَـدي أو اللفظي الذي يرتكبه بعض أولياء الأمور، وكذلك تسلط فئة من الإداريين، فالأعوام السابقة رَصَـدت لنا أحداثاً مؤسفة في هذا الميدان!!

وأذكر بهذه المناسبة حكاية أكدها لي أحَد طلاب الثانوية في المدينة المنورة، يقول: انتقلت مدرستنا إلى مبناها الحكومي الجديد، ولم يَنْتِه اليوم الأول إلا وقَد قام ثُلّة من الطلاب المشاغبين بِلَيّ أجنحة المَرَاوح في القاعات الدراسية، أما زعيمهم فَوَضَع بصمته بِسَكْب قارورة حِبْر على أحد جوانب المبنى!!
سَألته: وهل عُوقِب أولئك المجرمون؟! فكانت إجابته: كلّ مَن في المدرسة يخاف منهم، ويخشى انتقامهم الذي أقَلّه وأبسطه تخريب السيارات، وقد يَصِل للتهديد بِدَسّ المخدرات في مركبات المدرسين!!
وهنا في ظِلّ القانون الذي يُشَدّد على أنّ المُعَلِّم ليس من حقه الدِفَاع عن نفسه أمام تهور أحد الطلاب إلا حين يُلقِيْهِ أرضاً لاتستغربوا تلك المقاطع المصورة التي تَرصد حماقات الطلاب المشاغبين تجاه معلميهم ومدارسهم وكتبهم؛ فمن أمِن العقوبة أساء الأدب!
أخيراً الاحتفال بيوم المعلم ليس مجرد كلمات أو مؤتمرات أو شعارات، بل يومٌ ينادي بدقة اختياره، وتطويره مهنياً وفكرياً ومعرفياً وتقنياً، وكذا إعطائه حقوقه كافة وصناعة حمايته وهيبته الضائعة بالتشريعات والعقوبات المشددة التي ستخلق بالتأكيد بيئة تعليمية ناجحة، وشباباً يُسهمون في بناء وطنهم ومجتمعهم!

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مطلوب بيئة عمل ملائمة للمرأة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
https://www.aleqt.com/2015/10/07/article_996200.html

كلمة الاقتصادية

هناك تسرب في العنصر النسائي في العمل الذي تم بجهود كبيرة تحويله ليكون خاصا بالمرأة فقط ومن الواضح أن عوامل جذب الموظفين والمحافظة عليهم ليست بالقدر ذاته في توظيف السيدات والفتيات، لذلك يوجد تسرب واضح من المحال التي تم تأنيثها وهو أمر جدير بالبحث عن أسبابه الحقيقية، فهناك مؤشرات تؤكد أنه تم تبني مضايقة للمرأة ولم يوفر لها عوامل نجاح المشروع التجاري، من خلال توفير أفضل الأدوات والأجهزة المساعدة والتجهيزات التي تحقق للموظف مستوى أعلى من الرضا الوظيفي، وهو الأمر الذي ينعكس حتما على الأداء.
لقد أصبحت الجهات المختلفة تتسابق على تحسين بيئة الأعمال، ذلك أنها أدركت تماما أن المحافظة على الموظف تحتاج إلى تطوير بيئة العمل وتحسينها، خاصة بعد أن نما سوق المال بشكل جوهري للحصول على موظف كفء وتقدم له كثيرا من المزايا، أصبح أقلها بيئة عمل متطورة متميزة. ولكن قضية بيئة العمل أخذت بعدا آخر مع ظهور المرأة السعودية في الميدان وخاصة الأسواق والمحال التجارية، وبعد أن كنا نتحدث عن بيئة عمل جاذبة من ناحية الأدوات والتجهيزات، دخل مفهوم الأمان في بيئة العمل كعنصر حاسم في عملية التقييم. هذا البعد الجديد وضع مشروع عمل المرأة كله على المحك، ما لم يمارس ضغط حقيقي على أصحاب الأعمال لتوفير مستوى عال من الأمان للفتاة السعودية داخل الأسواق والمحال التجارية.
إن إحصاءات وزارة العمل تشير إلى أنه تم توظيف نحو 65 ألف امرأة سعودية، وتأنيث أكثر من 13100 محل بيع مستلزمات نسائية في مختلف مدن ومحافظات المملكة في المرحلتين الأولى والثانية، وأن جميع هؤلاء الفتيات يعملن في الأسواق يوميا، فإننا أمام تحد ضخم لتوفير بيئة عمل مناسبة وآمنة كعنصر لازم للاستمرار في هذا النجاح. ما يشفع لوزارة العمل أنها تضع بيئة العمل الآمنة للمرأة كقضية ذات أولوية عالية في هذه المرحلة، ولذلك جاءت تصريحات الوكيل المساعد مؤكدة لكل هذا الطرح، وأن الوزارة تدرك أن أهم عامل لنجاح عمل المرأة السعودية في محال بيع المستلزمات النسائية هو الأمان الذي لن يتوافر ما لم تمارس الوزارة متابعة وتفتيشا مستمرا لضمان توفير ذلك.
إن المعايير المهنية والتجارية واضحة في كيفية نجاح أي مشروع تجاري، ومن الواضح أن صعوبات لم يتم تمهيدها والتغلب عليها وربما تمت صناعتها ضد عمل المرأة في حالات تعاني فيها المحال مواجهة الإغلاق والتصفية، وقد دعا البعض إلى أن تتملك المرأة المشروع الخاص بها فتتحول من موظفة إلى مالكة للمشروع وهذه ضمانة قوية للنجاح.

إن من المطلوب أن يفهم بعض رجال الأعمال أن عودة الرجل للعمل في المحال النسائية أصبحت من الماضي وليست محلا للنقاش في الجهات الرسمية، ولن تكون صعوبات عمل المرأة بابا للالتفاف على تأنيث المحال والرجوع للمربع الأول..

الحياة
AL HAYAT

اللاجئون.. إلى أين؟

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Opinion/hifaa-Sufouq/11491207

هيفاء صفوق

ما أصعب على المرء خسارة كل شيء، وطن ومنزل وعائلة، يخرج ذليلاً ومنكسراً من دون مأوى أو ملجأ، ولو تخيلنا ما أصاب هؤلاء اللاجئين أننا نحن من يتعرض لهذا الذل والهوان وقسوة الزمان، لأدركنا خطورة التوقف متفرجين مكتوفي الأيدي، نلوح ونسخط من دون فعل يذكر أو موقف يتخذ بحقهم في احتواء أزمتهم ومساندتهم في فتح أبوابنا وقلوبنا لهم.
الإنسان لا يدرك معنى المهانة والتشرد إلا بعد أن يتذوق حرارته، ويعيش اليتم الفعلي حينما يفقد وطناً كبيراً، كان يوماً يحتويه!
الموقف يتطلب من جميع المجتمعات الإنسانية التي عاصرت الأزمات عبر التاريخ أو عاصرتها فعلياً، أن تتخذ موقفاً حازماً وسريعاً في احتوائهم ومساندتهم في توفير مكان يكرمون فيه.
دائماً الضحايا هم الشعوب المستضعفة، التي لا حول ولا قوة لها، تذل وتهان وتغتصب في عقر دارها، وعندما تخرج وتهرب وتلجأ تذوق الأمرّين، وتموت مرات عدة، ولاسيما من يحملون معهم أطفالهم ونساءهم وكبارهم، عندما يتعرضون للمنع أو الطرد، وكأنهم كلاب ضالة، يجعل الإنسان يصرخ. كم من مشاعر غاضبة وساخطة تعترينا لحالنا كبشر، افتقدنا فيها الرحمة والأخوة، ومعنى الأشقاء والدم والدين وفضلنا أن نمنطق الأشياء والقرارات كما تحلو لمصالحنا، هو أول اختبار حقيقي لنا يترجم معنى الأخوة ومعنى الوقفة الحقيقية لأشقائنا، هنا تنطق العروبة واللحمة الفعلية الحقيقية في وقوفها وتضامنها لتثبت أننا أمة واحدة
في وجه من يحاول العبث وتصيد الثغرات وترديد الشعارات.
ما يغيب عنا كبشر، أنها دائرة إن لم نقم بفعل الواجب في احتواء من يحتاج المساعدة الفعلية وأقلها احتواء أجسادهم وأرواحهم المنهزمة في وقت تجرد البعض من إنسانيته، وانجرف بلغة تخاف الحشد وفقدان الرزق، ونسي أن في الحياة قوانين أوجدها الله أهمها (العدل والحق)، ربما يعترينا ويصيبنا ما أصابهم إن لم نقم بواجبنا ولم نراع الأخوة التي بيننا.
لا بد من جميع المجتمعات الإنسانية العربية أن تفتح أبوابها لهؤلاء اللاجئين، من ضاقت بهم الحياة الكريمة، من عاشوا أربعة أعوام من القتل والقهر والدماء والجوع وفقدان أحبابهم أمام نظرهم، فهي محنة إنسانية وكارثة بشرية لا نعرف متى تنتهي.
هنا يظهر معنى الترابط والتلاحم والأخوة، ووقفة الفعل فيمن يحتاج المساعدة. وكم يحتاجون الآن إلى أرض ومأوى تطويهم باستقرار وأمان وإن كان موقتاً، تحفظ كرامتهم كبشر، وتحفظ أعراضهم وطفولتهم وجوعهم النفسي والمعنوي قبل الجسدي المادي الذي استُنزف من سنوات، فلا يخفى علينا ماذا تعاني نفسياتهم من الصدمة الواقعة عليهم، وشعورهم بالإحباط وعدم الاستقرار النفسي والمعنوي، مما يجعلهم يخوضون مخاض الألم والنزف النفسي مئات المرات، واضطرابات الصدمة وما بعد الصدمة، يجعلهم في وضع عدم التركيز والانتباه وفقدان الثقة في كل شيء، والخوف من المجهول والعيش في الاكتئاب وإسقاطه على أنفسهم أو ذويهم أو حتى التفكير في الانتحار، كما شاهدنا على الشاشات إقدامهم في مراكب بحرية بأعداد كبيرة وهم يتوقعون أي شيء، موت أو طرد أو بالأصح لا يتوقعون شيء، فهم في حال صدمة عنيفة تعطل الفكر وتجعلهم يجازفون في كل شيء، لم يظهروا عبثاً من ديارهم بالآلاف إلا من حر ما عاشوا من مظلومية قمعية تجاوزت الإنسانية، فهل نحن مازلنا نغفل عن ذلك!

ونسقط أمام اختبار عظيم لنا كلنا! ونتساوى مع الظالم والمظلوم؟
في الحياة، يكتب كل شيء ومن ضمنها المواقف العظيمة، فإما أن ترفعنا فوق، وإما أن تهبط بِنَا أسفل السافلين، وفيها العبر فهل من معتبر؟

الشفافية في ثقافتنا الاجتماعية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=28149

سطام المقرن

تعد الشفافية من المبادئ الحديثة "الطارئة" على الناس، إذ لم تنبعث من طبيعة الثقافة الاجتماعية الأصيلة، بل اتخذت شكل شعارات وتصريحات وما أشبه، والفرد يقرؤها في الصحف والكتب والمواقع الإلكترونية
يتداول الناس مفهوم "الشفافية" في مختلف القطاعات، وأخذ البعض ينادي بتطبيقها داخل الوزارات والجهات الحكومية الأخرى، ودائما ما يقترن هذا المفهوم بمكافحة الهدر والفساد واحترام الأنظمة والقوانين والإخلاص والتفاني في العمل، إضافة إلى التطوير والتحديث وأهمية الإصلاح الإداري وتطوير مختلف المجالات، واتخاذ كافة الإجراءات المطلوبة وفق معايير الشفافية والصدق في العمل والشعور العالي بالمسؤولية ومعالجة الأخطاء بصراحة ووضوح.
ونتيجة لاهتمام الرأي العام بمبدأ الشفافية ومكافحة الفساد، قامت بعض الجهات الحكومية برفع شعارات رنانة مثل شعار الإصلاح الإداري وتطبيق مبدأ الشفافية، وكثيرا ما تكون خلف هذه الشعارات بعض المهام الروتينية والشكلية، فلا توجد إجراءات حقيقية ولا معايير معتمدة تطبق ما تنادي به هذه الجهات، فهذه الشعارات مثل الفقاعات التي سرعان ما يتلاشى بريقها ويتلاشى وجودها.
نلاحظ لدى بعض الجهات الحكومية عدم الشفافية مع موظفيها أو المواطنين على حد سواء، فعلى سبيل المثال لا توجد شفافية في ترشيح الموظفين للدورات التدريبية أو الترقيات أو التوظيف، ولا توجد شفافية في ترسية المشروعات وتنفيذها ومعاملات المواطنين الأخرى كالقبول في الجامعات والابتعاث والتعاملات البلدية، كما لا تنشر الحسابات الختامية والتقارير السنوية للوزارات الحكومية سوى ما نقرأه في الصحف حول مناقشة مجلس الشورى لها وبشكل مجمل دون تفاصيل واضحة.. هذا من جانب.
ومن جانب آخر، فبالرغم من أن الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد قد تضمنت بندا كاملا فيما يتعلق بالشفافية، إلا أننا لا نرى أية إنجازات على أرض الواقع فيما يتعلق بتطبيق هذا المبدأ من قبل "نزاهة"، وحتى تقاريرها السنوية لا تنشر على العموم، فقد تضمنت الاستراتيجية "إقرار مبدأ الوضوح (الشفافية) وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة عن طريق ما يأتي:
أ - التأكيد على مسؤولي الدولة بأن الوضوح وسيلة فاعلة للوقاية من الفساد، وإن اعتماده كممارسة وتوجه أخلاقي يضفي على العمل الحكومي المصداقية والاحترام.
ب - تسهيل الإجراءات الإدارية والتوعية بها، وإتاحتها للراغبين، وعدم اللجوء إلى السرية إلا فيما يتعلق بالمعلومات التي تمس السيادة والأمن الوطني.
ج - وضع نظام لحماية المال العام.
د - توضيح إجراءات عقود مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات المساهمة، وإعطاء الجمهور والمؤسسات المدنية ووسائل الإعلام حق الاطلاع عليها ونقدها.
هـ - كفالة حرية تداول المعلومات عن شؤون الفساد بين عامة الجمهور ووسائل الإعلام.
وبناء على ما سبق، فإن السؤال المطروح حول هذا الموضوع هو: هل يمكن حماية النزاهة ومكافحة الفساد من دون شفافية؟ فالشفافية تعد بشكل عام أحد المرتكزات الأساسية لنظم المحاسبة والمساءلة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال مكافحة الفساد في ظل غياب هذا المرتكز.

ولما كانت السلطة التنفيذية ممثلة في الوزارات الحكومية المختلفة، هي صاحبة الاختصاص المباشر في إدارة شؤون المواطنين وأموال الدولة العامة وتنفيذ الأنظمة والقوانين، فإن هناك أهمية بالغة في إخضاعها للمساءلة والمحاسبة عن جميع أعمالها، بما يضمن حسن تنفيذها لمختلف اختصاصاتها، وتتم هذه المساءلة من خلال اعتماد مبدأ الشفافية في تنفيذ الأعمال الحكومية ومن أهمها: تقديم التقارير الدورية عن الأنشطة وتقارير عن الحسابات المالية ونشرها وإخضاعها للمراجعة، وإلزام الجهات الحكومية بالإجابة عن الأسئلة والاستفسارات حول أدائها.

وكما رأينا آنفا أهمية تطبيق مبدأ الشفافية في الأعمال الحكومية، لكن يبقى السؤال المحير: لماذا لا تطبق الشفافية وتتجه بعض الجهات الحكومية إلى السرية وإخفاء المعلومات؟، ولماذا لم يلق مبدأ الشفافية الاهتمام الكافي من قبل "نزاهة"؟!

تعد الشفافية في الحقيقة من المبادئ الحديثة "الطارئة" على الناس، إذ لم تنبعث من طبيعة الثقافة الاجتماعية الأصيلة، بل اتخذت شكل شعارات وتصريحات وما أشبه، والفرد يقرؤها في الصحف والكتب والمواقع الإلكترونية لنزاهة والجهات الحكومية، وهي إذ تبقى فعالة في مجال الكلام والجدل والانتقاد فقط، ومن الصعب أن تتغلغل بتأثيرها في أعماق النفوس.

لا يخفى أن بعض الجهات الحكومية مصابة بالقصور والعيوب، والقيادات الإدارية فيها انبثقت من المجتمع الذي تعيش فيه واستمدت طبيعتها منه، فإذا كان المجتمع مصابا بالعيوب، فهذه القيادات لا بد أن تكون مثله مصابة بها، ومن هذه العيوب عدم الشفافية!

فالمجتمع على سبيل المثال يمتاز بالتكتم على مشكلاته ويتعامل معها بسرية تامة، ودائما ما يحاول إظهار الأمور على أتمها، وأنها بخير، ولله الحمد، ناهيك عن الخوف من العين والحسد، وعدم إظهار النعم والخير للآخرين، وليس هذا وحسب، بل إن من قيم المجتمع السلبية من أسبغ عليها الصبغة الدينية مثل ترديد حديث "استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان"، أو تسمية المجتمع بعوام الناس الذين يجب ألا يعلموا كل شيء والحديث إليهم على قدر عقولهم!

كما يمتاز المجتمع بعدم تطابق ظاهر الإنسان مع باطنه، وهذا يعني وجود حالة الرياء والكذب والنفاق في المجتمع؛ فالأب يكذب على زوجته وأبنائه، والعكس صحيح، والمعلم يكذب على طلابه في المدرسة وفي الجامعة والكلية، إضافة إلى الخوف من قول الحقيقة وتحمل المسؤولية، فالأشخاص الذين عاشوا مرحلة الطفولة والمراهقة تحت سلطة وسيطرة نظم التعليم والتربية الخاطئة والخطيرة، وعاشوا حالات التلقين والتقليد وتعلموا عدم قول الحقيقة والشفافية في التعامل، هؤلاء الأشخاص إذا أرادوا يوما التحرّك على المستوى الأخلاقي، فسيواجهون صعوبة كبيرة تقترب من المحال، فالصدق والشفافية ليسا بضاعة نشتريها من السوق، بل ثمرة من ثمار التحمل والصبر في مواجهة التحديات الصعبة في الحياة التي تضج بالمتغيرات على جميع المستويات.

ترسيخ المبادئ الأخلاقية مثل الصدق والأمانة يبدأ من التعليم والمسجد، ثم يأتي دور "نزاهة " لإقرار مبدأ الشفافية وفرض تطبيقه في العمل الحكومي.

المغامرة بمستقبل المتقاعدين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151008/Con20151008800904.htm

سعيد السريحي

قادت الرغبة في الحصول على الربح السريع كثيرا من المواطنين إلى الاستثمار في سوق الأسهم فانتهت بهم المغامرة إلى خسائر طالت رؤوس أموالهم التي ساهموا بها حين لم يحسبوا حسابا لما يتعرض له السوق من تقلبات وما يتعرض له الاقتصاد العالمي من انهيارات، والرغبة نفسها قادت مصلحة التقاعد إلى نفس الطريق فبلغت استثماراتها في سوق الأسهم ٤٣% وهو الأمر الذي أدخل مدخرات المتقاعدين في نفق ينذر بعجز عن الوفاء للمتقاعدين بمعاشاتهم وأوقع

مؤسسة التقاعد في حيرة بين انتظار ارتفاع قيمة الأسهم التي تمتلكها أو تسييل تلك الأسهم لتوفير السيولة النقدية وتسديد مستحقات المتقاعدين.
وإذا كان المواطنون الذين غامروا بأموالهم في سوق الأسهم يمتلكون الحق في دخول تلك المغامرة ما داموا وحدهم هم من يتحملون مسؤولية تلك المغامرة وما ترتب عليها من خسائر فإن مصلحة التقاعد لا تمتلك مثل هذا الحق ولم يكن للقائمين عليها أن يتخذوا قرارا مثل هذا القرار الذي يفتقر إلى الضمانات من ناحية ويفتقر إلى الحكمة التي تقتضي ألا تتم المغامرة بمثل هذه النسبة المرتفعة من مدخرات التقاعد.
هذه المغامرة تكشف أمرا آخر يتمثل في العجز عن الاستثمار في مجالات تشكل دعما للتنمية كالاستثمار في المجالات الصناعية والزراعية والتعليمية والصحية وغيرها والتي من شأنها أن تسهم في دعم الاقتصاد الوطني ورفع وتيرة التنمية وتوفير مزيد من المشاريع الكفيلة بتوفير الخدمات العامة للمواطنين والفرص الوظيفية للباحثين عن فرص للعمل.
مصلحة التقاعد بكل خبرائها ومستشاريها فضلت المغامرة في سوق الأسهم مثلها مثل أي مواطن لا خبراء ولا مستشارين لديه، ووضعت نفسها في مأزق كشف عنه تقريرها الذي لا تزال مناقشته معلقة في مجلس الشورى.

الانتخابات البلدية

"الشرقية": "الإبعاد" مصير من يقيم حملة انتخابية غير مرخصة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11454823

الدمام - «الحياة «
هددت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في المنطقة الشرقية بأن أي مرشح يدشن حملته قبل ترخيصها سيكون «الإبعاد» عن السباق الانتخابي مصيره، يأتي ذلك في وقت بدأت اللجنة فيه تلقي طلبات تراخيص الحملات الانتخابية لمرشحي ومرشحات المجالس البلدية في نسختها الثالثة، ممن أعلنت أسماؤهم ضمن القائمة الأولية للمرشحين الأربعاء الماضي، إذ حددت 15 يوماً فقط لتسلّم طلبات التراخيص، على أن تسلم لهم بعد إعلان القائمة النهائية للمرشحين، بعد نحو شهرين في 17 صفر المقبل.
وأوضح المتحدث باسم الانتخابات البلدية في المنطقة محمد الصفيان أن «اللجنة الإعلامية ستتولى مهمات استقبال طلبات تراخيص الحملات الانتخابية من المرشحين والمرشحات في حاضرة الدمام، والمكاتب الانتخابية المساندة، والمادة الثانية من لائحة الحملات الانتخابية تقضي بعدم جواز تنفيذ أي حملة انتخابية قبل الحصول على ترخيص من اللجنة المحلية.«
وأكد أنه تم تخصيص مكاتب لمنح التراخيص للحملة الانتخابية في مقر أمانة الشرقية، ستعمل على فترتين صباحية ومسائية، وتم تخصيص موظفين مؤهلين لذلك، مثلما وضعت اللجنة دليلاً إرشادياً خاصاً بالحملات الدعائية الانتخابية حتى يتمكن من خلاله أي مرشح أو مرشحة من معرفة الضوابط والإرشادات الخاصة بالحملة الانتخابية، وبينها أن يقدم المرشح أو المرشحة برنامجه الانتخابي وخطته الإعلانية ليتم درسها والموافقة عليها بحسب الدليل الإجرائي لتراخيص الحملات الانتخابية ومراقبتها»، مشدداً على أن «أي مرشح أو مرشحة لم يحصل على التراخيص اللازمة سيعتبر مخالفاً، وسيعرض نفسه للعقوبات التي قد تصل إلى الإبعاد من الانتخابات، إذا أقام حملة غير مرخصة».

48 ألف ناخب وناخبة بالحدود الشمالية

المصدر: جريدة الرياض السبت 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1087470

عرعر - واس
بلغ إجمالي عدد الناخبين بجداول قيد الناخبين الأولية لمنطقة الحدود الشمالية 48218 ناخباً وناخبة منهم 37567 ناخباً و10651 ناخبة بالمنطقة.
فيما بلغ إجمالي المرشحين بالمنطقة بالقائمة الأولية 182 مرشحاً منهم 173 مرشحاً من الرجال و9 مرشحات من النساء.

استقبال طلبات التراخيص يستمر 15 يوماً

لجنة الانتخابات البلدية في مكة المكرمة تبدأ استقبال طلبات 221 مرشحاً ومرشحةً

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1087465

مكة المكرمة - خالد الجمعي

بدأت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في مكة المكرمة استقبال طلبات المرشحين والمرشحات الراغبين في الحصول على التراخيص للحملات الانتخابية للدورة الانتخابية الثالثة 1437/1436ه في أم القرى ومدركة وعسفان والجموم الذين صدرت اسماؤهم ضمن القائمة الأولية للمرشحين.

وبين أمين العاصمة المقدسة رئيس اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمكة المكرمة د. أسامة بن فضل البار أنه تم إصدار القائمة الأولية للمرشحين والمرشحات البالغ عددهم 221 مرشحا ومرشحة في مكة المكرمة والقرى التابعة لها منهم 128 مرشحا و38 مرشحة في مكة المكرمة و23 مرشحا وست مرشحات في الجموم، وعشرة مرشحين وست مرشحات في عسفان، وسبعة مرشحين وثلاث مرشحات في مدركة، لافتا الى أن استقبال طلبات الحصول على تراخيص لتنفيذ الحملة الانتخابية للمرشحين والمرشحات تستمر لمدة 15 يوما، وذلك من خلال المركز الاعلامي الواقع في الطريق الدائري الثالث مقابل وقت اللياقة من الساعة الخامسة عصرا حتى العاشرة مساء، داعيا المتقدمين للحصول على الترخيص إلى التأكد من ورود اسمائهم في الكشوفات الأولية في المراكز الانتخابية الخاصة بهم والاطلاع على لائحة الحملات الانتخابية بالموقع للتعرف إلى التفاصيل، ولا تسلم التراخيص إلا للمرشحين والمرشحات الواردة أسماؤهم في القائمة النهائية.

وبين البار أن المادة الثانية من لائحة الحملات الانتخابية تنص بأنه لا يجوز تنفيذ أي حملة انتخابية قبل الحصول على ترخيص من قبل اللجنة المحلية، كما أن المادتين الخامسة والسادسة من لائحة الحملات الانتخابية صنفت تراخيص الحملات الانتخابية إلى ثلاث فئات (أ ، ب ، ج)، حيث تشتمل الفئة (أ)على أربعة أنواع هي الترخيص بإقامة المقر الانتخابي، واستخدام الوسائل الدعائية والوسائل الاعلانية والاعلامية وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات.

في حين تشتمل الفئة (ب) على ثلاثة أنواع هي إقامة المقر الانتخابي، واستخدام الوسائل الاعلانية والاعلامية، وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات.

فيما اقتصرت الفئة (ج) على نوعين فقط هما الترخيص باستخدام الوسائل الاعلانية والاعلامية وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات.

وتضمنت المادة السادسة من اللائحة المقابل المالي للتراخيص الذي يبدأ من (50 - 500) ريال حسب فئة الترخيص، في حين نصت المادة السابعة على أن يدفع المرشح المقابل المالي للوسائل الدعائية التي تشمل اللوحات والملصقات وتراوح أسعارها بين (20 و200) ريال لكل متر مربع، أو جزء منه، موضحا أن المادة الثامنة اشترطت للحصول على ترخيص الحملة الانتخابية عدة شروط منها تقديم طلب الترخيص المذكور أعلاه في التعميم، وكذلك دفع المقابل المالي للترخيص وفقاً لما ورد بالمادة (السادسة)، ودفع المقابل المالي المنصوص عليه في المادة (السابعة) إذا كان الطلب ترخيصا باستخدام الوسائل الدعائية وفق ما ورد بالفئة (أ).

كما بينت المادة التاسعة أن اللجنة المحلية تراجع طلبات تراخيص الحملات الانتخابية، وتصدر الترخيص اللازم لبدء الحملة الانتخابية بعد استكمال الاجراءات النظامية، وذلك قبل الإعلان النهائي لقوائم المرشحين بأسبوع على الأقل على

أن لا يتم تسليمة للمرشح إلا بعد الإعلان النهائي عن اسمه، ويراعى في الحملات الانتخابية التزام بالضوابط الشرعية وتوفير مكان مستقل للنساء.

القاضي: أبها كانت الأعلى بالمنطقة ب14 مرشحة

عسير تحتل المرتبة الثانية بعد الرياض بتسجيل 109 مرشحات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1087160

أبها - مريم الجابر

أوضحت إحصائية لوزارة الشؤون البلدية والقروية لأعداد المرشحين للانتخابات البلدية في الفترة المقبلة أن منطقة الرياض حصدت الرقم الأعلى من بين المناطق ب1310 مرشحين، منهم 1060 رجلاً، و250 من النساء.

في حين احتلت منطقة عسير المركز الثاني من بين أعلى مناطق المملكة من ناحية عدد المرشحين، إذ بلغ إجمالي المرشحين بها 952، منهم 843 مرشحا، و109 مرشحات، بينما حلت منطقة القصيم ثالثة ب694 مرشحا، 613 رجلا، 81 من النساء.

وأشار الإحصاء إلى أن "محافظة حفر الباطن كانت أقل اللجان المحلية في أعداد المرشحين، إذ سجلت بها 10 مرشحات، و97 مرشحا، بإجمالي 107 مرشحين.

وكشف رئيس اللجنة المحلية للانتخابات بعسير وأمين المنطقة صالح القاضي أن عدد المرشحات بلغ 100 مرشحة 14 منهن في مدينة أبها لوحدها، وفي بيشة 6 ناخبات، فيما بلغ عدد المرشحين 852 مرشحا.

وكان القاضي قد أوضح في وقت سابق أنه تم الاستعداد للانتخابات البلدية منذ وقت مبكر عبر 101 مركز منها 65 مركزا لرجال و36 مركزا للنساء وأن العاملين بالمراكز نحو 750 مشاركا ومشاركة بالإضافة إلى عدد 380 مشاركا ومشاركة باللجان المساندة المحلية من الأمانة.

وقال القاضي: إن عدد الناخبين في منطقة عسير أكثر من 39 ألف ناخب وأكثر من 3 آلاف ناخبة وبلغ عدد المرشحين 868 مرشحا ونحو 84 مرشحة.

من جهته، قال رئيس اللجنة العامة للانتخابات البلدية جديع القحطاني: إن "منطقتي الرياض وعسير الأعلى حضورا من بين مناطق المملكة في أعداد المرشحات، وهو ما أعلنته الوزارة، بعد إغلاق مرحلة الترشيحات"، مشيدا بما بذلته اللجان الانتخابية من جهد مميز، وعمل دؤوب خلال فترة التسجيل.

وبين بأن اللجنة العامة تعمل في هذه الأثناء على إخضاع كل الأرقام الخاصة بالمرشحين للتنقيح والفحص لمعرفة مدى مطابقتها للشروط والتعليمات الواجب توفرها في المرشحين والمرشحات. مفضلا عدم إعلان القوائم النهائية للمرشحين والمرشحات في ال10 أيام المقبلة تحديدا، إذ من المقرر الإفصاح عنها في 27 ذي الحجة الجاري.

من جانبها، قالت عضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد الناشطة الاجتماعية وإحدى المرشحات بمدينة أبها لخوض المعترك الانتخابي د. إيمان عسيري: إن منطقة عسير سباقة للتفاعل مع أي حدث على مستوى المملكة والانتخابات البلدية أتت إلينا على طبق من ذهب لنشارك في مسيرة هذا الوطن الغالي والمرأة قادرة على خوض الانتخابات والتقدم بثبات لافتة إلى أن تراجع عدد المرشحات في منطقة عسير قد يكون بسبب الجهل في لوائح الانتخابات أو ماهية العمل بعد الفوز بالانتخابات.

وعن سبب ترشحها قالت العسيري: إنها تود من خلال ترشحها المساهمة في دفع عجلة التقدم في الوطن.

انسحاب مرشحة في الصلصلة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 18 ذو الحجة 1436هـ - 2 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151002/Con20151002799792.htm

محمد الهمش (خيبر)
أعلنت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في منطقة المدينة المنورة القائمة الأولية لأسماء المرشحين والمرشحات في جميع مراكز تسجيل المرشحين والمرشحات بالمنطقة.
وأوضح رئيس الدائرة الانتخابية أحمد الرشيدي، أنه بعد صدور قوائم الترشيح من اللجنة المحلية للانتخابات بالمدينة المنورة والتي ضمت 16 مرشحا ومرشحة للمجلس البلدي بالصلصلة، أبلغت المرشحة الوحيدة اللجنة بانسحابها من الترشيح للمجلس البلدي.
ودعت اللجنة المرشحين والمرشحات الراغبين بإقامة حملات انتخابية للحصول على تراخيص الحملات الانتخابية الخاصة بهم، بالحضور لمقر المركز الانتخابي للرفع لهم بإصدار ترخيص من اللجنة المحلية بالمدينة المنورة.

58 مرشحا في قوز الجعافرة وصبيا

المصدر: جريدة عكاظ السبت 19 ذو الحجة 1436هـ - 3 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151002/Con20151002799733.htm

عبدالرحمن شار (صبيا)
بلغ عدد المرشحين لعضوية المجلس البلدي بصبيا 35 مرشحا، بينهم مرشحتان، فيما بلغ عد المرشحين لعضوية المجلس البلدي ببلدية قوز الجعافرة 23 مرشحا من ضمنهم مرشحة واحدة.
وأوضح مدير المركز الانتخابي ببلدية قوز الجعافرة بمحافظة صبيا علي مرعي أن مرحلة قيد الناخبين في الدورة الثالثة ببلدية قوز الجعافرة شهدت إقبالا جيدا من الناخبين والناخبات وسجلت معدلا مقاربا من الدورة الثانية حيث سجل المركز الانتخابي 1708 ناخبين خلال الدورتين و155 ناخبة، فيما سجل خلال هذه الدورة 792 ناخبا تمت إضافتهم لمن سجل خلال الدورة الثانية وبذلك يكون عدد من سجل في قيد الناخبين كاملا خلال الدورتين 1863 ناخبا وناخبة منذ بداية تسجيل الناخبين في الثامن من شهر ذي القعدة حتى يوم الاثنين 1436/12/1هـ

18 مرشحا و1310 ناخبين في صامطة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 19 ذو الحجة 1436هـ - 3 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151002/Con20151002799732.htm

أحمد الجبيلي (صامطة)
أعلنت اللجنة المحلية للانتخابات في صامطة أن القائمة الأولية للمرشحين ضمت 18 مرشحا، منهم 3 سيدات.
وبين رئيس بلدية صامطة سفر الشهراني أن عدد الناخبين في المحافظة من خلال المراكز الأربعة منها واحد نسائي، بلغ ٨٤٣ ناخبا، فيما هناك ٤٦٧ ناخبة.
وقال إن عملية قيد الناخبين استمرت لأسبوعين كاملين، حيث امتازت بالسلاسة والسهولة في ظل الترتيبات المسبقة وسط دعم المسؤولين في وزارة الشؤون البلدية.

3 مواد انتخابية تترقبها الطعون

المصدر: جريدة عكاظ السبت 19 ذو الحجة 1436هـ - 3 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151002/Con20151002799728.htm

عكاظ (جدة)
مع إعلان القوائم الأولية للمرشحين في المناطق، يترقب المتقدمون للانتخابات في مختلف مناطق المملكة مخالفات قد يقع فيها مرشحون منافسون، وتقديم طعونهم للجنة الأمر الذي قد يعزز فرص فوزهم.
وقد بين نظام المجالس في ثلاث مواد المخالفات الانتخابة مع عقوباتها والتي من المفترض أن يعمل المرشح على عدم الوقوع فيها تفاديا للمخالفة.
المادة 51
يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين ألف ريال أو بكلتا العقوبتين كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية:- استخدام القوة أو التهديد لإعاقة الإجراءات الانتخابية، أو منع أي من العاملين في الانتخابات من أداء عمله، أو التأثير على حرية الانتخاب.
-تعمد إتلاف أو إخفاء أي مستند انتخابي، أو صندوق اقتراع.
-شراء الأصوات، أو تقديم هدايا أو مبالغ مالية أو ميزات وتسهيلات للناخبين من أجل كسب تأييدهم.
-تعمد الإضرار بمرافق العملية الانتخابية وأجهزتها الفنية والتشغيلية.
-تلقي أي تمويل من جهات خارجية.
-انتحال شخصية الغير في التصويت.
-تعمد الإضرار بمقرات ووسائل حملات الدعاية الانتخابية لمرشح.
-عدم الإفصاح عن مصادر تمويل حملته الانتخابية وأوجه صرفها.
-تزوير النتيجة الانتخابية أو المساهمة في ذلك.
المادة 52
يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف ريال كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية:
-تكرار القيد في جداول قيد الناخبين.

-تكرار التصويت.
-التصويت في دائرة انتخابية لم يقيد اسمه في جداول قيد الناخبين فيها.
-الدخول إلى الأماكن المعلن منع الدخول إليها.
-تقديم بيانات ومعلومات غير صحيحة إلى اللجان الانتخابية.
-تنظيم المسابقات أثناء الحملات الانتخابية.
-مخالفة الضوابط التي تحددها لائحة الحملات.
المادة 53
يعاقب بغرامة لا تتجاوز ألف ريال كل من ارتكب مخالفة لأحكام هذا النظام أو لوائحه.
وبين نظام المجالس البلدية في مادته الرابعة والخمسون يترتب على الإدانة في أي من الأفعال المنصوص عليها في المادتين 51 و52 استبعاد المدان من الترشح لعضوية المجلس إن كان مرشحا أو حرمانه من التصويت إذا كان ناخبا.
ونصت المادة الستون والتي تتعلق بالمخالفات التي يرتكبها عضو المجلس البلدي وتقول المادة: يعاقب عضو المجلس الذي يخالف أحكام النظام بإحدى العقوبات الآتية: (الإنذار، الحرمان من مكافأة العضوية بما لا يتجاوز ثلاثة أشهر، وإسقاط العضوية.)
وتؤكد المادة الحادية والستون أنه تصدر العقوبات بقرار من الوزير بناء على توصية من لجنة النظر في مخالفات أعضاء المجالس البلدية، ويحق لمن صدر ضده القرار التظلم منه أمام ديوان المظالم وفقا لنظامه.

36 امرأة مرشحة في حائل

المصدر: جريدة عكاظ السبت 19 ذو الحجة 1436هـ - 3 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151002/Con20151002799730.htm

راشد الثويني (حائل)
سجلت قيود الناخبين في انتخابات منطقة حائل 36 امرأة من أصل 429 مرشحا في 18 مركزا انتخابيا بالمنطقة، بعد إعلان اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بحائل قائمة المرشحين الأولية في الدورة الثالثة من المجالس البلدية.
وقالت أمانة منطقة حائل إن 7 من المرشحين أعلنوا انسحابهم قبل نشر قوائم المرشحين كما خلت 7 مراكز انتخابية من المرشحات.
ودعت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بأمانة حائل المرشحين للانتخابات البلدية بالدورة الثالثة الواردة أسماؤهم ضمن قائمة المرشحين الأولية الراغبين في الحصول على تراخيص الحملات الانتخابية التقدم بطلب الترخيص عن طريق الفريق الإعلامي باللجنة المحلية للانتخابات البلدية بحائل بمبنى الأمانة أو لدى المكاتب الانتخابية المساندة بالبلديات اعتبارا من اليوم ولمدة 15 يوما، فيما يتم تقديم طلبات المرشحات من خلال مكتب الخدمات الانتخابية المساندة (نساء) باللجنة المحلية بالانتخابات البلدية بمبنى الأمانة (مركز الأعمال النسائية) أو لدى المكاتب الانتخابية المساندة بالبلديات (نساء).

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

منهم 1066 امرأة والقائمة النهائية بعد شهرين

7600 مواطن ومواطنة يتنافسون على مقاعد المجالس البلدية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م
https://www.aleqt.com/2015/10/04/article_995436.html

عبدالله الروقي من الرياض

قال لـ "الاقتصادية" جديع القحطاني رئيس اللجنة التنفيذية للانتخابات البلدية، أنه تم إدراج 7600 مرشح ضمن القوائم الأولية للمترشحين في الانتخابات البلدية بدورتها الثالثة، منهم 1066 امرأة وذلك في جميع مناطق السعودية، مشيرا إلى أن الفترة الزمنية المحددة في التدقيق على الأسماء المدرجة واستخراج القوائم النهائية بأسماء المرشحين تستغرق شهرين كاملين، مؤكدا بأن الانتخابات البلدية لهذا العام لم تسجل أي حالة طعن سواء على صعيد الناخبين أو المرشحين.

وتوقع القحطاني أن يتم تسليم رخص الحملات الانتخابية للمرشحين قبل انطلاق الحملات بأسبوع واحد، حيث إن الفترة المحددة لبدء الحملات الانتخابية ستكون في تاريخ 17 صفر 1437هـ، مشيرا إلى أن أعداد وأنواع التراخيص التي يسعى المرشحون للحصول عليها تقسم إلى ثلاثة أنواع، هي: ترخيص (أ) و (ب) و(ج)، ويطلق على الترخيص (أ) بالترخيص الشامل وذلك لتضمنه على الترخيص بإقامة المقر الانتخابي، واستخدام الوسائل الدعائية، والوسائل الإعلامية، وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات، فيما يتضمن الترخيص (ب) على الترخيص بإقامة المقر الانتخابي، واستخدام الوسائل الإعلامية، الترخيص بإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات، بينما اقتصر ترخيص (ج) على الترخيص باستخدام الوسائل الإعلامية، وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات."

وتبلغ القيمة المالية للترخيص (أ) 500 ريال، و300 ريال للترخيص (ب) و200 ريال للترخيص (ج).

كما أكد أنه جار التدقيق والتأكد من صحة بيانات الناخبين والناخبات ممن قيدوا أسماءهم في هذا العام، متوقع بأنه سيكون هناك انخفاض في العدد المعلن سابقا البالغ 1.7 مليون ناخب وناخبة.

ومن جهتها دعت وزارة الشؤون البلدية والقروية عبر موقعها الانتخابي في وقت سابق المرشحين والمرشحات ممن وردت أسماؤهم في القوائم الأولية للمرشحين إلى تقديم طلبات الحصول على تراخيص الحملات الانتخابية.

وقالت الوزارة إن المادة الثانية من لائحة الحملات الانتخابية تنص على أنه لا يجوز تنفيذ أي حملة انتخابية قبل الحصول على ترخيص من اللجنة المحلية، لذا وجب عند ورود أسماء المرشحين والمرشحات في قائمة المرشحين الأولية التي سيتم نشرها في 17 / 12 / 1436 أن يتم البدء في تقديم الطلبات ولمدة خمسة عشر يوما فقط ولا تسلم التراخيص إلا للمرشحين والمرشحات الواردة أسماؤهم في القائمة النهائية بتاريخ 17 صفر 1436، علما أن تقديم طلبات التراخيص يتم في اللجنة المحلية - الفريق الإعلامي مباشرة أو لدى المكاتب الانتخابية المساندة بالبلديات.

وكانت قد شددت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بالمنطقة الشرقية، على الالتزام بشروط وضوابط لائحة الحملات الانتخابية، وضرورة تقديم طلب ترخيص حملات الدعاية للمرشحين إلى اللجنة المحلية وفقا للنموذج المعد لذلك خلال 15 يوما من تاريخ الإعلان الأولي لقوائم المرشحين.

حظر استخدام المساجد وشعار الدولة والصور في الانتخابات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11467910

الدمام – عمر المحبوب

حظرت لائحة الحملات الانتخابية استخدام المساجد أو المرافق العامة أو المنشأة الحكومية، ودور العلم والجمعيات الخيرية والأندية الرياضية والثقافية والهيئات العامة وجمعيات النفع العام، وغيرها من الإدارات والهيئات والمصالح والمؤسسات العامة، لأغراض الحملة الانتخابية.

وعلمت «الحياة» أن مواد اللائحة التي حصلت عليها شددت على النهي عن استخدام شعارات الدولة الرسمية أو علمها أو أحد الشعارات الحكومية، أو الإشارات والرموز الدينية، أو التاريخية، أو القبلية، أو أسماء، أو صور الشخصيات العامة في الحملة الانتخابية، وكذلك استخدام القنوات التلفزيونية الحكومية أو الخاصة داخل المملكة أو خارجها في الحملات الانتخابية.

واحتوت اللائحة على 35 مادة، تضمنت محاذير عدة، تعرض المرشح أو المرشحة للعقوبات والمخالفات، من بينها «عدم القيام بأي نشاط دعائي لأغراض الحملات الانتخابية، بدعم من أي جهة أجنبية، ولا يجوز لأي جهة رسمية أو هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة تملك الحكومة جزءاً من أسمهما تقديم أي شكل من أشكال الدعم المعنوي والمادي، أو أي تسهيلات أو موارد لأي مرشح، أو القيام بأي تصرف من شأنه التأثير بشكل مباشر، أو غير مباشر، في الحملة الانتخابية لأي مرشح، سواءً أكان هذا الأثر لمصلحته أو ضده.«

وأكدت أنه «يحق للمرشح استخدام الوسائل الإعلامية والإعلانية والدعائية والمواقع الإلكترونية في تنفيذ حملته الانتخابية». كما تضمنت اللائحة عدم الإخلال بالنظام العام، أو إثارة الفتنة، أو أي نزاع طائفي أو قبلي أو إقليمي أو الإساءة إلى أي من الناخبين أو المرشحين بصورة مباشرة أو غير مباشرة.«

وحدد الدليل الإجرائي لتراخيص الحملات الانتخابية عدداً من الضوابط أهمها، أنه «لا يجوز تنفيذ أي حملة انتخابية قبل الحصول على ترخيص من اللجنة المحلية للانتخابات، للمرشح الذي يرد اسمه في إعلان القوائم الأولية لقائمة المرشحين، والتقدم إلى اللجنة المحلية للانتخابات بطلب الترخيص لحملته الانتخابية، التي بدأت بنهاية شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، وتستمر 15 يوماً.«

وتصدر اللجنة المحلية الترخيص اللازم للمرشح لبدء حملته الانتخابية بعد استكمال الاجراءات النظامية، وذلك قبل الإعلان النهائي لقائمة المرشحين بأسبوع على الأقل، ولا يتم تسليم الترخيص للمرشح إلا بعد الإعلان النهائي عن اسمه. ويراعى في الحملات الانتخابية الالتزام بالضوابط الشرعية، وتوفير مكان مستقل للنساء. كما تقوم اللجنة المحلية بالتنسيق مع الأمانات والبلديات، لتحديد مواصفات اللوحات والملصقات الدعائية وضوابط استخدامها والمواقع الملائمة لها، ومراعاة إتاحة الفرصة المتساوية لكل مرشح.

ونصت الضوابط على «ألا تتضمن الحملة الانتخابية للمرشح أي صورة شخصية للرجال أو النساء، وللمرشح تعيين أحد الناخبين متحدثاً باسمه في حملته الانتخابية، ويجب على المرشح تقديم اسم المتحدث كتابة إلى اللجنة المحلية للانتخابات قبل بدء الحملة، ولا يجوز للمرشح أو وكلائه أو المتحدث باسمه أو أي من مساعديه زيارة مقرات المرشحين الآخرين، أو التنسيق معهم في المجالات الدعائية.«

وأكدت أن المرشح «يجب عليه أن يركز فقط على اختصاصات المجالس البلدية، ولا يجوز أن تتضمن حملته الانتخابية وعوداً أو برامج تخرج عن دور عضو المجلس ومهماته وصلاحياته».

22 مرشحا ومرشحة في ظهران الجنوب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151005/Con20151005800214.htm

تركي الوادعي (ظهران الجنوب)
أعلنت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في منطقة عسير عن أسماء 22 مرشحا ومرشحة واحدة في القائمة الأولية للانتخابات البلدية بظهران الجنوب، هم:
احمد محمد المهجري، ناجي سالم عصمان، داهش محمد داهش، جابر دوس القحطاني، سالم أحمد ربيث، غرسان عوض آل غرسان، احمد محمد السحامي، احمد حسين المحضي، حامد دليم حسن، عوض أحمد فرحان، تركي سعيد مسعد، محمد حسين آل شريم، حمد صالح شيبان، سعيد ملفي القاضي، عبدالسلام قاسم آل طوق، محمد حسين صلاح، محمد صالح آل زاهر، خيرية عبدالله كباس، حسين عوض الخرصاني، علي مرعي مسفر، صالح محمد شايع، ومحمد ناصر الفحوس.
ودعت اللجنة جميع المرشحين والمرشحات إلى التوجه للجان المحلية أو الخدمات المساندة في البلدية (المركز الإعلامي) للحصول على تصريح الحملة الانتخابية.

33 مرشحا في بيش والعالية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151005/Con20151005800212.htm

عبد الرحمن شار (صبيا)
بلغ عدد المرشحين لعضوية المجلس البلدي ببلدية محافظة بيش 16 مرشحا بينهم سيدة واحدة تقدمت للترشح، بينما سجل المركز الانتخابي في مركز العالية دخول 17 مرشحا بينهم سيدتان.
وفي نفس السياق، تضمنت القائمة الأولية للمرشحين في انتخابات بلدي صبيا أسماء شابة أكدت تفاؤلها بالفوز بأحد المقاعد العشرة في بلدي المحافظة.
وقال المرشح في انتخابات المجلس البلدي في صبيا خالد صائغ: دخول عدد من الأسماء الشابة في قائمة المرشحين في انتخابات المجلس البلدي بصبيا، أعطى مساحة كبيرة من التفاؤل في فوز عدد جيد منهم في المقاعد المحددة، وسأحرص جاهدا في حال فوزي بأي مقعد على العمل مع زملائي بكل إخلاص وأمانة بما يخدم المحافظة وقراها من اهتمام بالشوارع والنظافة وتفعيل خدمات واجبة على البلدية لخدمة المجتمع كالاهتمام بالحدائق وصيانتها ومعالجة مشاكل تكدس النفايات ببعض الأحياء كحي الخالدية. وأضاف: مكتبي سيكون مفتوحا لأي شخص لديه مشكلة مع البلدية وخدماتها وسأكون صوتا لكل من قصرت البلدية في خدمتهم وإن لم أحقق شيئا لأبناء محافظتي سأتقدم باستقالتي. وعبر نايف حسن زنقوطي وعلي عادي طميحي عن تفاؤلهما بالفوز، لافتين إلى أن تحسين وتطوير المشاريع الخدمية في صبيا وتطوير البرامج والأنشطة الشبابية سيكون في أولى البرامج الانتخابية.

استبعاد 9 مرشحين في الباحة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151005/Con20151005800213.htm

عكاظ (الباحة)
استبعدت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في دورتها الثالثة بمنطقة الباحة 9 مرشحين عن القائمة الأولية للمرشحين بينهم عرفاء قرى ومستثمرون.
وعزا أمين منطقة الباحة رئيس اللجنة المهندس محمد بن مبارك المجلي استبعاد المرشحين التسعة إلى عدم انطباق الشروط عليهم مبدئيا، لافتا إلى أنه سيتم تدقيق أسماء المستبعدين مجددا لاحتمال تشابه الأسماء بالعرفاء والمستثمرين، موضحا أن اللجان المحلية نشرت أسماء المرشحين والمرشحات في المراكز الانتخابية وفق الخطة المعتمدة، إذ ليس من النظام نشرها في الصحف.

70 سيدة في انتخابات القصيم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151005/Con20151005800210.htm

عكاظ (بريدة)
توقع مراقبون أن تشهد بعض المراكز الانتخابية تنافسا كبيرا لأول مرة بين الرجال والنساء للفوز بعضوية المجلس البلدي، وفيما ترددت أحاديث عن احتمال تسجيل انسحابات نسائية، إلا أن الإعلان عن القوائم النهائية للمرشحين البالغ عددهم 680 مرشحة ومرشحا أظهر تقدم 70 سيدة تقدمن لعضوية 22 مجلسا، فيما خلت قوائم 6 مراكز انتخابية من أي مرشحات.
وسجلت مدينة بريدة العدد الأكبر من المتقدمات بـ 11 مرشحة، فيما سجلت محافظة عيون الجواء غيابا تاما للمرشحات وهي المحافظة الوحيدة التي تشهد هذه الحالة.
وتوزعت المرشحات بين كل من: بريدة 11، عنيزة 4، الرس، البكيرية 4، المذنب 4، الاسياح 1، البدائع 2، رياض الخبراء 3، الخبراء 4، ضرية 3، النبهانية 3، الشماسية 8، البصر 2، دخنة 1، قبة 1، الفوارة 1، العمار 1، قصيباء 1، قصر ابن عقيل 3، البطين 7، والظاهرية 2. أما المراكز التي لم تتقدم لها مرشحات فهي: عيون الجواء، شري، الفويلق، الدليمية، ابانات، والقوارة. وقال مراقبون لـ(عكاظ) إن التأكيد الأولي على قدرة المترشحين والمترشحات ورغبتهم الأكيدة في التواصل في المسابقة على الترشح ستظهرها بداية الإعلانات التي ستنطلق لاحقا بعد ان يحصلوا على الترخيص الخاص، حيث دعت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمنطقة القصيم المرشحين والمرشحات الراغبين بإقامة حملات انتخابية للحصول على الترخيص اللازم لذلك. يذكر أن القوائم أظهرت أسماء تكررت محاولاتها لنيل عضوية المجلس البلدي منذ الدورة الأولى مرورا بالدورة الثانية وقد يكون الموقف حاليا أصعب بعد تكرار المحاولة وإن كان لزيادة عدد المجالس لكل مدينة دور في رفع الاستيعاب.

15 يوما لاستخراج تراخيص الحملات الانتخابية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151005/Con20151005800209.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
توافد عدد من المرشحين والمرشحات للانتخابات البلدية بمنطقة الرياض في دورتها الثالثة على مقر اللجنة التنفيذية بشارع صلاح الدين في حي الملز بمدينة الرياض، وكذلك على مكاتب الخدمات المساندة في البلديات التابعة لمحافظات المنطقة للحصول على طلبات تراخيص الحملات الانتخابية الخاصة بهم التي حددت مدة التقديم عليها بـ 15 يوما بدءا من يوم 17 من الشهر الحالي.
ونصت المادة الثانية من لائحة الحملات الانتخابية على أنه لا يجوز للمرشح تنفيذ أي حملة انتخابية قبل الحصول على ترخيص من اللجنة المحلية.
ويتضمن طلب الترخيص ثلاثة أنواع من الحملات الانتخابية للمرشح حرية الاختيار بينها، النوع الأول ترخيص (أ) ويشمل إقامة مقر انتخابي واستخدام الوسائل الدعائية واستخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات، والنوع الثاني يشمل إقامة مقر انتخابي واستخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات، والنوع الثالث يشمل استخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات.
وكانت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمنطقة الرياض قد أعلنت عن القائمة الأولية لأسماء المرشحين في جميع مراكز تسجيل المرشحين بمنطقة الرياض ومحافظاتها ومدنها يوم الأربعاء الماضي.

تشمل إقامة مقر انتخابي واستخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية والمحاضرات

مرشحو الرياض يبدؤون في استخراج تراخيص حملاتهم الانتخابية

المصدر: جريدة سبق الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
http://sabq.org/I7Igde

واس- الرياض:
توافد عدد من المرشحين والمرشحات للانتخابات البلدية بمنطقة الرياض في دورتها الثالثة على مقر اللجنة التنفيذية بحي الملز، وكذلك على مكاتب الخدمات المساندة في البلديات التابعة لمحافظات المنطقة للحصول على طلبات تراخيص الحملات الانتخابية الخاصة بهم، والتي حددت مدة التقديم عليها 15 يوماً بدءاً من يوم 17 من الشهر الحالي.

ويتضمن طلب الترخيص ثلاثة أنواع من الحملات الانتخابية للمرشح حرية الاختيار بينهما، النوع الأول ترخيص (أ) ويشمل إقامة مقر انتخابي واستخدام الوسائل الدعائية واستخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات، فيما يشمل النوع الثاني إقامة مقر انتخابي واستخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات، ويشمل النوع الثالث استخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات.
وكانت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمنطقة الرياض قد أعلنت عن القائمة الأولية لأسماء المرشحين في جميع مراكز تسجيل المرشحين بمنطقة الرياض ومحافظاتها ومدنها يوم الأربعاء الماضي.

استبعاد 6922 ناخباً بجدة وإضافة21 مرشحاً

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/634305

سعد آل منيع - جدة
استبعدت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمحافظة جدة 6922 ناخبا لوجود أخطاء وعدم اكتمال المسوغات المطلوبة، بالإضافة إلى تنقلهم بين الدوائر وتغيير محل الإقامة، كما تم إضافة 21 مرشحا بعد المراجعة والتدقيق في البيانات المرفقة.
وقال المتحدث الإعلامي للانتخابات البلدية بمحافظة جدة، سعود التويم، قال: «إجمالي الناخبين في الدورة السابقة بلغ 91,547 ناخبا، وتم تسجيل 26,248 ناخبا ليصبح العدد الإجمالي 117,795 ناخبا، ولكن بعد التدقيق في الأوراق ومراجعتها تم استبعاد 3554 ناخبا لوجود أخطاء وعدم اكتمال المسوغات المطلوبة واستبعاد 3368 ناخبا أيضًا بسبب تغيير السكن وعدم إلغاء تسجيله السابق في الدائرة مقر سكنه ليصبح بذلك عدد من تم استبعادهم 6922 ناخبًا.
وأضاف التويم: «بالنسبة لعدد المرشحين والمرشحات في الدورة الثالثة فتم الإعلان عن تسجيل 464 مرشحًا، ولكن بعد المراجعة والتحقيق والتدقيق في البيانات المرفقة من المحافظات التابعة لمدينة جدة وجد أن العدد 485 مرشحا ليتم إضافة 21 مرشحا.
وأشار إلى أن اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمحافظة جدة، بدأت في استقبال تلقي طلبات تراخيص الحملات الانتخابية لمرشحي ومرشحات المجالس البلدية في دورتها الثالثة، والذين أُعلنت أسماؤهم ضمن القائمة الأولية للمرشحين يوم الأسبوع الماضي، حيث تم تحديد مدة 15 يومًا فقط لتسلُّم طلبات التراخيص، على أن تسلم لهم بعد إعلان القائمة النهائية للمرشحين بتاريخ 17 صفر 1437 هـ المقبل.
وأكد أن المادة الثانية من لائحة الحملات الانتخابية تقضي بعدم جواز تنفيذ أي حملة انتخابية قبل الحصول على ترخيص من اللجنة المحلية للانتخابات بالمنطقة، مضيفا أن الانتخابات البلدية تسير وفق الجدول الزمني المعتمد.
وأوضح أنه تم تخصيص مكاتب لمنح التراخيص للحملة الانتخابية في مقر أمانة جدة وبلديات المحافظات التابعة لها وستعمل على فترتين صباحية ومسائية مع تخصيص موظفين مؤهلين لهذه العملية، ولفت إلى أنه على الراغبين التقدم للتراخيص من خلال هذه المكاتب أو مكاتب الخدمات المساندة في البلديات، إضافة إلى ضرورة أن يقدم المرشح أو المرشحة برنامجه الانتخابي وخطته الإعلانية لتتم دراستها والموافقة عليها حسب الدليل الإجرائي لتراخيص الحملات الانتخابية ومراقبة الحملات.
وقال: إنه بإمكان جميع المرشحين والمرشحات الرجوع لموقع انتخاب www.intekhab.gov.sa للحصول على معلومات إضافية وشاملة، لافتًا إلى أن المدة المحدد للتقدم على التراخيص 15 يومًا من تاريخ وضع القوائم الانتخابية.

إعلان المرشحين على موقع الأمانة يخالف التعليمات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151006/Con20151006800564.htm

أحمد السلمي (جدة)

ردت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في محافظة جدة على المرشحين الذين انتقدوا عدم نشر القائمة الأولية للمرشحين على الموقع الالكتروني لأمانة المحافظة، حيث قال المتحدث الرسمي للجنة سعود التويم إن اعلان أسماء المرشحين في هذه المرحلة على موقع الأمانة مخالف لتعليمات وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وأشار التويم الى أن تعليمات الوزارة تقضي بنشر القائمة الأولية للمرشحين في مقار الدوائر والمراكز الانتخابية التي تفتح أبوابها يوميا ما بين الساعة الخامسة عصرا والثامنة مساء ما عدا يوم الجمعة، لإطلاع الذين تقدموا بترشيحاتهم على الأسماء الواردة في القائمة.

وكان عدد من المرشحين قالوا في تصريحات لـ«عكاظ» إنهم لا يعلمون حتى الآن ما اذا كانت أسماؤهم وردت في القائمة الأولية، مشيرين الى أن المراكز الانتخابية التي راجعوها وجدوها مغلقة الأبواب. وطالبوا بنشر أسماء المرشحين على موقع أمانة جدة.

26 مرشحاً يتنافسون على عضوية بلدي ضباء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151006/Con20151006800445.htm

محمد المويلحي (ضباء)

أعلنت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمنطقة تبوك أسماء 26 مرشحا ومرشحة يتنافسون على الفوز بعضوية المجلس البلدي في محافظة ضباء، وهم: إبراهيم راشد سالم الكشر، إبراهيم طويلع محمد الحويطي، أحمد حسين عبدالله الحويطي، أحمد حمود حامد القرعاني، أمل فهمي محمود البوق، حصة سعد محمد القصير، دخيل الله حسن سلامه الدقيقي، سالم سليمان محمد الحويطي، سالم علي عودة العرادي، سامي علي سليمان الحويطي، سليمان هليل سلامه الطقيقي، سمير سليمان حمود الجيش الطقيقي، صالح فريج سليمان الحويطي، صلاح سلامه عودة بن ناجم، عبد الرحمن محمود أحمد المهدي، عبد الغني إبراهيم محمود العبيدان، عبد الله حسن سلامه الطقيقي، عبدالله سمران عيد الحويطي، عبدالله محمد عبدالله العلي، عطاف محمد محمود العريني، عيد سالم فريج المشهوري الحويطي، متعب جمعة محمد الحويطي، محمد سليمان عطا الله الحويطي، محمد طويلع محمد القرعاني الحويطي، محمد علي محمد بديوي، وهبة حماد محمد الفقير.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بدء إصدار تراخيص حملات المرشحين في بعض المناطق

274مرشحا ومرشحة للانتخابات البلدية في الطائف

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
https://www.aleqt.com/2015/10/06/article_995972.html

ماجد «الاقتصادية» من الرياض

دعت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في أمانة محافظة الطائف في دورتها الثالثة المرشحين والمرشحات، الواردة أسماؤهم ضمن قائمة المرشحين الأولية، والبالغ عددهم 274 مرشحاً ومرشحة، الراغبين في الحصول على تراخيص الحملات الانتخابية، التقدم بطلب الترخيص عن طريق الفريق الإعلامي في اللجنة المحلية للانتخابات البلدية، في مبنى الأمانة في النسيم (رجال) ، ومكتب الخدمات النسائية المساندة (نساء.(

وحددت للمرشحين والمرشحات في المحافظات والمراكز التابعة، التقدم لمكاتب الخدمات المساندة (رجال ، نساء)، في البلديات المرتبطة التي ينتمي لها المرشح أو المرشحة.

وأهاب المهندس محمد بن عبد الرحمن المخرج أمين الطائف رئيس اللجنة المحلية للانتخابات البلدية، بالراغبين من المرشحين مراجعة الفريق الإعلامي للانتخابات البلدية، ليتمكنوا من بدء واستكمال إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة لحملاتهم الانتخابية، وفقاً للائحة الحملات الانتخابية للدورة الجديدة، التي تنص المادة الثانية فيها على أنه لا يجوز تنفيذ أي حملة انتخابية قبل الحصول على ترخيص من قبل اللجنة المحلية، ولن يتم تسليم التراخيص إلا للمرشحين والمرشحات الواردة أسماؤهم في القائمة النهائية للمرشحين، التي ستعلن الأحد 17 صفر المقبل إن شاء الله.

وكانت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في محافظة الطائف قد أعلنت القائمة الأولية لأسماء المرشحين والمرشحات، في جميع مراكز الانتخابات في الطائف والمحافظات والمراكزالتابعة (تربة، رنية، الخرمة، المويه، ميسان، بني سعد، المحاني، قيا، القريع بني مالك، ظلم)، وبلغ عددهم 274 مرشحا ومرشحة.

وفي السياق ذاته، تواصل اللجنة المحلية للانتخابات في الأحساء، أعمالها في تلقي طلبات تراخيص الحملات الانتخابية لمرشحي ومرشحات المجالس البلدية في دورتها الثالثة، الذين أعلنت أسماؤهم ضمن القائمة الأولية للمرشحين، حيث تم تحديد مدة 15 يوماً فقط لاستلام طلبات التراخيص، على أن تُسلم لهم بعد إعلان القائمة النهائية للمرشحين في 17 صفر 1437هـ المقبل.

وأوضح خالد بن محمد بووشل المنسق الإعلامي في اللجنة رئيس فريق الإعلام والتوعية، أنه تم تحديد مقر اللجنة المحلية في الأمانة لاستقبال المرشحين والإدارة النسائية للمرشحات، وفيما يخص التقديم على تراخيص الحملات الإعلامية في (يبرين، البطحاء، سلوى)، فيتم التقديم عليه لدى مندوب اللجنة المحلية في كل بلدية، وللمرشحات مندوبة اللجنة المحلية في المركز الانتخابي الذي تم التسجيل فيه.

وأشار إلى أن أي مرشح أو مرشحة لم يحصل على التراخيص اللازمة للحملة الانتخابية، سيعد مخالفاً وسيعرض نفسه للعقوبات، التي قد تصل إلى الاستبعاد من الانتخابات إذا أقام حملة غير مرخصة.

يذكر أن الإحصاءات النهائية للجنة المحلية للانتخابات في الأحساء، تضمنت تسجيل 122 مرشحًا و 44 مرشحة.

من جهة أخرى، أعلنت اللجنة المحلية للانتخابات في منطقة تبوك، عن قائمة المرشحين الأولية في محافظة أملج وعددهم 32 مرشحا ومرشحة، يتنافسون على ثمانية مقاعد، حيث يمثل هذا العدد ثلثي مقاعد المجلس البلدي للمحافظة، الذي يبلغ 12 مقعدا حسب لائحة المجالس البلدية في دورتها الثالثة. فيما بلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الإقتراع االذي حدد له الأول من شهر ربيع الأول القادم، 5139 ناخبا وناخبة.

كما استقبلت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في منطقة الجوف مرشحي المجالس البلدية في المنطقة، الراغبين في الحصول على تراخيص الحملات الإعلانية والإعلامية لهم، التي تعد شرطاً أساسياً للترويج للمرشح وفق ثلاثة أنواع من التراخيص المختلفة.

وقال المهندس عجب بن عبدالله القحطاني رئيس اللجنة المحلية للانتخابات البلدية أمين منطقة الجوف، إن الفريق الإعلامي في اللجنة الإعلامية للانتخابات في الجوف والمكلفين بمهام التراخيص، بدأوا استقبال المرشحين لاستخراج التراخيص للحملات الإعلانية الإعلامية التي حددت خلال 15 يوماً منذ السابع عشر من شهر ذي الحجة، بحسب البرنامج الزمني المعتمد.

• انتخابات الشرقية": حضور لافت للمرشحين من موظفي • أرامكو" والضباط المتقاعدين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11491681

الدمام - «الحياة»

كشفت القوائم الأولية لأسماء المرشحين في المنطقة الشرقية، تبايناً ومفاجآت في مناصب ووظائف المرشحين والمرشحات، فيما شهدت دخول أسماء شابة على خط الانتخابات، على رغم قلة خبرتها العملية والعلمية. ولم يعرف إذا كان بإمكان الناخبين والناخبات معرفة السيرة الذاتية للمرشحين والمرشحات، أم لا.

وأظهرت القائمة التي ضمت أكثر من 500 مرشح ومرشحة، اختلافاً واضحاً في الخبرات العلمية للمرشحين، إلا أن اللافت هو اسم مرشحة تعمل في أحد القطاعات الأمنية المهمة التابعة لوزارة الداخلية، إضافة إلى أسماء رؤساء شركات خاصة معروفة في المنطقة الشرقية، وكذلك اسم مرشحة عملت في منصب «رفيع» في قطاع التعليم.

وشهدت القائمة تسجيل ٢٥ مرشحاً يعملون في شركة «أرامكو السعودية» أسماءهم، فيما راوحت وظائفهم في الشركة بين موظفين ومسؤولين، بينهم مرشح يشغل منصباً «رفيعاً» في الشركة نفسها. ولا تزال هذه الأسماء ضمن القوائم الأولية، وقد تتغير هذه القوائم، وتتقلص بسبب انسحابات، وقد تحدث مفاجآت في القائمة خلال الفترة المقبلة. وتضمنت القائمة أيضا اسم مرشح، يعمل في منصب «رفيع» في القطاع الصحي الحكومي، وكذلك محامين ومعلمين وأطباء واختصاصيين، ومهندسين ورجال أعمال، ومسؤولة في فرع وزارة الشؤون الاجتماعية، إضافة إلى ضباط متقاعدين من أجهزة عسكرية. وشهدت القائمة دخول إعلامي شهير، إضافة إلى تسجيل مرشحين أسماءهم، فيما تم تدوين وظائفهم «متسببين»، لعدم شغلهم أي وظائف حكومية أو خاصة.

وأظهرت القائمة مدى اختلاف الخبرات العملية للمرشحين والمرشحات، ما يعطي أكثر من 75 ألف ناخب، هو المجموع الكلي لأعداد الناخبين في الدورة الثالثة من الانتخابات البلدية، خيارات عدة لاختيار المرشح المناسب. وحوت القائمة الأولية لأسماء المرشحين والمرشحات، أسماء عناصر شابة. ولا تمتلك أي مؤهلات علمية أو عملية سابقة، إلا أنها تنتمي إلى عائلات شهيرة في مجال المال والأعمال وكذلك الإعلام، ويتوقع أن تحظى بدعم كبير منها.

دخول المعلمين على خط انتخابات المجالس البلدية عُدَّ بادرة جديدة، إذ شهدت القائمة دخول أسماء معلمين، في عدد من محافظات المنطقة الشرقية، لهم خبرة طويلة في مجال التعليم. وكان لعدد من سيدات المجتمع حضور لافت في قائمة المرشحين الأولية، إذ سجلت سيدة أعمال تنتمي إلى إحدى أشهر الأسر في قطاع المال في المملكة اسمها مرشحة، وهي تتولى حالياً رئاسة إحدى الجمعيات الخيرية.

وأوضح مصدر في اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في الشرقية لـ«الحياة»، أن الناخبين لن يتمكنوا حالياً من معرفة السيرة الذاتية للمرشحين، وسيتم معرفتها أثناء الحملة الانتخابية للمرشح الذي سيقوم خلالها باستعراضها للترويج لنفسه، من خلال عرض مؤهلاته وخبراته، مشيراً إلى أنه لا يشترط أن يقدم المرشح سيرته الذاتية أثناء تسجيله ضمن المرشحين، ويكتفى فقط بحصوله على شهادة الثانوية العامة وبعض الشروط الأخرى.

طول قائمة المرشحين الأولية في الشرقية، وتنوع وظائف وتخصصات الأسماء المسجلة فيها، يعطي وفقاً إلى اللجنة المحلية للانتخابات، انطباعاً بتغير طبيعة الانتخابات ويرسم معالم المجالس البلدية في نسختها الثالثة، والذي يبدو أنها ستشهد تغييرات وتحولات كثيرة.

الأحساء الأولى في أعداد الناخبات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=237794&CategoryID=5

الأحساء: عدنان الغزال
سجلت اللجنة المحلية لانتخابات المجلس البلدي في أمانة الأحساء المركز الأول في أعداد الناخبات على مستوى المملكة بواقع 5531 ناخبة، وذلك بنسبة 19.2% من المجموع العام.
أوضح ذلك رئيس اللجنة الإعلامية في انتخابات الأحساء مدير العلاقات العامة والإعلام في أمانة الأحساء خالد بوشل، مشيرا لـ"الوطن" أمس إلى أن الأرقام الإحصائية لأكثر الأمانات من حيث تسجيل الناخبين، جاءت على النحو الآتي:
-1أمانة الأحساء - 5531 ناخبة بنسبة 19.2%.
-2الحدود الشمالية - 4678 ناخبة بنسبة 16.2%.
-3الرياض - 3551 ناخبة بنسبة 12.3%.
-4تبوك - 2619 ناخبة بنسبة 9.1%.
2- حائل - 2274 ناخبة بنسبة 7.9%.

زوجان يترشحان في للانتخابات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=237795&CategoryID=5

حفر الباطن: دغش السهلي
بعد أن شهد عدد من المدن والمحافظات في المملكة ترشح أكثر من مواطن وزوجته للمجالس البلدية، وصل التنافس بين الأزواج هذه المرة إلى محافظة حفر الباطن، إذ تقدم زوجان لترشيح نفسيهما رسميا لانتخابات المجلس البلدي في المحافظة.
وعلمت "الوطن" من مصادر أن الزوجين اتفقا على الترشح للانتخابات بشكل نظامي في وقت واحد، فيما تدور كثير من التساؤلات لدى بعض أهالي المحافظة حول ترشيح الأزواج أنفسهم وأسباب ذلك وأهمها ضمان وصول أحدهما للمجلس.
من جهته، أكد المدير العام لشؤون المجالس البلدية في وزارة الشؤون البلدية والقروية المهندس جديع القحطاني لـ"الوطن" أمس، أنه لا يوجد نظام ما يمنع ترشح زوج وزوجته للمجالس البلدية، بشرط التقيد بضوابط المرشحين وعدم التضامن بينهما في الحملات الانتخابية، مثل انسحاب أحدهما لمصلحة الآخر، مشيرا إلى أنه تم مسبقا دراسة وجود مثل هذه الحالات وآلية التعامل معها، لافتا إلى تسجيل حالات لترشح زوج وزوجته في عدد من المحافظات.

15ألف ريال تكلفة الدعاية و 50 ألفا لقاعات الأفراح

•المديونيات" تهدد بانسحاب مرشحات من سباق الانتخابات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151008/Con20151008800843.htm

الرياض - «الحياة «
جهزت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في منطقة الرياض 10 مركبات دعائية كبيرة، مجهزة بشاشات إلكترونية مضيئة، تحمل شعار الانتخابات البلدية الثالثة، وتحوي عبارات توعوية للمواطنين والمواطنات للتعريف في العملية الانتخابية، ودعوتهم إلى المشاركة الفعّالة في صنع القرار، من خلال تقييد أسمائهم في سجلات الناخبين والمرشحين في المراكز الانتخابية الـ254 المنتشرة في الرياض كافة.
ومن المقرر أن تجوب الحافلات المجهزة بالوسائل الدعائية شوارع وطرقات وميادين محافظات الرياض ومدنها ومراكزها، من خلال جدول زمني محدد، وذلك تحفيزاً للمواطنين والمواطنات على المشاركة في الانتخابات البلدية في نسختها الثالثة، وللتعريف أكثر بأهمية الانتخابات ومساهمتهم في صنع القرار.

السماح للمرشحات باستخدام الصحف

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151008/Con20151008800844.htm

أمنية خضري (جدة)
أعلنت وزارة الشؤون البلدية والقروية عن السماح للمرشحات للانتخابات البلدية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وفق الضوابط الشرعية.
وأوضحت الوزارة عبر حسابها في تويتر أن اللجنة العامة للانتخابات البلدية ستسمح للمرشحات باستخدام الصحف بهدف الترويج لحملاتهم الدعائية وفق الضوابط الشرعية وإنشاء مقار انتخابية نسائية، وستمنح المرشحات ترخيصا لبعض أصناف الحملات الانتخابية.
وأشارت التغريدة إلى أنه يحق للمرشحة الحصول على تراخيص للحملة الانتخابية وممارسة حملتها الموجهة للناخبين والناخبات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

80 % من أعضاء المجلس الحالي شركاء مع "الأمانة"

"انتخابات الشرقية": جميع المتنافسين في الدورة الحالية من فئة الشباب

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
https://www.aleqt.com/2015/10/08/article_996517.html

حامد الرويلي من الدمام

قال لـ"الاقتصادية" مصدر مسؤول في الانتخابات البلدية في المنطقة الشرقية إن عزوف رجال الأعمال عن الترشيح والمنافسة على مقاعد المجلس البلدي، يعود إلى الشراكة في التنمية بينهم وبين الأمانة، موضحاً أن من الشروط عدم وجود شراكات بين المرشح والأمانة، مشيراً إلى أن جميع المتنافسين في الدورة الجالية هم من فئة الشباب.

وأوضح خالد العبدالكريم عضو اللجنة المحلية في انتخابات المجلس البلدي في المنطقة الشرقية، أن أكثر من 80 في المائة من أعضاء المجلس البلدي في دورته الحالية "الثانية"، هم من رجال الأعمال والمستثمرين، مشيراً إلى أنه لا يحق لأي مستثمر أو شريك مع الأمانة في التنمية، خوض الانتخابات للدورة المقبلة الثالثة كمرشح، وإنما كناخب فقط، مبيّناً أن جميع المتنافسين من الجنسين على مقاعد الدورة الثالثة، هم من فئة الشباب، إضافة إلى كونهم أول مرة يتقدمون للترشيح، باستثناء 2 من أعضاء المجلس الحالي.

وبيّن العبدالكريم أن الجميع يدعم فئة الشباب من الجنسين، الذين يجمعون بين الفكر والتطوير، وهدفهم الأول والأسمى خدمة الوطن والمواطن، خاصة أن هناك فئة معدودة من المرشحين ملمون باحتياجات وهموم المواطنين، وذوو تخصص علمي مرتبط بعمل الأمانات كالمهندسين المعماريين، معترفا بوجود أسماء كثيرة بعيدة كل البعد عن تخصص الأمانات، إلاّ أنهم مجتهدون في المساهمة في التطوير في حال تم انتخابهم.

واستبعد وجود مرشحين أو مرشحات تقدموا للمنافسة على مقاعد المجلس البلدي بهدف المادة والوجاهة، وإن وجدت أسماء فهي قليلة جدا، ويجب كشفهم وعدم التصويت لهم، مقدرا خسائر وتكاليف كل مرشح على البرنامج الانتخابي والمناسبات والترويح من 200 إلى 700 ألف ريال لكل مرشح، في المقابل يتسلم المرشح في حال انتخابه، مبلغاً مقطوعاً لا يتجاوز الستة آلاف ريال شهريا، أي في حدود الـ 300 ألف ريال طيلة فترة العضوية، والمقدرة بأربعة أعوام، لذلك نستعبد أن تكون هناك أهداف مادية للمرشحين.

وأشار إلى أن خلو قائمة المرشحين من أسماء رجال وسيدات أعمال وأكاديميين، سيجعل الفرصة متاحة ومهيأة للمرشحين بالفوز من رجال ونساء، كون الحظوظ متساوية، مؤكدا أن هناك دعما كبيرا من قبل بعض الأعضاء الحاليين لبعض الشباب المتنافسة على الدورة الحالية والتواصل معهم وتقديم المشورة لهم.

وطالب خالد العبدالكريم عضو اللجنة المحلية في انتخابات المجلس البلدي في المنطقة الشرقية، الوزارة بسن أنظمة وشروط جديدة، يجب توفرها في المتنافسين على مقاعد المجالس البلدية، من أهمها الخبرة بالأعمال المنوطة للعضو، والعمر والمؤهل التعليمي، بالإضافة إلى شرط التحاق المرشح بإحدى الجمعيات التطوعية أو مجالس الحي، وأن يكون فعالا في تلك الجهات وأن يكون ملماً بدوره في المجلس وصلاحياته.

من جهته، قال لـ"الاقتصادية" في وقت سابق المهندس فهد الجبير أمين أمانة المنطقة الشرقية، أن هناك 80 سيدة أكملن أوراقهن النهائية وقيدن أسماءهن كمرشحات ومنافسات مع 450 مرشحا على مقاعد المجلس البلدي في المنطقة الشرقية، مضيفاً أن اللجان المشرفة على الانتخابات، لم تتلق طعونا رسمية توجب شطب الناخب أو المرشح، وإنما مجرد ملاحظات بسبب عدم معرفة الناخب والمرشح ببعض اللوائح.

وبيّن الجبير أن إجمالي الناخبين الذين حدثوا بياناتهم في الدورات الماضية ودونوا معلوماتهم في المراكز الانتخابية على مستوى المدن والمحافظات التابعة للمنطقة الشرقية، بلغ 75784 ناخبا من بينهم نحو 25 ألف ناخبة ومرشحة، مبيّناً أن إجمالي المرشحين للمنافسة على مقاعد المجلس البلدي حتى نهاية دوام آخر يوم للمرشحين والمرشحات لتقييد أسمائهم 450 مرشحا و80 مرشحة.

وأوضح أمين أمانة المنطقة الشرقية، أن التعريف بالبرامج الانتخابية للمرشحين والمرشحات والحملة الدعائية، ستنطلق في 29 من نوفمبر المقبل ولمدة 12 يوما، يحقق من خلالها السماح للمرشح والمرشحة الالتقاء مع الناخبين للتعريف ببرامجهم الانتخابية، وفق ضوابط وشروط، مشيرا إلى أن هناك فرق عمل ميدانية ترصد كل التجاوزات وتقوم برفعها للجهات ذات الصلة للبت فيها.

اليوم

10 أيام متبقية لطلبات تراخيص "الدعاية" بانتخابات الشرقية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م
http://www.alyaum.com/article/4092953

خالد سجاف ـ الدمام

بدأت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بالمنطقة الشرقية، تلقي طلبات تراخيص الحملات الانتخابية لمرشحي ومرشحات المجالس البلدية في دورتها الثالثة، والذين أعلنت اسماؤهم ضمن القائمة الأولية للمرشحين الأربعاء الماضي ويتبقى امامهم 10 أيام فقط على أن تسلم لهم بعد إعلان القائمة النهائية للمرشحين بتاريخ 17 صفر 1437هـ المقبل.

وأوضح مدير عام إدارة العلاقات العامة والإعلام المتحدث الإعلامي رئيس اللجنة الإعلامية للانتخابات البلدية بالمنطقة الشرقية محمد الصفيان، أن اللجنة الإعلامية التابعة للجنة المحلية للانتخابات البلدية في المنطقة الشرقية ستتولى مهام استقبال طلبات تراخيص الحملات الانتخابية من المرشحين والمرشحات في حاضرة الدمام، والمكاتب الانتخابية المساندة.

وأشار إلى أن المادة الثانية من لائحة الحملات الانتخابية تقضي بعدم جواز تنفيذ أي حملة انتخابية قبل الحصول على ترخيص من اللجنة المحلية للانتخابات بالمنطقة.

وأوضح أن اللجنة العامة للانتخابات البلدية أكدت في وقت سابق أن الانتخابات البلدية تسير وفق جدول زمني مرسوم، سيجري العمل عليه حتى نهاية الانتخابات، وانه لن يتم تغيير في الجدول الزمني لمراحلها حتى مع أيام الإجازات الرسمية، مشيرا الى تخصيص مكاتب لمنح التراخيص للحملة الانتخابية في مقر أمانة المنطقة الشرقية، وستعمل على فترتين صباحية ومسائية، وتم تخصيص موظفين مؤهلين لهذه العملية،

وكانت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في المنطقة الشرقية قد كشفت عن تسجيل 450 مرشحًا و80 مرشحة في ختام مرحلة تسجيل المرشحين، التي انتهت يوم الخميس 1436/12/4هـ، فيما تجاوز عدد الناخبين الذين سجّلوا في الدورات الثلاث 260 ألف ناخب وناخبة منهم 189 ألفاً بالدورتين الأولى والثانية، وأكثر من 75 ألف ناخب وناخبة في الثالثة.

اجتماعات الصحة العالمية للشرق المتوسط تبحث قضايا الأمن الصحي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1087996

الرياض - محمد الحيدر

تستضيف دولة الكويت اجتماعات اللجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية الثانية والستين لشرق المتوسط التي تستمر في الفترة من 5-8 أكتوبر برعاية سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، وبحضور المدير العام للمنظمة د. مارجريت تشان، والمدير الإقليمي لشرق المتوسط د. علاء علوان، والمدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون د. توفيق خوجة، بمشاركة وفود وزارات الصحة بدول المجلس، وممثلو المنظمات الخليجية والعربية والإقليمية والدولية.

ويبحث الاجتماع العديد من القضايا الصحية بما فيها تقرير المدير الإقليمي للمنظمة لعام 2014، والانجازات التي حققتها دول المنطقة والتحديات المتعلقة بالتصدي للأمراض غير السارية وقضايا الأمن الصحي والعدوى بالالتهاب الكبدي (بي وسي)، إضافة إلى استعراض مدى تحقق الأهداف التنموية العالمية المستدامة 2015-2030، وفي أجندة الاجتماع مناقشة الإحصاءات الصحية ونظم تسجيل المواليد والوفيات والصحة النفسية والتطعيمات، ومتابعة تنفيذ قرارات جمعية الصحة العالمية والمجلس التنفيذي بدول إقليم شرق المتوسط وتقارير لجان جوائز المنظمة وخطط التأهب والطوارئ الصحية.

الخليجيون يقرون أول اتفاقية موحدة لتسليم المطلوبين بين دول المجلس

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
https://www.aleqt.com/2015/10/07/article_996212.html

مويضي المطيري من الدمام

اعتمد وزراء العدل والأوقاف الخليجيون أمس اتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم بين دول مجلس التعاون بشكل موحد كاتفاقية مستقلة عربيا ضمن بنودها دول المنطقة.

وقال لـ "الاقتصادية" زكريا الأنصاري وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القانونية الكويتي، إنه تم إقرار الاتفاقية من قبل وزراء العدل الخليجيين ورفعه لقادة الدول في الاجتماع المقبل لدول مجلس التعاون الخليجي في شهر كانون الأول (ديسمبر) المقبل لاعتماده، مشيرا إلى أن أبرز ملامح المشروع المقدم من الكويت منذ ثلاث سنوات أخضع خلال تلك الفترة إلى الدراسة وبعد إقراره فإن تطبيقه مرهون بمصادقة دول الخليج.

وأوضح على هامش الاجتماع الـ 27 لوزراء العدل في دول مجلس التعاون الاجتماع الذي عقد أمس في العاصمة القطرية الدوحة أن آلية اتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم تختلف عن الآليات السابقة، حيث في حال إقدام أحد مواطني المجلس على جرم في إحدى الدول الخليجية الأخرى فإن من حق الدولة التي حدثت بها الجريمة المطالبة

بتسليمه"، مشيرا إلى أن الاتفاقية وضعت ضمن النمط الدولي، حيث إنها تهدف إلى تحقيق العدالة وملاحقة مرتكبي الجرائم.

وعن علاقتها بمستجدات قضايا الإرهاب أكد أن الاتفاقية تشمل الإرهاب والجرائم كافة، منوها إلى أن اقتراح المشروع من قبل الكويت لا يعني أن الحكومة الكويتية الأكثر تضررا إلا أنها جاءت لاستكمال منظومة الاتفاقيات بين دول المجلس.

ومن جانب آخر، قال يعقوب الصانع وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتي بحسب "كونا"، إن الاجتماع وافق على مقترح الأمانة العامة بدخول الدول الأعضاء كمجموعة لإبرام اتفاقيات تعاون قانوني وقضائي وعدلي مع الدول أو المجموعات الدولية الأخرى، مبينا أنه سيتم الأخذ بمذكرات التفاهم كصيغة لتحقيق الهدف من المقترح على غرار الصيغة التي اتفقت عليها دول المجلس في إعدادها لمذكرة التفاهم القانوني والقضائي مع المغرب.

وعن اجتماع لجنة مديري ورؤساء المراكز والمعاهد التدريبية والقانونية والقضائية بدول المجلس أوضح الوزير أن الاجتماع اطلع على توصيات وكلاء وزارات العدل في اجتماعهم الـ 19 حول الموضوع وقرر اعتماد آلية عمل للجنة.

وعن التقرير السنوي حيال ما تم تنفيذه من قرارات المجلس الأعلى ذات العلاقة بالعمل العدلي المشترك ومدى تنفيذها أوضح الوزير الصانع أن الاجتماع كلف مسؤولي إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بالدول الأعضاء بوضع الموضوع بندا دائما على جدول أعمال اجتماعاتهم ومتابعة تنفيذ القرارات كافة المتعلقة بالعمل العدلي والصادرة من المجلس الأعلى وحصر المعوقات إن وجدت.

وعن بحث تطوير اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية بدول المجلس أوضح الوزير الصانع أن الاجتماع كلف لجنة مسؤولي إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بإعداد مشروع تعديل اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية بدول المجلس في اجتماعات اللجنة للعام القادم 2016 على أن تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة بملاحظاتها ومرئياتها واقتراحاتها حيال تعديل وتطوير الاتفاقية. وعن الدراسة الخاصة بالقوانين (الأنظمة) التي تم إقرارها بشكل استرشادي في نطاق لجنة وزراء العدل بدول المجلس أكد الوزير الصانع أنه تم اعتماد الآلية التي توصلت إليها لجنة مسؤولي إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية لتنفيذ قرار المجلس الأعلى.

وقال إن الاجتماع كلف لجنة مسؤولي إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارات العدل بدول المجلس بإعداد مشروع النظام (القانون) الموحد لمكافحة الإرهاب ورفع المشروع إلى الاجتماع الـ20 لوكلاء وزارات العدل بالدول الأعضاء. ويضم وفد وزارة العدل الكويتية برئاسة الوزير الصانع كلا من زكريا عبدالله الأنصاري وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القانونية وصالح المكيمي مدير إدارة مكتب الوزير وعيسى البشر رئيس قسم شؤون مجلسي الأمة والوزراء بمكتب الوزير.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

سرطان الفساد وعلاقته بالفقر

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م
https://www.aleqt.com/2015/10/06/article_995961.html

سري موليانى إندراواتي

استبعدت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمحافظة جدة 6922 ناخبا لوجود أخطاء وعدم اكتمال المسوغات المطلوبة، بالإضافة إلى تنقلهم بين الدوائر وتغيير محل الإقامة، كما تم إضافة 21 مرشحا بعد المراجعة والتدقيق في البيانات المرفقة. في عام 1996، حينما كان جيم وولفنسون رئيسا لمجموعة البنك الدولي، أعلن أن "سرطان الفساد" يجب مكافحته بالقدر نفسه الذي نكافح به الفقر والجوع والمرض. ومع أن البحوث الجديدة تظهر أن ضعف المؤسسات العامة وتشوه السياسات الاقتصادية هما حاضنة ممارسات الفساد، فإن الكثيرين يشعرون أن الفساد ليس مشكلة اقتصادية بل سياسية. ومن الأفضل تركها للحكومات لا لخبراء التنمية.

ولكن حجة وولفنسون كانت مقنعة وبسيطة للغاية: يجب علينا مكافحة الفساد لأنه يؤدي إلى تحويل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء، ويزيد من تكاليف إدارة منشآت الأعمال، ويشوه النفقات العامة، وينفر المستثمرين الأجانب. وأخيرا وصف الفساد بأنه عقبة كأداء في طريق تحقيق تنمية سليمة ومنصفة. ومع هذا التركيز على الشفافية والمساءلة، أصبحت مكافحة الفساد والحاجة إلى الإدارة الرشيدة جزءا من أجندة البنك الدولي للتنمية. وبعد مرور قرابة 20 عاما، قد يكون من الصعب تقدير مدى أهمية هذه اللحظة.

واليوم نعلم أنه من الممكن إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك خلال حياتنا. ولكننا نعلم أيضا أنه سيكون أمرا محفوفا بالصعاب، حافلا بالتحديات. وسيتطلب ذلك أيضا أن تفعل كل البلدان ما في وسعها في كل مجال من مجالات التنمية سواء في الصحة أو التعليم أو الطاقة أو أي مجال آخر تغطيه أهداف التنمية المستدامة الجديدة السبعة عشر. ومن بين هذه الأهداف في قائمة الجيل التالي للتنمية الهدف 16: الذي يحثنا على "النهوض بمجتمعات عادلة مسالمة وشاملة للجميع لا تقصي أحدا" من خلال بناء "مؤسسات فعالة وقابلة للمساءلة وشاملة للجميع على كل المستويات."

ويريد الناس في كل مكان إدارة عامة عادلة، وأحياء آمنة، والوصول في شفافية إلى العدالة. لكن سلامة الإدارة ليست مفيدة في حد ذاتها، وإنما لأنها أيضا لبنة أساسية من لبنات التنمية. ولا يمكنك إيجاد هذه اللبنة في غياب اللبنات الأخرى.

ونعلم من خبرات عملنا في مجموعة البنك الدولي أنه يوجد ترابط قوي وإيجابي بين نوعية المؤسسات ورخاء بلد ما.

ومن ناحية أخرى، يضعف سوء الإدارة المزمن والفساد من معنويات المواطنين ويقوض ثقتهم بالدولة. ويعمق الفساد من الفقر إذ يصبح الفقراء أكثر عرضة للاستغلال وممارسات الرشوة في مقابل الحصول على خدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم. وآثار الفساد شخصية ومدمرة. ويجد الناس أنفسهم محصورين في دوامة الفقر أو عالقين في شرك لا فكاك منه يحول دون إطلاق كامل طاقاتهم. ولهذا كان من الضروري بناء ثقة المواطنين للتشجيع على نمو يشمل الجميع بمكاسبه.

وقد تعلمنا الكثير منذ أصبحت الإدارة الرشيدة جزءا من أجندة التنمية حتى لو لم تكن حلا سحريا لكل المشكلات.

إن العلنية والشفافية في إعداد الميزانية، مثلا، تؤدي إلى تحسين نواتج التنمية. ولكن إحداث أثر حقيقي يتطلب أن يشارك المواطنون في العملية: ويجب تضمين مطالبهم وإخضاع واضعي السياسات للمساءلة أمامهم. فهذا على القدر نفسه من الأهمية التي تتمتع بها الرقابة على تطبيق الميزانية من جانب مؤسسات المساءلة الرسمية. ويؤدي وجود عملية مفتوحة إلى زيادة الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة، وفي الوقت نفسه بناء الثقة بين المواطنين وحكوماتهم.

وفي جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، أدى الاستخدام الفعال لبيانات الموازنة من جانب منظمات المجتمع المدني إلى زيادة المخصصات لمنح إعالة الطفل.

وتشير كل الدراسات إلى حقيقة أن التشاركية في إعداد الموازنة تسهم في تحقيق مكاسب إنمائية: تراجع وفيات الأطفال الرضع في البرازيل، واتساع نطاق تغطية الخدمات الأساسية في الهند، وتحسن توجيه برامج الحماية الاجتماعية في المكسيك.

وهناك مجال حيوي آخر هو المشتريات الحكومية، فحتى تنجز الحكومات أهم أولوياتها، سواء كانت بناء الطرق والسدود، أو توفير الأدوية في المستشفيات والكتب في المدارس، فإنه يجب في العادة إتمام نوع من المعاملات المالية الكبيرة. وبالنظر إلى ضخامة الأموال التي تنطوي عليها مثل هذه المعاملات – التي تراوح في العادة من 15 إلى 25 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلد المعني- فإن المشتريات العامة في العادة تكون عرضة لممارسات الفساد. ولذلك فإن إصلاح نظام المشتريات العامة قد يوفر المال ويساعد على تقديم الخدمات بسرعة أكبر وهو ما يبني ثقة المواطنين ويرفع معنوياتهم.

وفي تونس، عمل البنك الدولي مع الحكومة لتطبيق نظام جديد للمشتريات الإلكترونية أدى إلى زيادة نسبة التعاقدات التي يتم إنجازها في أقل من 120 يوما من 7 في المائة إلى 40 في المائة.

وفي بعض الأحيان يتعلق الأمر بمجرد التعرف على هوية المواطنين. وفي بنجلادش، كما هو الحال في بلدان كثيرة، يتعسر مع غياب وثائق الهوية القانونية فتح حسابات مصرفية، أو تسجيل ملكية الأرض، أو تسلم مدفوعات المساعدات الاجتماعية. وقد عملنا مع الحكومة لزيادة عدد المواطنين الذين لديهم وثائق هوية من نحو 10 في المائة قبل عشر سنوات إلى نحو 85 في المائة اليوم. ويستطيع الناس اليوم الحصول على الخدمات دون الاضطرار إلى اتباع إجراءات مطولة لإثبات وجودهم.

ويطلق على الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة "هدف الشعب". ومن المفيد ملاحظة أن شيئا ضروريا لمكافحة الفقر سيكون متضمنا في صميم هذا الهدف وهو حق كل فرد في الاعتراف بهويته ومعاملته معاملة عادلة وفي التعبير عن رأيه في مستقبل بلاده.

كاريكاتير

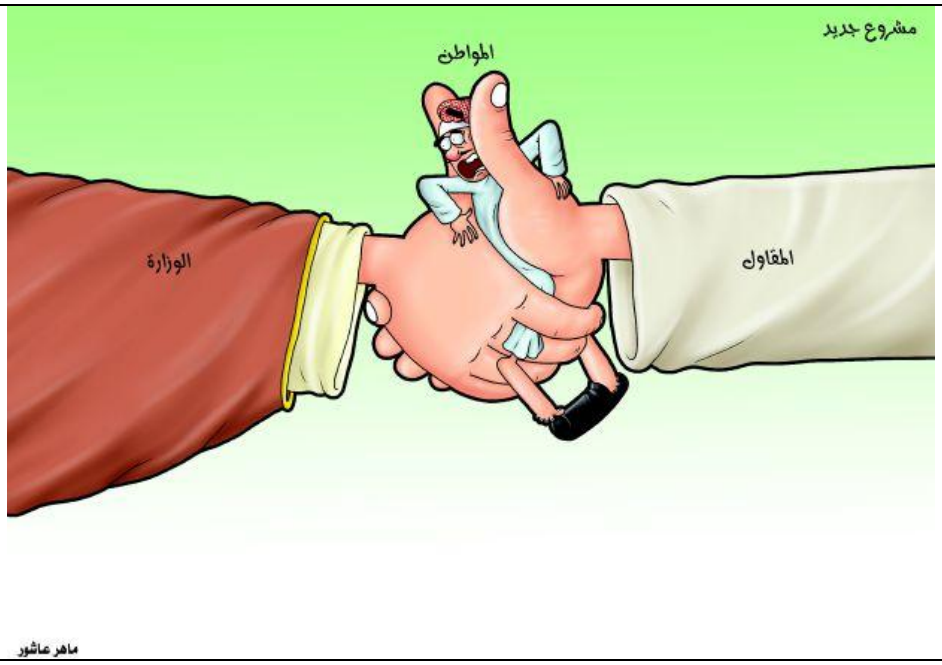

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 18 ذو الحجة 1436هـ - 2 أكتوبر 2015 م
http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 20 ذو الحجة 1436هـ - 4 أكتوبر 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151004/Cartoon201510046645.htm

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين
21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151005/Cartoon201510056646.htm

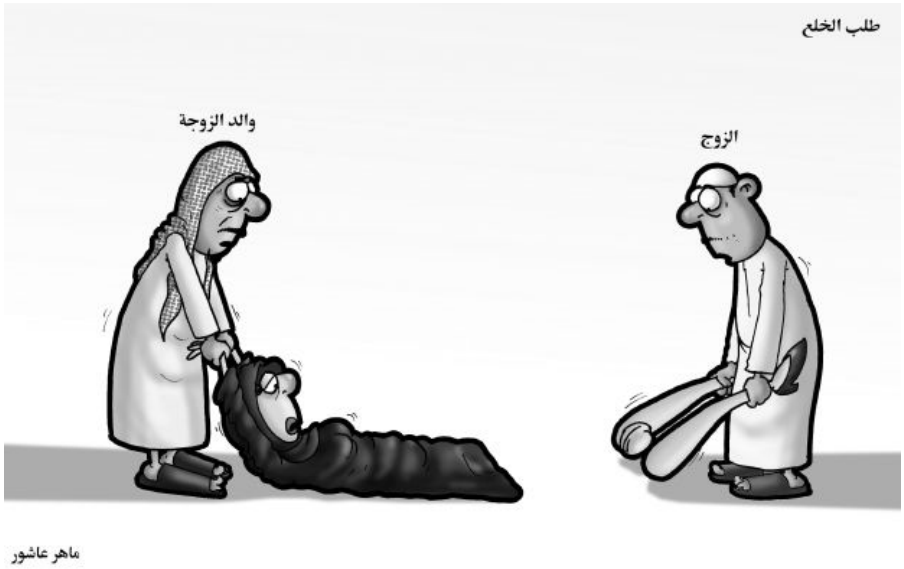

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/11467385

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء
22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151006/Cartoon201510066649.htm

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
22 ذو الحجة 1436هـ - 6 أكتوبر 2015م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor

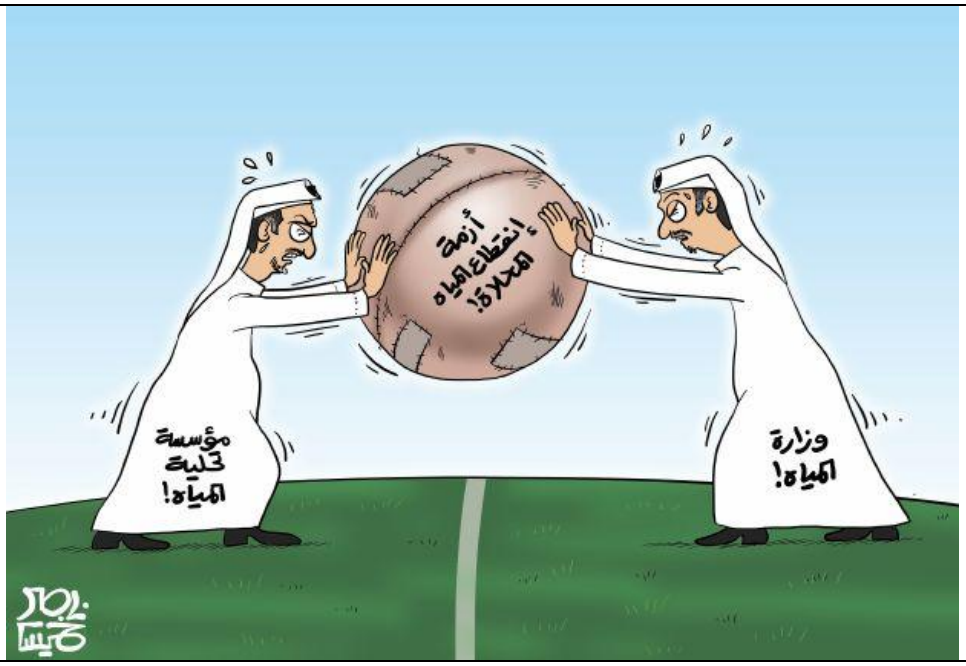

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م

https://www.aleqt.com/2015/10/07/article_996208.html

المصدر: جريدة المدينة الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م

http://www.al-madina.com/node/634599

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 ذو الحجة 1436هـ - 8 أكتوبر 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151008/Cartoon201510086650.htm